مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# متابعات إفريقية

العدد (٨) ربيع الأول ١٤٤٢هـ - نوفمبر ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. عبدالله نور إبراهيم الجبرتي
- د. عمر عبد الفتاح
- د. كمال محمد جاه الله الخضر
- محمد تفسير بالدي
- إيمان عبد العظيم سيد أحمد
- د. سمية رمدوم
- د. حسان سيسي
- محمد عبدالهادي صاوي

# متابعات إفريقية

العدد ( ٨ )

## المحتويات

### متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

**للتواصل: afrstudies@kfcris.com**

- **صراع الهُوية اللغوية في إريتريا**
د. عبدالله نور إبراهيم الجبرتي – باحث في شؤون القرن الإفريقي،
جامعة السودان المفتوحة - الخرطوم. ..... ٨

- **السياسة اللغوية وإدارة التعدد اللغوي الإثني في إثيوبيا**
د. عمر عبد الفتاح - أستاذ بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة. ..... ٢٠

- **الهُويّة وتداعياتها على الدول ذات التعدد اللغويّ دراسة حالة السودان**
د. كمال محمد جاه الله الخضر - أكاديمي سوداني - الخرطوم..... ٣٥

- **أثر اللّغات الغينيّة في تعزيز التماسك الاجتماعي**
محمد تفسير بالدي - باحث متخصص بالدراسات الإفريقية - كوناكري. ..... ٤٤

- **التعددية اللغوية والهوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية**
إيمان عبد العظيم سيد أحمد- مدرس العلوم السياسية المساعد
بجامعة القاهرة - القاهرة..... ٥٧

- **الوجود التركي في إفريقيا: بين القوة الناعمة والصلبة**
د. سمية رمدوم - متخصصة في الدراسات الإفريقية وباحثة في العلاقات التركية الإفريقية
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣ -الجزائر..... ٦٩

- **ساحل العاج: قراءة في تداعيات الانتخابات الرئاسية**
د. حسان سيسي - جامعة الفرقان الإسلامية - أبيدجان. ..... ٨٠

- **انعكاسات أزمة سد النهضة على السياسة المصرية والإثيوبية تجاه القرن الإفريقي**
محمد عبدالهادي صاوي - باحث في الشؤون الإفريقية - القاهرة. ..... ٩٠

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

١٠٠ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ٨)

ردمك: ٤_٧٠_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/٢٧٩٧

**رقم الإيداع: ١٤٤٢/٢٧٩٧**

**ردمك: ٤_٧٠_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨**

**بدر الخرعان**

مراجع لغوي

## إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

## كلمة المحرر

تبدو مسائل مثل الهوية وارتباطها بالحيز الجغرافي والانقسام اللغوي وبناء الدولة الوطنية الحديثة من الإشكاليات البحثية التقليدية في العلوم الاجتماعية في مقاربة الشأن الإفريقي المعاصر. وقد تناولها باحثون وأكاديميون أفارقة أو متخصصون في الدراسات الإفريقية، لكن ذلك لا يمنع أن المشكلة ما زالت قائمة على أرض الواقع باعتبار استمرار مساهمتها في إعاقة بناء الدولة وإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ذلك أن عواملَ عدةً تغذي هذه الظاهرة رغم ما يبدو من تراجع التأثير الاستعماري المباشر باعتباره أحد أهم الأسباب التي زادت من تعقيدات مسألة بناء الدولة، وما رافق ذلك أو سبقه من مختلف أنواع الانقسام والنزاعات الإثنية.
في العدد الثامن من متابعات إفريقية يعيد مجموعة من الأكاديميين طرحَ هذه الإشكالية من خلال دراسة واقع وسياسات الدول في التعاطي مع مسألة اللغة المعتمدة وطنيًّا في بلدان متعددة اللغات والإثنيات، وبالتالي الهويات المحلية والنظر في تطورات ذلك في السنوات الأخيرة. لم تعد المسألة مطروحة مثلما كانت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، على أثر نجاح حركات التحرر الوطني في تصفية الوجود الاستعماري، إنما ظهرت إلى جانب ذلك إشكالات أخرى باعتماد بعض الأنظمة الوطنية على إثنيات دون غيرها وتبني لغاتها وتغليب هويتها، بل نزعت بعض الإثنيات التي استولت على السلطة ودخلت مسار تحولها إلى أغلبية عددية وبالتالي فرض لغة واعتمادها لصفتها الرسمية في نزاع لا نهاية له على السلطة ومقدرات البلاد الاقتصادية. مع ما يرافق ذلك من استضعاف الأقليات الأخرى والاستهانة بموقفها في تحقيق سلام وتنمية مستدامة. تعقيدات مختلفة في بعض البلدان الأخرى حيث اتجهت الدولة نحو اعتماد لغة المستعمر (الفرنسية أو الإنجليزية أو البرتغالية) بصفتها اللغة الرسمية وتجاهلت المجتمعات الأهلية التي ظلت في حياتها وعلاقاتها العامة تستخدم اللغات المحلية. خيارات سياسية يمكن وصفها بالبراغماتية باعتبار أن اللغة الأجنبية المعتمدة هي اللغة الإدارية والتعليمية القائمة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل استمرار الإدارة المتوارثة عن المرحلة الاستعمارية، لكن مثل هذه السياسات ورغم ما يبدو من وجاهة لها إلا أنها أثارت في الكثير من الحالات المزيد من الصراعات والانقسامات المجتمعية المتعلقة بالهوية المهيمنة والهويات المهمشة والاغتراب الثقافي. كما أن إدارة التعدد اللغوي في إفريقيا ما بعد الاستعمار لم يكن ناجعًا ومثمرًا مثلما حدث في بعض البلدان الآسيوية.
كما يتضمن العدد الثامن من متابعات إفريقية مقالات أخرى اهتمت بانعكاسات أزمة سد النهضة الأثيوبي على العلاقات الإقليمية بمنطقة القرن الإفريقي، وكذلك توجه تركيا نحو تأمين وجودها ومصالحها في بعض الأقاليم الإفريقية باعتمادها القوة الصلبة، هذا إلى جانب تخصيص مقالة عن تداعيات الخلاف الحاصل في ساحل العاج بسبب الانتخابات الرئاسية. وستكون لنا عودة للانتخابات التي حصلت في إفريقيا طوال سنة ٢٠٢٠م في الأعداد المقبلة.

# صراع الهُوية اللغوية في إريتريا

**د. عبدالله نور إبراهيم الجبرتي** - باحث في شؤون القرن الإفريقي،
جامعة السودان المفتوحة - الخرطوم.

**للصراع اللغوي في المنطقة تاريخٌ طويلٌ منتشرٌ رافق نزاعات أخرى دينية وثقافية واجتماعية وسياسية، كان آخره انتصار اللغة الأمهرية في عام ١٨٨٩م على التقراوية وغيرها من اللغات في عموم إثيوبيا الحالية واعتمادها لغةً رسميةً، وذلك رغم التغييرات الثقافية والاجتماعية والسياسية الحادة والقوية التي حدثت في إثيوبيا ما بعد النظام الإمبراطوري، الذي أعقبه النظام الشيوعي، ثم أعقبه النظام الديموقراطي الإثني السائد منذ عام ١٩٩٠م، وهذا التاريخ يمثل بداية ظهور الصراع اللغوي الأخير في إريتريا بين العربية والتقراوية، بعد خروج المحتل الإثيوبي الذي كان يسود لغته الأمهرية مع اللغة العربية في إريتريا، مستبعداً التقراوية .**

## من الأمهرية إلى الإيطالية

يعتبر الاستعمار الايطالي أول من خطط للتغيير اللغوي في إريتريا، حيث عمدت السلطات إلى التدريس والتعامل باللغة الإيطالية، مما أدى إلى نشرها بين أفراد المجتمع الإريتري مثقفيهم ومواطنيهم، إلا أن اللغة الإيطالية اندثرت بعد زوال الاستعمار الإيطالي في أربعينيات القرن العشرين[١].

كذلك فعل الاحتلال الإثيوبي الإمبراطوري لإريتريا، والذي فرض التعليم والتعامل الرسمي باللغة الأمهرية بدلاً من العربية والتقراوية اللغتين الرسميتين في الدستور الإريتري. لذلك قامت جبهات التحرر الإريترية بالتخطيط اللغوي ومحاولات بعث اللغات الرسمية أثناء الثورة ضد الاحتلال الإثيوبي، حيث كانت الجبهات الثورية تعتمد في مؤسساتها التعليمية على اللغتين العربية والتقراوية في المناطق الخاضعة لها، وهو ما أثَّر في زيادة التعاطف الاجتماعي مع الثورات وأثَّر في مجريات عموم الكفاح التحرري الإريتري.

(١) عبدالرحمن طه النور، أساليب التنصير في إفريقيا، إريتريا نموذجا، ورقة مقدمة لمؤتمر الإسلام في إفريقيا، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٦م)، ٧.

اختلفت التوجهات الفكرية واللغوية لأكبر جبهتين في ميدان الثورة الإريترية، أثناء النضال الوطني وقبل التحرير، فكانت جبهة تحرير إريتريا الفصيل الأكبر والأقدم، التي نشأت في مناطق المسلمين ذوي الثقافة العربية، وتعتمد اللغة العربية بصورة أكبر في مؤسساتها التعليمية وتعاملاتها الرسمية مع قليل من التقراوية، وقد حدث لها ذلك بسبب بيئتها الاجتماعية والدعم العربي الكبير لها في كل المجالات، وخصوصاً اعتمادها في مؤسساتها التعليمية على مقررات بعض الدول العربية، مثل المملكة السعودية والكويت والعراق وسوريا والسودان، إضافة إلى تدريب غالب قياداتها السياسية والعسكرية في الدول العربية، مما أعطى الطرف الآخر -فصيل الجبهة الشعبية- انطباعاً سيِّئاً عن مستقبل البلاد بعد التحرير. ولما كان معظم أتباع فصيل الجبهة الشعبية أيضا من النصارى والناطقين باللغة التقراوية، اعتمدت هي أيضا على اللغة التقراوية في مؤسساتها التعليمية وتعاملاتها الرسمية، مع ترك مساحة ضيقة جدّاً للغة العربية.

بعد استقلال إريتريا في بداية تسعينيات القرن العشرين، سيطرت الجبهة الشعبية على مقاليد السلطة في إريتريا، فكان أول برامجها وأهمها هو التخطيط اللغوي لإدارة صراع الهوية اللغوية في البلاد، ومحاولة تعميم اللغة التقراوية وتقويتها، وإضعاف اللغة العربية واستبعادها.

وتنتسب العربية والتقراوية لعائلة اللغات السامية وهي من أقدم اللغات التي وصلت إلينا مدونة، إذ دونت الأكادية عام ٢٥٠٠ق. م، وتضم العائلة اللغات التالية: العربية والأكادية والآشورية، المؤابية، الفينيقية، الأرامية، الإبلاوية، الجعزية، والسريانية، والبابلية [٢].

## فرض التقراوية زمن الاحتلال الإثيوبي

التقراوية هي إحدى اللغات السامية الحبشية التي تتحدث بها مجموعة التقراي في الحبشة، وهي فرع من اللغة القعزية الأم، مع الأمهراوية والتقراييت، ولها صلة قوية باللغة العربية في جذورها.

وتصنف إريتريا بأنها دولة ثنائية اللغات الرسمية المكتوبة حسب الدستور، ولكل مجموعة بشرية فيها لهجة أمّ غير مكتوبة. ولغة تقراي خاصة بالجزء الإريتري من إقليم تقراي المقسم بين إريتريا وإثيوبيا، بينما تنتشر اللغة العربية بين أغلب السكان كلغة ثقافية عليا ولغة أم [٣].

لما كانت اللغة التقراوية محصورة على مجموعتها من التقراي في المرتفعات الإريترية وإثيوبيا، قام الاحتلال الإثيوبي بدعم مجموعة التقراي لفرض لغتهم لغةً رسميةً، خوفاً من تعميم اللغة العربية، لارتباطها بالدين الإسلامي. فأصبحت التقراوية اللغة شبه الرسمية للنصارى وكل المجموعات البشرية في إريتريا، بعد أن

(٢) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٧٧م)، ٤٩-٥٠ .

(٣) جذور الصراع حول اللغة العربية في إريتريا، موقع فرجت الإلكتروني، (٢، نوفمبر، ٢٠١١م)، سماديت كوم، الاسترجاع في: ١، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/ShtYPl7

عممت على بقية السكان الإريتريين أثناء الثورة الإريترية، بينما ارتبطت اللغة العربية بالمسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان في إريتريا[٤] .

وترتبط اللغة التقراوية في إريتريا بمجموعتين بشريتين من إقليم تقراي الإريتري القديم، وهما مجموعة الجبرتة ذات العقيدة المسلمة ومجموعة الأحباش التقراي النصارى في إريتريا، وقد قسم الاستعمار الإيطالي الإقليم بين إثيوبيا ومستعمرته إريتريا. ورغم أن المسلمين الجبرت يتحدثون التقراوية في مناطق المرتفعات، إلا أنهم يتحدثون لهجات المجموعات السكانية التي يختلطون بها في المناطق الأخرى في إريتريا، ولا يتشددون في التمسك بلغة التقراي كثيراً، ويسعون إلى أن تكون العربيةُ اللغةَ الرسميةَ لهم. ويتمسك التقراي النصارى في إريتريا بلغتهم التقراوية في اجترار منهم للصراع الديني مع المجتمع الإريتري المسلم[٥].

انتشر النصارى التقراي الإريتريون في عموم إريتريا، خلال استخدامهم من الاحتلال الإثيوبي في الوظائف العسكرية والحكومية، إضافة إلى جنود الاحتلال الإثيوبي من مجموعة التقراي. ثم عمد بعد ذلك إلى توطين مجموعات من التقراي الإثيوبيين في إريتريا من أجل تغيير ديموغرافية المجتمع الإريتري، ويكون بذلك قد أسس قاعدة بشرية معقولة لتقوية وفرض اللغة التقراوية في إريتريا. فبعد أن كانت العربية والإيطالية اللغتين الرسميتين في إريتريا، استبدلت اللغة الإيطالية باللغة التقراوية خلال فترة الانتداب البريطاني لإريتريا بعد زوال الاستعمار الإيطالي، لتثبت دستوريّاً في عام ١٩٥٢م عند قيام أول برلمان إريتري[٦].

والجدير بالذكر أن اللغة التقراوية للجبرت مختلفة بعض الشيء عن اللغة التقراوية للنصارى التقراي؛ فلغة الجبرتة تستخدم الكثير من المصطلحات العربية، إضافة إلى مصطلحات من لهجات المجموعات البشرية الأخرى التي تختلط بها كالتقري الأوسع انتشاراً في إريتريا، كما أن الجبرت كانوا يكتبون اللغة التقراوية من اليمين إلى الشمال، وفي عهود أخرى كانوا يكتبون التقراوية نفسها بالحرف العربي، بينما يستخدم التقراي المصطلحات الإيطالية والإنجليزية الحديثة إضافة إلى الأمهرية والقعزية والعربية أيضاً، وتختلف لَكْنَتُهم بعض الشيء عن لكنة الجبرت ولكنة التقراي في إثيوبيا.

سعت إثيوبيا أثناء احتلالها لإريتريا منذ عام ١٩٦٤م، إلى نشر لغتها الأمهرية في إريتريا عبر مؤسسات الدولة ومؤسسات التعليم والإذاعة والصحف، بمرادفة اللغة العربية. ولم تكن للغة التقراوية أية وجود أو انتشار رسمي، لأنها كانت تمثل لغة العدو التقليدي والتاريخي لمجموعة الأمحرا الحاكمة في إثيوبيا،

---

(٤) المرجع السابق.

(٥) عبدالله نور إبراهيم، «إمكانية التعايش الديني في إريتريا»، مؤتمر الإسلام في إفريقيا ٢٠٠٦م، تحرير: أ.عبدالمجيد عبدالرحيم الحاج، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٦) ، ٣٢٤.

(٦) جلال محمد صالح، «الإريتريون والهوية الإريترية»، موقع فرجت الإلكتروني، (١٦، مايو، ٢٠٠٥م). الاسترجاع في: ١، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/6htY26A .

وكانت مجموعة النصارى التقراي الإريتريين يقبلون باللغة الأمهرية رديفاً للعربية في المعاملات العامة دون الرسمية في إريتريا أثناء الاحتلال الإثيوبي، ولم يكونوا يجرؤون على صراع الأمحرية، لأن صراعهم الأول هو مع العقيدة الإسلامية ولغتها العربية.

مع بداية الثورة الإريترية كانت اللغة العربية وبقية اللهجات الأخرى هي السائدة بين مجموعات الثوار في كل بقاع إريتريا، قبل انضمام النصارى إلى الثورة الإريترية في بدايات العقد السابع للقرن العشرين. وبانتشارهم وجدت اللغة التقراوية مكاناً بين الثوار، إلا أن الجبهات لم تكن حينها قد بلغت مرحلة سرد قوانين لغوية لمعاملاتها، وبعد فترة وجيزة من انضمام النصارى الإريتريين للثورة وتمكنهم من فرض واقع عددي وقوة عسكرية، بدأ الصراع اللغوي يظهر بين الجبهات في محاولة لاستقطاب الثوار والقرى والمدن التي يسيطرون عليها.

بعد انفصال مجموعة الجبهة الشعبية ذات أغلبية الثقافة التقراوية من الجبهة الأم، والتي كانت تعتمد رسميًّا اللغتين الدستوريتين العربية والتقراوية، إلا أن العربية هي التي كانت سائدة، وذلك للدعم العربي للثورة الإريترية في كل مقوماتها العسكرية والتربوية التعليمية. سعت الجبهة الشعبية إلى تأسيس فصيلها على الثقافة واللغة التقراوية، وحققت نجاحاً كبيراً في ذلك، إذ تمكنت من نشر الثقافة واللغة التقراوية بين مجموع كبير من الثوار الذين انضموا إليها بعد تحقيقها انتصاراً كبيراً على الجبهات الإريترية الأخرى، ثم تحقيقها لتحرير إريتريا عسكريّاً في عام ١٩٩٠م، بعد إسقاط النظام الشيوعي في إثيوبيا بالتعاون مع المقاومة التقراوية الإثيوبية والقوميات الإثيوبية الأخرى.

## التحرر الوطني وتمدد اللغة التقراوية

كانت الجبهة الشعبية الإريترية قد أسست فكرًا وهوية وثقافة تقراوية كاملة خلال فترة النضال ضد المحتل الإثيوبي، خلال مؤسساتها الفكرية والتعليمية، إضافة إلى استعانتها بالنوازع الدينية لدى مجموعتها التقراوية الإريترية، فكانت جاهزة ببرنامجها لتعميم هذه الثقافة عندما تسلَّمَت مقاليد الحكم في إريتريا. فعلى الرغم من اعترافها بدستورية وثنائية اللغتين العربية والتقراوية، إلا أنها واقعاً تستخدم اللغة التقراوية في كل معاملاتها الرسمية والشعبية، بل وفي محاولة لتضييع وتحجيم اللغة العربية في إريتريا، فرضت الجبهة الشعبية تعليم الطلاب في المراحل التعليمية الأولى، التعليم باللغات الأم في مناطقهم، واعتمدت نظامًا اجتماعيًّا يحدد المجتمع البشري في إريتريا بناءً على لغته أو لهجته، فضاعت بذلك مجموعات بشرية مؤثرة ومصارعة للثقافة التقراوية، وبدأت العربية صراعاً جديداً مع اللغة التقراوية في إريتريا منذ عام ١٩٩٣م.

وتعد اللغة التقراوية واحدة من لهجات اللغة القعزية الأم (الأقاعز وتعني العرب أو البدو الرحل) هي والأمهرية والتقراييت، وكما سبق فإنها من أقدم اللغات السامية المكتوبة بالحرف القعزي القريبة جدًّا للمسند، وهي لغة تنتشر أصولها بين جنوب الجزيرة العربية والحبشة؛ إذ تشترك الجغرافيتان في توافر الآثار المكتوبة بهذه اللغة، إضافة إلى التداخل الكبير بينهما في اللسان والأسماء والألفاظ [٧].

استمر صراع اللغة التقراوية واللغة الأمهرية، مع صراع تبادل السيطرة على منطقة الحبشة بين مجموعة التقراي ومجموعة الأمهرا، حيث كانت الغلبة لمجموعة التقراي خلال القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، والتي انتهت بعد مقتل يوحنا الرابع ملك ملوك الحبشة على يد دراويش المهدي في السودان عام ١٨٨٩م، ليستلم العرش بعده ملك الأمهرا منليك الثاني في نهايات العقد الأخير للقرن التاسع عشر. وبه دخلت الحبشة موسماً جديداً من صراع الهوية اللغوية، إذ تمكن منليك ومن بعده من تعميم اللغة الأمهرية على كل المجموعات البشرية في الحبشة وامتداداتها اللاحقة، وأصبحت الأمهرية اللغة الرسمية والمشتركة لإثيوبيا حتى يومنا هذا. وكانت إثيوبيا قد ضمت إليها إريتريا في صراعها اللغوي خلال فترة احتلالها، وانتهت اللغة الأمهرية في إريتريا بنهاية الاحتلال الإثيوبي.

نشطت اللغة التقراوية عبر النشطاء التقراويين السياسيين التابعين والمدعومين حينها من الاحتلال الإثيوبي، لترث اللغة الإيطالية في أول دستور إريتري في عام ١٩٥٢م حين فرضت كلغة رسمية ثانية مع اللغة العربية لإريتريا، تطور الأمر بعدها لتكون اللغة شبه الرسمية للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أكبر الفصائل في ميدان الثورة الإريترية.

طورت الجبهة الشعبية اللغة التقراوية في إريتريا خلال فترة ظهورها الوجيزة وتحقيقها للاستقلال الإريتري، حيث فرضت اللغة التقراوية كلغة وحيدة للتعامل بين أفرادها، ونظمت مؤسساتها التعليمية وصحفها وإذاعاتها باللغة التقراوية، فوفرت مساحة أوسع للغة التقراوية خارج إقليمها الإريتري في مناطق المرتفعات الإريترية[٨].

**ويمكن تعديد مظاهر إحياء اللغة التقراوية ونشرها في إريتريا قبل الاستقلال وبعده فيما يلي:**

**١. فرض اللغة التقراوية في الكنائس**

نفذت هذه الفكرة أثناء الاحتلال الإثيوبي لإريتريا، حيث كانت الكنائس الإريترية تابعة للكنائس في إثيوبيا، وورثت التقراوية اللغة الأمهرية بعد الاستقلال، وكانت الجبهة الشعبية قبل الاستقلال وبعده قد أعدت

(٧) جلال محمد صالح، مرجع سابق.

(٨) موقع المفتي إبراهيم المختار أحمد عمر الإلكتروني، «الصراع حول اللغة العربية داخل وخارج البرلمان الإريتري»، (١٣، فبراير، ٢٠١٥م). الاسترجاع في: ٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/jhtUPta .

برامجها للصراع اللغوي مع اللغة الأمهرية والعربية، بتسهيل وتنفيذ برامج ترجمة النصوص الدينية وموضوعاتها باللغة التقراوية، كما فرضتها كلغة رسمية للكنائس عامة، فأصبح على النصارى من المجموعات البشرية الإريترية من غير التقراي كالبلين والكوناما وغيرهم الالتزام بها، وبالتعبئة الدينية المباشرة وغير المباشرة استسلمت المجتمعات لهذه اللغة واعتبروها لغة أعلى حتى من لغاتهم ولهجاتهم الأم.

### ٢. إنشاء المؤسسات التعليمية داخل إريتريا وخارجها

أسست الجبهة الشعبية بعد ظهورها كفصيل متقدم في نهاية سبعينيات القرن السابق مؤسساتها التعليمية والتثقيفية والتدريبية، تمهيداً لما بعد الثورة وتعميقاً لجذور الصراع حول الهوية اللغوية. حيث أنشأت لها مدارس منفصلة بالتعاون مع منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، والتي كانت تدرس باللغة التقراوية وتنشر ثقافتها، إضافة إلى اللغة الإنجليزية في المراحل المتقدمة، مستبعدة بطريقة غير مباشرة اللغة العربية وثقافتها في كل مدارس اللاجئين خارج إريتريا.

بعد الاستقلال اعتمدت الجبهة الشعبية نظام التعليم باللغة الأم لكل مجموعة بشرية في المراحل الأولى، وإضافة القليل من اللغة التقراوية والعربية في المرحلة الثانوية، ثم التعليم باللغة الإنجليزية في المراحل الجامعية فقط. كما قامت بالتضييق على البعثات العربية التي كانت تدرس باللغة العربية، والتي أوى إليها المسلمون للحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية، وأغلقت المعاهد الدينية الإسلامية بمسببات مختلفة. وبذلك تمكنت من الانتصار في خطتها الاستراتيجية لتربية النشء الإريتري قريباً من التقراوية بعيداً عن العربية[٩].

### ٣. الخدمة العسكرية الإلزامية

استخدمت الجبهة الشعبية نظام الخدمة العسكرية الإلزامية للسكان عامة والطلاب خاصة وسيلةً لنشر وتعميم اللغة التقراوية؛ إذ تعتمد كليًّا في حياتها العسكرية على الثقافة اللادينية واللغة التقراوية، إضافة إلى ذلك فقد فرضت الجبهة الشعبية على طلاب المرحلة الثانوية دراسة السنة الثانية والثالثة الأخيرة والامتحان في معسكرات الخدمة الإلزامية، مما يزيد من اتصالهم باللغة والثقافة التقراوية. حيث ينجح القليل منهم وفق ضوابط محددة مسبقاً من النظام، ومن ثم يخرجون من المعسكرات إلى كليات عمومية لنيل التعليم المتخصص. أما الغالبية المتبقية فتوزع على الخدمة العسكرية المستديمة، يلتزمون فيها عسكريًّا باللغة والثقافة التقراوية[١٠].

---

(٩) عبدالرحمن طه، المرجع السابق، ٦.

(١٠) عبدالرحمن طه، المرجع السابق ، ٧.

### ٤. إصدار الصحف والنشرات الإذاعية باللغة التقراوية

لّما كانت الصحف وسيلة إعلامية مهمة تخاطب عامة المتعلمين، فقد اعتمد النظام الإريتري إصدار نشرتين لصحيفة «إريتريا الحديثة» باللغة التقراوية واللغة العربية، وهي صحيفة نصف أسبوعية، كما اعتمد التقراوية لغة شبه عامة على أغلب برامج الإذاعة والتلفزيون، تاركًا مساحات ضيقة للغة العربية واللهجات المحلية الأخرى لا تتعدى نشرات الأخبار.

### ٥. إصدار القصص والروايات والكتب باللغة التقراوية

أصدرت الجبهة الشعبية عبر مثقفيها عدداً كبيراً من القصص والأدبيات والروايات باللغة التقراوية، كما قامت بترجمة أدبيات الفكر الاشتراكي والشيوعي. وتنشط مؤسسات النظام الثقافية حول العالم بنشر وترجمة وتأليف كثير من الكتب الفكرية والدينية والأدبية والعلمية، كما يستفيدون في ذلك من حركة التأليف والنشر والترجمة للتقراي في إثيوبيا، وذلك لتوفر مناخ الصراع الثقافي الحر والنشط في إثيوبيا بعد سقوط النظام الشيوعي في ١٩٩٠م.

### ٦. التغيير الديموغرافي

يشكل التقراويون في إريتريا نسبة عددية كبيرة تقدر بنحو ٢٥ إلى ٣٠٪، فنجدهم يمثلون لغة واحدة بين أكثر من عشر لغات محلية أخرى، من بينها العربية اللغة الأم لمجموعة الرشايدة، وينضم إليهم في الاستخدام الثقافي للغة العربية معظم سكان إريتريا، مضافاً إليهم ما يزيد عن ثلث التقراويين من عنصر الجبرتة الذين يتحدثون التقراوية كلغة محلية لهم ويستخدمون العربية كلغة ثقافية أعلى. علما بأنه لم يتم إجراء تعداد سكاني في إريتريا منذ الاحتلال الإيطالي، وأن ما يتوفر عبر النظام أو المؤسسات الدولية، إنما هو إحصاءات تقريبية تحدد الرقم ٦ ملايين لمجموع الإريتريين في الداخل والخارج، معتمدة على متوسط الزيادة السنوية العادية في منطقة القرن الإفريقي، وذلك لحالة اللجوء المستمرة للإريتريين منذ ستينيات القرن الفائت حتى اليوم، إضافة إلى استيطان وتجنيس كثير من الإريتريين في السودان من سكان المناطق ذات الاختلاط الاجتماعي الحدودي بين إريتريا والسودان. ويعتبر التعداد السكاني للمجموعات الإريترية إحدى حلبات ومواد الصراع الرئيسة بين المعارضة الإريترية ذات التوجه العروبي والإسلامي والنظام ذي التوجه التقراوي، حيث يعتمد النظام على نشر أرقام ونسب تخدم محدداته للهوية الإريترية التي يسعى لترسيخها في الدولة.

ويعيش التقراويون في إريتريا في ثلاثة أقاليم في المرتفعات الإريترية، هي أكلو قوزاي يشاركهم فيها بأغلبية عنصر العساورتة والساهو، وإقليم سرايي يشاركهم فيه أيضاً بأغلبية عنصر الجبرتة، إضافة إلى

إقليم حماسين الذي يغلبون فيه. وقد كان التقراويون النصارى مستقرين في أقاليمهم هذه لا يبارحونها كمجتمع، إلا أنهم بدؤوا ينفذون الانتشار الاستراتيجي المخطط في عموم إريتريا بعد الاحتلال الإثيوبي، من أجل توفير بيئة مناسبة لخطة الصراع الديني الذي أسست له وقادته الكنائس الإثيوبية، عبر عدة وسائل وأساليب سبق ذكرها. وورثتها الجبهة الشعبية التي رفضت عودة اللاجئين الإريتريين ذوي الثقافة العربية الإسلامية من الدول العربية، وقامت بتوطين عناصرها في مناطقهم.

على الرغم من استخدام غالب المسلمين في إريتريا العربيةَ لغةَ دينٍ وتعليم مجتمع في بعض مجالات الحياة، إلا أن ظاهرة «تآكل» اللغة العربية يبدو ظاهراً وملموساً في الحياة العامة في المدن والقرى، التي أصبحت مختلطة ويسيطر على معظم مؤسساتها الرسمية الناطقون بلغة التقراي، فأصبحت هذه الأخيرة اللغة الأكثر استخداماً خلال الحياة العامة بين أفراد ومجتمعات المدن والقرى من غير الناطقين الأصليين بها، وبخاصة في صفوف الطلاب، وهو ما يمكن تسميته «بالأسر اللغوي».

كما قامت الجبهة الشعبية وعبر سيطرتها السياسية على مقاليد الحكم في إريتريا، بدعم وتمويل برنامج الانتشار الاستيطاني في عموم الأرض الإريترية، لتوطيد الهوية التقراوية وتثبيت أركانها بمرور الزمان في كل البلاد. وتمكنت من تحقيق قدر كبير في ذلك، إذ أصبح الوجود والثقافة التقراوية واقعاً دستوريًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا اليوم.

لتحقيق تغيير الهوية الحضارية الاجتماعية والثقافية في إريتريا، عمد النظام الإريتري عبر سلطاته بفرض اللغة التقراوية، وبما أن اللغة تسهم في إمكانية إعادة بناء المظهر الحضاري للمجتمع على الأرض، باعتبار أن اللغة تمثل حفرية، بمثل ما تمثل ذلك الحفرية الجيولوجية التي تساهم في فهم اللاندسكيب الطبيعي[١١].

فقد تمكن النظام الإريتري من إحداث تغييرات عدة حققت أهدافه، منها:

ـ رغم أن التقراوية تنحصر في إقليم تقراي الحبشي الكبير الواقع بين إثيوبيا وإريتريا في محافظات حماسين وسرايي واكلي قوزاي الإريترية، ويعمل التقراي الإريتريون لتعميمها في إريتريا، فقد ظهرت تغيرات في الجغرافيا الثقافية، منها ما يلي:

١. ظهور أجيال من الشباب الإريتري من غير الناطقين بالتقراوية الذي يجيد اللغة التقراوية ويتحدث بها ويفتخر، ويرى أنها لغة ثقافية أعلى حتى من لغته الأم، ويسعى لتوريثها لأبنائه داخل وخارج إريتريا كلغة أساسية أولى له كمواطن إريتري.

٢. اعتماد الفكر الثقافي للجبهة الشعبية القائم على إعادة تسمية المجموعات البشرية وتاريخها وجغرافياتها وأدبياتها وإعادة صياغة نظمها الثقافية والفلكلورية والتراثية بما يخدم الهوية التقراوية لدى غالب

(١١) عبد العظيم أحمد عبد العظيم، «صراع الهوية اللغوية في فلسطين»، ورقة مقدمة لمؤتمر مركز البحوث الإفريقية، (جامعة القاهرة، ٢٠١٦م) ٤.

المجتمع الإريتري، وحتى المؤسسات الإريترية السياسية والثقافية والاجتماعية المعارضة للجبهة الشعبية وفكرها.

٣. جعل التقراويون المشاركة في الأعمال ذات الأهمية والحساسية في الدولة محصوراً على من يجيد التقراوية.

٤. اعتمد الجيش وكل القوات النظامية والخدمة الإلزامية تدريس وتعليم المجندين باللغة التقراوية لصياغتهم باللون القومي المطلوب.

٥. بحسب قانون الدولة الإريترية التقراوية فإن هنالك لغتين رسميتين هما التقراوية والعربية، وتكتب كل اللافتات باللغتين، إلا أن المعاملات الرسمية تكتب باللغة التقراوية والإنجليزية.

٦. المؤسسات الخاصة تستخدم فقط التقراوية.

٧. المؤسسات العامة تستخدم فقط التقراوية في التعامل العام.

٨. تراجع برامج تدريس اللغة العربية في المؤسسات التعليمية، وتركها للمؤسسات التعليمية الخاصة والإسلامية، وهذه بدورها يتم التضييق عليها، كما فعل بمدرسة الضياء بأسمرا أخيراً في عام ٢٠١٧م ومدارس عين سبأ في منطقة كرن[١٢].

رغم كل الجهود التي يبذلها التقراويون إلا أن عملية الدمج في اللغة التقراوية وإبعاد اللغة العربية وتضييعها لم تنجح تماما، ويتضح ذلك من خلال اختراق ووصول المؤسسات الإعلامية الإقليمية العربية للمواطن الإريتري عبر قنواتها الفضائية وبرامجها الترفيهية والإخبارية، ثم قنوات الراديو الإريترية من خارج إريتريا والتي تبث باللغة العربية الجامعة. إضافة إلى التعليم الديني للصغار وخطب الجمعة في المساجد داخل إريتريا قلل من آثار هذه الجهود[١٣]. كما أن معظم المواطنين يتحدثون بالتقراوية في حياتهم العملية ويتحدثون بلغاتهم الأم في تعاملهم الاجتماعي، ثم يستخدمون اللغة العربية في مؤسسات التعليم الديني وشعائرهم الدينية.

كان للموقع الجغرافي لدولة إريتريا بجوارها عدداً من الدول العربية التي يهرب إليها المواطن الإريتري ويلجأ إليها أو يعبر خلالها إلى الدول الأخرى، أثرٌ بالغٌ في تحجيم هذه السياسات التقراوية، إضافة إلى فرص التعليم غير المنحازة والأوسع انتشاراً للإريتريين في دول الجوار العربي، تكاد تكون تقضي على هذه الآثار لدى المواطن الإريتري خارج بلاده، لتعيده أكثر توازناً واستقراراً في علاقته بهويته اللغوية الأصل والعربية.

(١٢) «بيان حزب النهضة الإريتري: في الذكرى السادسة والخمسين لإعلان ثورة الفاتح من سبتمبر المجيدة»، موقع حزب النهضة الإريتري، (٣١، أكتوبر، ٢٠١٧م). تاريخ الاسترجاع في: ٣، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/mhtUGxt .

(١٣) المرجع السابق.

أما في تغيير الحالة الاجتماعية، فقد أقر التقراويون سياستهم الاجتماعية لتوفير موضع قدم لخططهم بإعادة هندسة المجتمع الإريتري ونسبته إلى لغته التي يتحدث بها، رغم تعثرها الواضح مع بعض المجموعات البشرية أثناء تنفيذها لهذه السياسة، عند محاولتها تسمية مجموعة الرشايدة بنسبها الأبوي بدلاً من نسبها اللغوي، الذي يكشف ويخترق فكرتها إن هي دعتهم بالعرب أو العربية، ثم الحدارب الذين فشلت أيضا في تسميتهم «بالبدويت» أو «البدوية» التي هي اسم لغتهم، والتقراييت التي هي اسم لغة التقري لبني عامر والحباب، إضافة إلى إشكال مجموعة الجبرت، الذين يتشاركون اللغة والسكنى مع التقراويين في إريتريا، وهم يعرفون بهذا الاسم والنسب لما يزيد عن ألف وثلاثمائة سنة، الذي له تاريخه المنتشر، حيث يرفضون وينكرون هذه التسمية المستحدثة، ويطالبون ويعملون على الانتساب لاسمهم التاريخي، رغم عمل التقراويون على نسبتهم للغة التقراوية رسميًّا.

برز التغيير في الحالة الدينية أيضاً للمجتمع الإريتري المسيحي، بزيادة ميل الولاء الروحي والنفسي لنصارى إريتريا للغة التقراوية، حيث أصبحت هي الخيار الثاني لهم بعد لهجاتهم المحلية، بعد أن صارت فرضاً دينيًّا في الكنائس الإريترية قاطبة، مجبرة بذلك النصارى من الإريتريين غير المتحدثين بالتقراوية للتحدث بها واتخاذها لغة ثقافية أعلى، وسالبة حقهم في ترجمة النصرانية للغاتهم المحلية، مستفيدة من سلطتها السياسية والدينية التي حققتها عبر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا المسيطرة على الحكم.

إلا أن أثر هذا التغيير واضح بين كل المكونات البشرية في إريتريا، رغم الصراع الاجتماعي الكبير الذي تعيشه الأطراف الاجتماعية المنتشرة مع دول الجوار الإريتري في غربه وجنوبه الغربي وجنوبه. وقد لاحت في السنوات القليلة الماضية بوادر رفض وانشقاق المجتمع حول هذه النسبة والتسمية، وبالتالي فشل هذه الهندسة الاجتماعية وتشتت المجموعة الرئيسة للتقراويين الإريتريين، ومطالبتهم بإعادة المسميات التاريخية لمجتمعاتهم في أقاليمهم الثلاث في إريتريا؛ وذلك خوفاً من أن يلتصق بهم اسم مجموعة تقراي الإثيوبية المرتبطة بالاحتلال.

اعتمد التقراويون في إريتريا سياسة التعليم باللغة الأم لتغيير الحالة التعليمية في البلاد، بعد إعادتهم لهندسة المجتمع الإريتري وتقسيمه بناءً على لغته. وفرضت التعليم بلغة الأم، على أن يكون الحرف «القعزي»[١٤] هو حرف الكتابة للغات المحلية الإريترية الأخرى، مستبعدة اللغة العربية لمجموعة الرشايدة العرب، ومنعت الكتابة بأي حرف آخر خلال فترات التعليم الابتدائي، وعممت الكتب المدرسية لهذه المراحل في كل منطقة لغوية اعتمدتها، وكان القصد منها توفير بيئة لاحقة للغة التقراوية وإبعاد اللغة

(١٤) القعز، بالقاف المصرية، تعني البدو الرحالة، والقعزية هي لغتهم ولها حرفها الخاص الذي تكتب به اللغتان التقراوية والأمهرية المتفرعتان منها.

العربية من ساحة الصراع اللغوي في إريتريا، وسمحت لعدد قليل من مدارس البعثات الأجنبية بالتدريس باللغة العربية كالبعثة المصرية الوحيدة في البلاد، ثم المدارس الإسلامية التي تعد على أصابع اليد في كل إريتريا١٤.

كما أن اللغة العربية ليست لغة منافسة في الشهادة الثانوية الإريترية، وليس لها أي موقع في الجامعة الإريترية الوحيدة، والتي انتهى بها الأمر إلى توقيف الدراسة بها، وتحويل الدراسة الجامعية إلى معاهد متخصصة أقل درجة من الجامعة، وهي غير معتمدة إقليميًّا أو دوليًّا، واستبدلت هنا باللغة الإنجليزية لغة العمل والتقراوية لغة التعامل السائدتين في الوسط الرسمي، مما ساهم في تقليل الكوادر التي يمكن أن تدرس اللغة العربية وتعمل على إحيائها من داخل إريتريا.

أعاد التقراويون أيضاً صياغة وتسمية المواقع والمحافظات الإدارية والطرق باسم شهداء ثورة التحرير، في محاولة توجيه طبوغرافية المكان لتحقيق وتثبيت تقراوية البلاد.

وإذا كان التقراويون قد نجحوا في تغيير أسماء الأماكن لمحو وتغيير ذاكرة الحضارة والتاريخ الإريتري، فهذا الطرح غير موفق وغير سديد لأنه في حالة معارك اللغة ستنتصر اللغة الأقوى، ذات الظهير الواسع من دول الجوار، ألا وهي اللغة العربية.

ختاماً فإن صراع تغيير الهوية عبر فرض لغة وثقافة مختارة من المجموعة المهيمنة في عموم منطقة الحبشة التاريخية وإريتريا المعاصرة، والذي يفيد بالصراع الاجتماعي والثقافي والديني القديم، منذ نشأة الفكر التوسعي للممالك والدول المتشكلة في إقليم شرق إفريقيا، بين مكوناته المحلية مع بعضها، وبينها وبين المكونات الاجتماعية والثقافية الوافدة، سيظل مستمراً ومكلفاً سياسيّاً واجتماعيّاً لموارد هذه المنطقة، حتى تتفق هذه المجتمعات على البحث الجاد لمقاربات تخدم الجميع، مستفيدة من تجارب العديد من الدول والمجتمعات المختلطة المعاصرة، التي حققت استقرار وتنمية عالية. ولتستفيد من هذا التعدد الاجتماعي والثقافي، صانعة منه فسيفساء تضيف مواردَ اقتصاديةً وثقافيةً لدولتها ومجتمعاتها.

ورغم الجهود المضنية للمجموعة المهيمنة وسلطتها في إريتريا خلال ثلاثين عاماً، للفوز بتغيير الهوية اللغوية والثقافية لصالحها، ومواصلتها لهذه الأعمال التقليدية في محيط متعايش وعالم ديموقراطي متقدم، فقد لاحظنا ثغرات كبيرة وواضحة تمثلت في الجوار العربي الإسلامي المحيط بإريتريا، والذي احتوى اللاجئين الإريتريين وثبت الهوية اللغوية العربية لهم، وزاد من قوتها باستيعابهم في مؤسساته التعليمية والدينية والثقافية، إضافة إلى الفترة الطويلة التي قضاها هؤلاء اللاجئون، حيث امتدت لتأسيسهم لمراكز مواجهة خارجية مدعومة بقوة الدول المستضيفة، وهو ما يظهر النتيجة النهائية بوضوح لصالح الديموقراطية والتعايش المتعدد المحيط والمرغوب دوليًّا في هذا العالم المعاصر. أيضا تُمَكّن المجتمعات المستهدفة بالتغيير

بفرض واقع التعايش مع اللاجئين من المجموعة المهيمنة خارج البلاد والمتأثرة بالفكر التعددي العالمي في البلاد الغربية المستضيفة، وإقناعهم بالمشاركة في العمل ضد الطروحات السائدة في بلادهم، وهو المؤشر الأقوى الذي بدأ يحدث اختراقًا قويًّا، ويفتح نوافذَ وفرصًا أوسعَ لإعادة نموذج التعايش الذي كان يسود إريتريا قبل سيطرة المجموعة التقراوية المهيمنة بعد الاستقلال.

# السياسة اللغوية وإدارة التعدد اللغوي الإثني في إثيوبيا

**د. عمر عبد الفتاح** - أستاذ بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

**يبدو المشهد اللغوي في إثيوبيا متشابكًا للوهلة الأولى، حيث تمثل إثيوبيا نموذجًا للدول الإفريقية متعددة اللغات؛ ويُراوح عدد اللغات المحلية بها ما بين ٧٠ و٨٠ لغة[1]، بالإضافة إلى بعض اللغات الأجنبية التي تحظى باستخدامات عديدة وبمكانة متميزة. ويزيد من تشابك المشهد وتعقيده أن كل لغة من هذه اللغات تمثل قومية وجماعة إثنية لها ثقافتها وهويتها التي تعد اللغة أبرز مكوناتها، وكل قومية من هذه القوميات لها مصالحها وطموحاتها التي تسعى لتلبيتها وتحقيقها.**

**الأمر الذي يقتضي وجود سياسة لغوية راشدة تدير هذه التعددية وتراعي التنوع الإثني واللغوي للدولة، بما يضمن وحدة الدولة واستقرارها ويكفل حقوق القوميات المختلفة ويوازن بين القوى المتعددة والمصالح المتضاربة. وهذه السياسة اللغوية منوط بها حسم عدد من الاختيارات شديدة الأهمية والحساسية مثل تحديد اللغة الرسمية للدولة، وتحديد لغة الإدارة الحكومية، بالإضافة إلى تحديد لغة التعليم، واللغات المستخدمة في وسائل الإعلام المختلفة.**

**وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على النموذج الإثيوبي في إدارة التعدد اللغوي الإثني عبر السياسة اللغوية التي أقرتها الدولة، وبيان مدى نجاح هذا النموذج في المواءمة بين استخدام اللغات المحلية المتعددة من ناحية وبين استخدام اللغات المحلية واللغات الأجنبية من ناحية أخرى. وذلك من خلال رصد انعكاسات هذه السياسة اللغوية وتطبيقاتها في مختلف المجالات، وخاصة في مجالات التعليم والإدارة والإعلام في إثيوبيا. وتبدأ الدراسة بعرض مختصر للتعددية الإثنية والدينية في إثيوبيا، وتُثني بتناول أهم ملامح المشهد اللغوي في إثيوبيا وما يتسم به من تعدد لغوي، ثم تنتقل لتتناول السياسات اللغوية في إثيوبيا ودورها في إدارة التعدد اللغوي، وانعكاساتها المختلفة وخاصة في مجالات التعليم والإدارة والإعلام، وتنتهي الدراسة بالخاتمة.**

(1) Population Census Commisson, *Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results* (Addis Ababa: Federal Democratic Republic of Ethiopia, 2008), 16.

## أولاً: التعددية الإثنية والدينية في إثيوبيا

تتسم إثيوبيا بكثافة سكانها وبتنوعهم الإثني؛ ويبلغ عدد سكانها نحو١٠٤,٩٥٧ مليون نسمة[٢]، يتوزعون على ٧٠-٨٠ جماعة إثنية، وفقًا للنسب التالية:

**جدول (١) نسب توزيع الجماعات الإثنية الكبرى في إثيوبيا (وفقًا لإحصاء٢٠٠٧م)[٣]**

| الجماعة الإثنية | العدد | النسبة لعدد السكان (٪) |
|---|---|---|
| الأورومو | ٢٥,٤٨٨,٣٤٤ | ٣٤,٥ |
| الأمهرا | ١٩,٨٦٧,٨١٧ | ٢٦,٩ |
| الصومالي | ٤,٥٨١,٧٩٣ | ٦,٢ |
| التيجراي | ٤,٤٨٣,٧٧٦ | ٦,١ |
| السيداما | ٢,٩٦٦,٣٧٧ | ٤,٠ |
| الجوراج | ١,٨٦٧,٣٥٠ | ٢,٥ |
| ولاياتا | ١,٧٠٧,٠٧٤ | ٢,٣ |
| هديا | ١,٢٨٤,٣٦٦ | ١,٧ |
| العفر | ١,٢٧٦,٣٧٢ | ١,٧ |
| جامو | ١,١٠٧,١٦٣ | ١,٥ |
| **الإجمالي** | **٦٤,٦٣٠,٤٣٢** | **٨٧,٤** |

وتتوزع النسبة المتبقية من عدد السكان وقدرها ١٢,٦٪ على بقية القوميات الإثيوبية الأخرى.

كما يمكن تقسيم هذه الجماعات الإثنية من حيث أهميتها السياسية والتاريخية إلى ثلاث مجموعات، هي: الجماعات الكبرى Major groups، وتضم كلاً من الأورومو والأمهرا والتيجراي التي تمثل أكبر الجماعات الإثنية من حيث عدد السكان على الترتيب، كما تمثل كذلك القوى السياسية التي لعبت أدورًا مهمة عبر تاريخ إثيوبيا. وإن كان العنصر السامي المتمثل في الأمهرا والتيجراي هم أصحاب الدور الأبرز على المستوى السياسي والتاريخي والثقافي لإثيوبيا. والجماعات الصغيرة Minor Groups، وتضم الصومالي والعفر

(2) African Development Bank Group, the African Union Commission and the United Nations Economic Commission for Africa, *African Statistical Yearbook 2018* (Addis Ababa: Economic Commission for Africa Printing and Publishing Unit, 2019), 57.

(3) Population Census Commisson, *Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results, 16.*

والجوراج والسيداما، ورغم أن هذه الجماعات لها دور في الحياة السياسية، إلا أنه دور محدود إذا ما قورن بدور الجماعات الكبرى. والجماعات الهامشية Marginal groups، وتضم عددًا كبيرًا من الجماعات الإثنية قليلة العدد وضعيفة التأثير في الحياة السياسية الإثيوبية ومنها الجيمو والكافا والنوير والأنيواك وكمباتا وولاياتا[٤] وغيرها من الجماعات الأخرى التي تنتشر عبر أنحاء إثيوبيا.

وكما تتعدد الجماعات الإثنية في إثيوبيا تتعدد الديانات؛ فنجد المسيحية والإسلام واليهودية إلى جانب بعض المعتقدات المحلية. وتبلغ نسبة المسيحيين ٦٢,٨٪ من عدد السكان، بينما تصل نسبة المسلمين إلى ٣٤,٦٪، وهناك حوالي ٢,٦٪ من السكان يعتنقون الديانات التقليدية. وغالبية مسيحيي إثيوبيا يتبعون المذهب الأرثوذوكسي (٦٩٪ من المسيحيين)، وبعضهم يتبع المذهب البروتستانتي (٣٠٪)، وعدد قليل يتبع المذهب الكاثوليكي (١٪)[٥]. أما اليهودية فلا يتجاوز عدد معتنقيها ٢٠٠٠ شخص[٦]، خاصة بعد تهجير يهود الفلاشا لإسرائيل.

## ثانيًا: المشهد اللغوي في إثيوبيا

تنعكس التعددية الإثنية لسكان إثيوبيا على المشهد اللغوي، والذي يتسم هو الآخر بالتعدد اللغوي؛ حيث يُراوح عدد اللغات المحلية ما بين ٧٠ و٨٠ لغة محلية[٧]، إضافة لبعض اللغات الأجنبية التي تحظى باستخدامات متنوعة وخاصة في التعليم والإعلام والاتصالات والتجارة... إلخ.

ويقصد بالتعدد اللغوي تعدد اللغات في مجتمع ما، وفي هذا السياق يمكن التفرقة بين نوعين من التعدد اللغوي: التعدد اللغوي الشخصي، وذلك عندما يتحدث شخص ما أكثر من لغة. والتعدد اللغوي المجتمعي، وذلك عندما يضم المجتمع أكثر من جماعة لغوية لكل منها لغة خاصة. والتعدد اللغوي المقصود هنا هو التعدد اللغوي المجتمعي. وفيما يلي تعرض الدراسة أهم ملامح المشهد اللغوي في إثيوبيا عبر تناول اللغات المحلية، وأهم اللغات الأجنبية واستخداماتها في إثيوبيا.

### ١. اللغات المحلية في إثيوبيا

تتوزع غالبية اللغات المحلية الإثيوبية على ثلاث أسر لغوية تنتمي لفصيلة اللغات الأفروآسيوية هي: أسرة

(4) Bakri Abdel Rahman Ibrahim, "The Ethnic Map of Ethiopia," *Dirasat Ifriqiyya* 19, (1998): 24-25, 36.

(5) Palgrave Macmillan, ed., *The Statesman's Yearbook 2020: The Politics, Cultures and Economies of the World* (London: Palgrave Macmillan, 2020), 456.

(6) *Africa South of The Sahara 1995*, 24th edition (London: Europa Publications Limited, 1995), 393.

(7) Population Census Commisson, *Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results*, 16.

اللغات السامية، وأسرة اللغات الكوشية، وأسرة اللغات الأوميتية، في حين تنتمي بقية هذه اللغات لفصيلة اللغات النيلية الصحراوية[٨]. وفيما يلي نتناول هذه الأسر اللغوية بشيء من التفصيل.

تضم اللغات السامية الإثيوبية ١٢ لغة من أهمها الأمهرية والتيجرينية والجوراجية والهررية[٩]، ويمثل متحدثو اللغات السامية في إثيوبيا حوالي ٤٢,٥٪ من إجمالي عدد السكان[١٠]. ويتركزون في مناطق شمال ووسط إثيوبيا وتحديدًا في منطقتَيْ تيجراي وأمهرا، إضافة إلى مدينة هرر في الشرق ومنطقة جوراج في الجنوب.

يبلغ عدد اللغات الكوشية الإثيوبية ٢٣ لغة أهمها الأورومية والصومالية والبيجا والسيداما وكمباتا، ويمثل متحدثوها نحو٤٨,٩٪[١١] من عدد السكان. وتنتشر اللغات الكوشية في إثيوبيا بصفة أساسية في مناطق وسط وجنوب وشرق إثيوبيا؛ وتحديدًا في مناطق الأورومو والصومالي والعفر والسيداما، وبعض المناطق الأخرى كالساهو والأجاو، إضافة إلى بعض اللغات الكوشية الصغرى التي تتوزع بأعداد أقل وخاصة في القسم الجنوبي الغربي من إثيوبيا[١٢].

أما اللغات الأوميتية فتضم ٣٠ لغة إثيوبية من أهمها لغة ولاياتا وجامو وكافا وغيرها، وتبلغ نسبة متحدثيها نحو ٧,٦٪[١٣] من سكان إثيوبيا. وتنتشر اللغات الأوميتية في جنوب غرب إثيوبيا في المناطق الممتدة ما بين بحيرات الوادي الجنوبي ونهر أومو Omo، وتحديدًا في إقليم شعوب وقوميات الجنوب، بالإضافة لبعض نقاط التمركز الصغيرة في إقليمي بني شنجول- جوموز وأوروميا.

وتنتمي بقية اللغات الإثيوبية المحلية لفصيلة اللغات النيلية الصحراوية التي تضم ١٩ لغة من أهمها لغة الجوموز والبيرتا والنوير. ويمثل متحدثوها نحو ١٪ فقط من السكان[١٤]. وتنتشر هذه اللغات في الجزء الغربي من إثيوبيا على امتداد الحدود مع السودان وبوجه خاص في الجزء الجنوبي الغربي[١٥]، وتحديدًا في إقليمي جامبيلا وبني شنجول - جوموز وأجزاء من إقليم شعوب وقوميات الجنوب.

---

(٨) تتوزع اللغات الإفريقية المحلية على خمس فصائل لغوية كبيرة هي: فصيلة اللغات الأفروآسيوية، وفصيلة اللغات النيجر- كونجوية، وفصيلة اللغات النيلية - الصحراوية، وفصيلة لغات الخويسان، وفصيلة اللغات الإسترونيزية.

(9) M.L. Bender, J.D. Bowen, R.L. Cooper, and C.A. Ferguson, eds, *Language in Ethiopia* (London: Oxford University Press, 1976), 13.

(١٠) النسب الواردة لمتحدثي اللغات الإثيوبية في الدراسة مبنية على الإحصاء الإثيوبي الرسمي لعامي ١٩٩٤، و٢٠٠٧م وبعد الأخير آخر إحصاء رسمي أُجري. انظر: - Office of Population and Housing Census Commission, *The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia, Results at Country Level, Statistical Report*, Vol. I (Addis Ababa: Central Statistical Office, 1998), Tables 2.15 and 2.17; Population Census Commisson, *Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results*, 16.

(11) Office of Population and Housing Census Commission, *The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia*,Tables 2.15 and 2.17.

(١٢) محمد الطاهر داود، «عشيرة اللغات الأفريقية الآسيوية»، مجلة: مجلة الفيصل، (المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ٢٠٠٢م)، عدد (٣٠٩)، ص ٤٢-٤٣.

(13) Office of Population and Housing Census Commission, *The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia*, Tables 2.15 and 2.17.

(14) Office of Population and Housing Census Commission, *The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia.*

(15) Thomas Bloor, Wondwosen Tamart, "Issues in Ethiopian Language Policy and Education", *Journal of Multilingual and Multicultural Development* 17, no. 5 (1996): 323.

من خلال العرض السابق للغات الإثيوبية المحلية، يتضح مدى التعدد اللغوي الذي يميز المشهد اللغوي في إثيوبيا، كما يتضح كذلك أن من بين اللغات الإثيوبية المحلية توجد عدة لغات تتمتع بأهمية ومكانة كبيرة، يأتي في مقدمتها الأمهرية والأورومية ثم التيجرينية والصومالية، وغالبًا ما تنال هذه اللغات أهميتها بسبب عدد متحدثيها كلغة أُم أو بسبب الأهمية السياسية والثقافية والدينية لها، أو تكتسبها بسبب استخدامها لغةً ثانيةً. أما بقية اللغات المحلية الإثيوبية فإنها تشمل عديدًا من اللغات التي تتحدثها أعداد صغيرة نسبيًّا ربما تصل لعدة آلاف، وإن كان هناك حوالي ١٢ لغة محلية في إثيوبيا يتحدث بها أكثر من مائة ألف متحدث بصفتها لغةَ أُمٍّ لكلٍّ منها[١٦]. ومن هذه اللغات الجوراجية وولاياتا والعفرية والبيجا وغيرها، الأمر الذي يوضح مدى التباين بين مكانة واستخدامات اللغات المحلية في إثيوبيا.

### ٢- اللغات الأجنبية في إثيوبيا

تضم إثيوبيا عدة لغات أجنبية تتمتع بأهمية ووضع خاص، وذلك بجانب اللغات المحلية الإثيوبية. ومن أبرز هذه اللغات اللغة الإنجليزية واللغة العربية، أما اللغات الأوروبية الأخرى كالإيطالية والفرنسية فقد ضعف دورها وتراجع كثيرًا لصالح الإنجليزية.

وتعتبر الإنجليزية أهم اللغات الأجنبية في إثيوبيا في الوقت الراهن؛ حيث تحظى بأهمية كبيرة في مجالات عديدة كالتجارة والاتصالات الدولية، كما يصدر بها عدد من الصحف الحكومية والخاصة، ويبث بها عديدٌ من البرامج الإذاعية والتليفزيونية. وتتمثل أهميتها الكبرى في استخدامها في مجال التعليم؛ حيث تُدَرَّسُ بوصفها مادةً دراسيةً في المرحلة الابتدائية، كما تستخدم لغةً للتعليم والتدريس في المدارس الثانوية الحكومية وفي التعليم الجامعي[١٧]، وهو ما يمنحها أهمية كبيرة بين جميع اللغات في إثيوبيا.

وتتمتع اللغة العربية بمكانة متميزة نسبيًّا في إثيوبيا، وقد وصلت العربية لإثيوبيا منذ وقت مبكر؛ وذلك نتيجة الجوار الجغرافي والتعاملات التجارية والعلاقات الاجتماعية والسياسية مع دول الجوار الناطقة بالعربية. وتُعدُّ العربية لغةً مهمةً في إثيوبيا؛ فهي اللغة الدينية لمسلمي إثيوبيا التي تستخدم في إقامة الشعائر الدينية، كما تستخدم بوصفها لغة أُم لبعض الإثيوبيين الذين يتحدثونها في المنطقة الغربية المتاخمة للحدود السودانية وتحديدًا في منطقة بني شنجول[١٨]، كذلك تعد العربية إحدى لغات التواصل المشترك المهمة في إثيوبيا، خاصة بين المسلمين الذين يتحدثون لغات مختلفة؛ حيث تستخدم بوصفها وسيلة

(16) Bender et al., *Language in Ethiopia*,12.

(17) Gopal Sharmap, "English in Ethiopia," *Science, Technology and Arts Research Journal* 2, no. 1 (2013): 77.

(18) Benson Honig, "Multilingual Educational Reform and Teacher Training in Ethiopia," *Language and Education* 10, no. 1 (1996): 3.

التفاهم المشتركة بينهم جميعًا[١٩]. وإن كان هذا الدور قد بدأ في التراجع منذ سنوات عديدة لصالح الأمهرية. وتُدَرَّس العربية في عدد من المدارس الإثيوبية غير الحكومية؛ إذ تُدرّس في المدارس القرآنية التقليدية وفي بعض المدارس الإسلامية الخاصة[٢٠]. وتلقى هذه المدارس إقبالًا من قبل مسلمي إثيوبيا خاصة في المناطق الريفية. أما في التعليم الإثيوبي الحكومي فلا تُدَرّس العربية في أي مرحلة من مراحله.

وهكذا يضاف للمشهد اللغوي الإثيوبي الذي يتسم بالتعدد اللغوي من الأساس بعض اللغات الأجنبية؛ ليزداد الوضع اللغوي تشابكًا وليزداد التعدد اللغوي عمقًا. وهو ما يستدعي وضع سياسة لغوية تدير هذا التعدد مع مراعاة التنوع الإثني واللغوي في إثيوبيا، بما يضمن وحدة الدولة ويكفل حقوق القوميات المختلفة ويوازن بين القوى المتعددة والمصالح المتضاربة. وهو ما سيُتَناول في السطور التالية من خلال الحديث عن السياسات اللغوية ودورها في إدارة التعدد اللغوي في إثيوبيا.

## ثالثاً: السياسات اللغوية في إثيوبيا ودورها في إدارة التعدد اللغوي

تمثل السياسة اللغوية أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات متعددة اللغات؛ ويعرف جان كالفي السياسة اللغوية بأنها: «مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن»[٢١]. ولا تنبع أهمية وضع سياسة لغوية وتطبيقها في مجتمع ما إلى التعدد اللغوي أو تداخل استخدام اللغات فقط، بل إن الأمر أعمق وأخطر من ذلك؛ فالعلاقة بين اللغات والحياة الاجتماعية تمثل أيضا قضايا شائكة تتعلق بالهوية والثقافة والسياسة والاقتصاد والتنمية. ويستلزم إقرار سياسة لغوية لدولة ما توفر عدة أمور، منها: وجود جماعات لغوية لكل منها لغتها الخاصة، وتوفر إرادة وخيارات مدروسة، وأهدافًا محددة لتنظيم العلاقة بين مجالات واستخدامات هذه اللغات المتعددة، وأخيرًا وجود سلطة تنظم وتدير الأمر[٢٢].

وتتبنى الدول ذات التنوع اللغوي سياسات لغوية مختلفة؛ فبعضها يعتمد سياسة أحادية اللغة، تفرض لغة قومية أو رسمية واحدة وتستبعد بقية اللغات ولا تعترف بها، والبعض الآخر يتبنى النموذج القومي أو الإقليمي لإدارة الحقوق اللغوية، والذي يقر بالتعدد اللغوي ويعترف به ويسعى لتحقيق تعايش الثقافات في إطار الدولة. وفي ظل هذا النموذج تُخْتار لغةُ غالبية سكان منطقة أو إقليم ما بوصفها اللغةَ الرسمية أو لغة الإدارة، ويكون للأفراد حق الحصول على الخدمات بتلك اللغة، وهو ما يمثل اعترافًا بالهوية اللغوية

(19) Bender et al., *Language in Ethiopia*,12.

(20) Bender et al., *Language in Ethiopia*, 349-353.

(٢١) لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة: محمد يحياتن، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٦م)، ص١١١.

(٢٢) بلال دربال، «السياسة اللغوية المفهوم والآلية»، مجلة: المخبر، (الجزائر: جامعة بسكرة، ٢٠١٤م)، العدد العاشر، ص ٣٢٦.

للوحدات المكونة للدولة، كما أنه يوفر مساحة واسعة للمجتمع لتطوير لغته وثقافته. ولكن هذا النموذج لا يخلو هو الآخر من المشكلات؛ حيث يكون له تأثير على تعزيز التفرد اللغوي بين الأقاليم، وربما يؤدي لخلق مجتمعات معزولة[٢٣]، بما يترتب عليه من مخاطر مستقبلية على الصعيد الثقافي والسياسي.

وقد شهدت إثيوبيا عبر مراحل تاريخها الحديث والمعاصر تطبيق عدد من السياسات اللغوية التي أثرت في تركيبتها اللغوية والثقافية. وستعرض الدراسة فيما يلي لهذه السياسات بإيجاز، لما لها من تأثير في المشهد اللغوي الحالي في إثيوبيا، ومن ثم تتناول السياسة اللغوية الحالية وتداعياتها المختلفة وخاصة في مجالات الإدارة والتعليم والإعلام.

## ١- السياسات اللغوية الإثيوبية السابقة (١٨٥٥-١٩٩٤) وإدارة التعدد اللغوي

لم تعرف إثيوبيا سياسة لغوية بالمعنى المتعارف عليه قبل عصر الإمبراطور هيلا سلاسي (١٩٣٠-١٩٧٤م)؛ حيث لم يكن هناك دستور مكتوب تحدد فيه الخطوط العامة للسياسة اللغوية للدولة. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن إثيوبيا كان لديها سياسة لغوية متبعة، رغم عدم النص عليها وتدوينها في وثائق رسمية، ويمكن رصد بواكير هذه السياسة منذ منتصف القرن التاسع عشر في عهد الإمبراطور تيودور الثاني (١٨٥٥-١٨٦٨م) مؤسس إثيوبيا الحديثة، الذي عمل على ترقية اللغة الأمهرية لتصبح لغة أدبية مكتوبة؛ حيث أمر بكتابة الحوليات الملكية بالأمهرية بدلاً من الجعزية. الأمر الذي اعتبر بمثابة اعتراف بالأمهرية لغةً رسميةً لإثيوبيا[٢٤]، وتدشينًا لاستخدامها في تدوين المكاتبات الحكومية الرسمية والمراسيم الملكية.

واستمرت سياسة دعم الأمهرية في عهد كل من يوحنس الرابع (١٨٦٨-١٨٨٩م)، ومنليك الثاني (١٨٨٩-١٩١٣م). وازدادت مكانة الأمهرية حيث صارت لغة الحكام والقادة المحليين وأفراد النخبة الحاكمة، واستخدمت في الأعمال الإدارية في مناطق عديدة لم تكن تُتحدث فيها من قبل، وخاصة في مناطق جنوب وغرب وشرق إثيوبيا[٢٥].

وفي عام ١٩٣٠م تولى الإمبراطور هيلا سلاسي الحكم، وأصدر أول دستور لإثيوبيا. ورغم تدوين هذا الدستور بالأمهرية إلا أنه لم يحدد لغة رسمية للدولة، ولم يُشر عبر مواده المختلفة لأي شيء يتعلق بمكانة اللغات وسياسات استخدامها في إثيوبيا. وطوال فترة حكم هيلا سيلاسي الأولى (١٩٣٠-١٩٣٥)، التي

(٢٣) محمد البشير الأعور، «سياسات إدارة التعدد اللغوي في جنوب أفريقيا»، مجلة: البحوث السياسية والإدارية، (الجزائر: جامعة الجلفة، ٢٠١٧م)، مجلد ٦، عدد ٢، ص ٥١.

(24) Tesfaye Gesesse, "Ethiopian Literature Before and After The Revolution," "*Louts" Journal of Afro-Asian Writers Association* 46, nos 4/80 (1980): 39.

(25) Getachew Anteneh and Derib Ado, "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends", *Ethiopian Journal of Education and Science 2*, no. 1 (2006): 43.

سبقت قدوم الاستعمار الإيطالي لإثيوبيا ونفيه للخارج، لم يحدث تغير يذكر وعوملت الأمهرية بوصفها اللغة الوطنية الأساسية لإثيوبيا[٢٦].

وفي فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا (١٩٣٥-١٩٤١)، استخدمت السلطات الإيطالية بعض اللغات المحلية لغاتٍ للتعليم في المرحلة الابتدائية، كما أُسْتُخدِم بعضها في تسيير بعض الشؤون الإدارية المحلية[٢٧]. ورغم هذا التغير النوعي في السياسة اللغوية، إلا أنها كانت خطوة محدودة النطاق ولم تترجم في شكل سياسة لغوية عامة. فدستور ١٩٣٦ الذي وضعه الإيطاليون نص على أن الأمهرية هي اللغة القومية [الرسمية] لإثيوبيا، وفرض استخدامها في الحكومة والتعليم[٢٨]. أي أن الأمور سارت كما كانت من قبل في اتجاه دعم وتبني لغة واحدة هي الأمهرية، مع ظهور محدود لغيرها من اللغات الإثيوبية.

وبعد رحيل الاستعمار الإيطالي وعودة هيلا سلاسي للحكم ثانية (١٩٤١-١٩٧٤)، بدأت السياسة اللغوية تتخذ ملامحَ أكثرَ وضوحًا، الأمر الذي يمكن رصده عبر عدد من الإجراءات والقرارات الرسمية في مختلف المجالات. ففي مجال التعليم، أُعلن عن أن الأمهرية هي لغة التعليم في المرحلة الابتدائية في جميع المدارس الإثيوبية، وطُبِّقَ القرار أيضا على مدارس الإرساليات التي كانت تستخدم اللغات الأوروبية في التدريس. وفي المجال الإداري صارت الأمهرية اللغة الوحيدة المعترف بها في جميع الاستخدامات الرسمية، بما فيها المراسيم الحكومية والإدارات العامة والقضاء. وتكرر الأمر في مجال الإعلام؛ حيث لم تصدر أي صحيفة بلغة إثيوبية غير الأمهرية، باستثناء صحيفة يومية وحيدة باللغة التيجرينية. كما أن فترة بث البرامج الأمهرية عبر الإذاعة الحكومية كانت تصل لضعف مدة بث برامج كل اللغات الإثيوبية الأخرى (التيجرينية، الصومالية، التيجرية[٢٩]، العفرية) مجتمعة[٣٠]. وتوج هذا الدعم الحكومي للأمهرية بالإعلان الرسمي باعتبار الأمهرية اللغة الرسمية لإثيوبيا، وذلك في الدستور المعدل لعام ١٩٥٥م. وترسخت هذه المكانة أكثر عبر إنشاء الأكاديمية الوطنية للغة الأمهرية عام ١٩٧٢ التي كانت تهدف لدعم وتطوير الأمهرية، وتشجيع تطور أدبها باعتبارها اللغة القومية الوحيدة للدولة[٣١].

ويمكن القول أن فترة حكم هيلا سلاسي وسياسته اللغوية مثلت فترة السيطرة الكاملة للغة الأمهرية على المجالات كافة، ولم تنل بقية اللغات الإثيوبية سوى اهتمامٍ محدود للغاية. واقتصر استخدام اللغات الأجنبية

(26) Anteneh and Ado, 44.

(27) Anteneh and Ado, 45.

(28) Grover Hudson, Amharic: *An Ethiopian Semitic Language* (East Lansing: African Studies Center, Michigan State University, 1997), 7.

(٢٩) بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا لم تعد اللغة التيجرية تندرج ضمن اللغات الإثيوبية، لانتشار متحدثيها داخل الحدود السياسية لإريتريا فقط.

(30) Anteneh and Ado, "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends," 45-46.

(31) Assefa G. Tesemma, "Technical Terms in Amharic: Problems and Solutions," in *Proceedings of the Seventh International Conference of Ethiopian Studies*, ed. Sven Rubenson (Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, 1984), 91.

وخاصة الإنجليزية على التعليم الخاص فقط، كما استخدمت الإنجليزية لغةً للتعليم الثانوي والجامعي. ويمكن تبرير السياسة اللغوية التي طبقها هيلا سلاسي لدعم لغة واحدة فقط (الأمهرية) دون بقية لغات إثيوبيا، في ظل الاتجاه الفكري والسياسي الذي كان سائدًا في تلك الفترة، بأن السبيل الأفضل لبناء الأمة وتوحيد الدولة في المجتمعات متعددة اللغات هو تبنِّي لغة واحدة كبيرة ودعم استخدامها وفرضه في المجالات كافة.

واستمر هذا الوضع قائمًا حتى الانقلاب العسكري في عام ١٩٧٤ الذي أتى بمنجستو هيلا ماريام (١٩٧٤-١٩٩١)، ذي التوجه الماركسي، رئيسًا للبلاد. وقد أعلنت السلطات العسكرية في برنامجها الحكومي المبكر عن حقوق متساوية للقوميات الإثيوبية وأنه ليس من حق أي قومية أن تفرض وصايتها أو حكمها على القوميات الأخرى، وأن من حق كل منها أن تحظى بحكم ذاتي، بالإضافة لحقوق أخرى من بينها الحق في اختيار لغاتها واستخدامها في التعليم والثقافة[٣٢]. ولكن هذه الحقوق لم يتحقق شيء منها في الواقع الفعلي، ولم تتعد هذه القرارات مستوى الشعارات، وظلت الأمهرية اللغة الرئيسة المستخدمة في الإدارة والتعليم والإعلام والقضاء[٣٣]. والاستثناء الوحيد الذي حدث في هذا الشأن هو اختيار الحكومة ١٥ لغة محلية لتستخدم في التعليم غير الحكومي في إطار الحملة القومية لنشر التعليم في إثيوبيا، وبدءًا من عام ١٩٧٦م نُظمت حملات تعليمية في المناطق الريفية مستخدمة هذه اللغات الخمس عشرة[٣٤].

وعلى الرغم أنه في فترة لاحقة ومع صدور دستور١٩٨٠ الذي نصت المادة (٢,٥) منه على أن «جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية تضمن المساواة والاحترام وتنمية جميع اللغات الوطنية»، إلا أنه على مستوى التطبيق حدث شيء آخر فالسياسة اللغوية للتعليم الحكومي ظلت دون تغيير. وظلت الأمهرية لغة التعليم في المرحلة الابتدائية، واللغة الوحيدة التي تدرس بوصفها مادةً دراسيةً في كل المراحل التعليمية، بينما استخدمت الإنجليزية لغةً للتعليم في المرحلة الثانوية بحلقتيها وفي التعليم الجامعي[٣٥].

وهكذا ظلت الأمهرية محتفظة بمكانتها المتميزة في إثيوبيا خلال هذه الفترة باعتبارها اللغة الأكثر انتشارًا. ولم تمنح أي لغة محلية أخرى مكانة رسمية، فضلا عن أنه لم ترد أي إشارة في الدستور إلى أن أي لغة إثيوبية أخرى يمكن أن تستخدم في استخدامات رسمية[٣٦].

---

(32) Kathleen Heugh, Carol Benson, Berhanu Bogale, and Mekonnen Alemu Gebre Yohannes, *Final Report Study on Medium of Instruction in Primary Schools in Ethiopia* (Addis Ababa: Ministry of Education, 2006), 47-48.

(33) Anteneh and Ado, "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends," 48.

(٣٤) ضمت هذه اللغات ال١٥: العفرية والأمهرية والتيجرينية ولغة هَديًا وكمباتا وكيفا- موشا والكوناما والأوروموية والساهو والسيداما والسيليت والصومالية والتيجرية وولاياتا وجيديو. للمزيد انظر:
Colin Baker and Sylvia Prys Jones, "African Languages," in *Encyclopedia of Bilingualism and Bilingual Education*, ed. Colin Baker and Sylvia Prys Jones, 358-59 (philadelphia: Multilingual Matters,1998).

(35) Heugh et al., *Final Report Study on Medium of Instruction in Primary Schools in Ethiopia*, 48.

(36) Anteneh and Ado, "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends," 48.

## ٢- السياسة اللغوية الإثيوبية الحالية ودورها في إدارة التعدد اللغوي

شهدت إثيوبيا في عام١٩٩١م تغييرًا جذريًّاً في نظام الحكم، وبعدها بثلاث سنوات أصدرت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية دستور١٩٩٤م الذي صاغت فيه الخطوط العريضة لسياستها اللغوية الجديدة التي هدفت منها لإدارة التعدد اللغوي الإثني في الدولة.

وقد عملت هذه السياسة اللغوية على حسم عدد من الاختيارات شديدة الأهمية والحساسية مثل تحديد اللغة الرسمية، ولغة الإدارة، ولغات التعليم. وقد نص الدستور على إعطاء كل اللغات الإثيوبية وضعًا متساويًا، ومُنح كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الحق في تحديد لغات العمل الخاصة به، وأُقرت الأمهرية لغة العمل والإدارة working language للحكومة الفيدرالية الإثيوبية(٣٧). كذلك وُضعت سياسة لغوية جديدة حاولت إقرار سياسة تعليمية إثنية عادلة نصت على أن تكون لغة التعليم الأوَّلي هي لغة الإقليم المحلية، وأن تُدَرَّس اللغة الأمهرية لغةً للتعامل عبر أنحاء إثيوبيا، وأن تستخدم اللغة الإنجليزية لغةً للتعليم الثانوي والتعليم العالي(٣٨).

ويمكن رصد عدد من السمات التي تميز هذه السياسة اللغوية الجديدة، أهمها، أنها سياسة تقوم على التوازن والمواءمة في معظم قراراتها؛ فهي لم تحدد لغة معينة باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، كما كانت الأمهرية من قبل، بل أعطت كل اللغات الإثيوبية وضعًا متساويًا حتى لا يُثير اختيارُ إحداها لغةً رسميةً بقيةَ القوميات الأخرى. وفي الوقت ذاته أعطى الدستور الإثيوبي الأمهرية ميزة نسبية وذلك باختيارها لغة العمل والإدارة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية بما لها من تاريخ ومكانة في المجتمع الإثيوبي، وذلك من أجل دعم وجود لغة تواصل مشتركة بين القوميات المختلفة من جهة، ولتهدئة خواطر قومية الأمهرا ذات التأثير الثقافي والسياسي الكبير من جهة أخرى. ولكن الدستور في الوقت ذاته منح كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الحق في تحديد لغات العمل والإدارة الخاصة به داخل حدود الإقليم. وهكذا تبدو بوضوح سياسة التوزانات التي استند إليها الدستور في صياغة الحقوق اللغوية لأبناء إثيوبيا.

ويمكن أن نلاحظ نفس نهج المواءمات والتوازنات في صياغة السياسة اللغوية التعليمية التي فصَّلت الحقوق اللغوية الواردة بالدستور. والتي أعطت الحق لكل إقليم في اختيار لغة التعليم الأوَّلي الخاصة به، وذلك لإرضاء كل قومية بإعطائها الحق في اختيار لغتها الخاصة للتدريس بها في المرحلة الابتدائية. ثم تعود السياسة اللغوية لاختيار الأمهرية وتميزها لتُعَلّم بوصفها لغة تعامل عبر أنحاء إثيوبيا، من خلال تدريسها مادةً دراسيةً في المراحل التعليمية المختلفة. ويعود هذا القرار لأسباب قومية بحيث تقوم الأمهرية بدور

(37) Federal Negarit Gazeta of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, *Constitution of FDRE* (Addis Ababa: Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995), Article 5. 78.

(38) Baker and Prys Jones, "African Languages," 359.

اللغة التي تربط بين أبناء القوميات المختلفة باعتبارها لغة التعامل المشتركة بينهم ولكي تستخدم في الأمور الإدارية للاتحاد الفيدرالي. كذلك اختيرت اللغة الإنجليزية لغةً للتعليم الثانوي والتعليم العالي لتكون معبرًا للعلوم الحديثة والعالم المتقدم من ناحية، ولتكون لغة محايدة تجتمع عليها القوميات الإثيوبية ذات اللغات المختلفة ولا تكون مثار نزاع وشقاق.

كذلك من السمات المهمة للسياسة اللغوية الجديدة توسيع دائرة مشاركة اللغات المحلية بشكل كبير، وذلك على العكس من السياسات اللغوية السابقة التي دعمت مكانة الأمهرية باعتبارها اللغة القومية المسيطرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوسع في استخدام اللغات المحلية جاء على حساب الأمهرية في المقام الأول، وخاصة في مجالات الإدارة والتعليم والإعلام حيث كانت الأمهرية تحظى بالنصيب الأوفر فيها من قبل. ولذا يمكن القول أن السياسة اللغوية الجديدة في إثيوبيا قامت بإعادة توزيع الأدوار بين اللغات المحلية والأجنبية في إثيوبيا من جديد.

وقد انعكست هذه السياسة اللغوية على مختلف المجالات؛ فعلى المستوى السياسي والإداري يمكن رصد نوع من التراجع لدور الأمهرية؛ فبعد أن كانت الأمهرية اللغة الرسمية للدولة صارت لغة العمل والإدارة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية. وصار من حق كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي تحديد لغات العمل الخاصة به، مما يعني انتقاصًا من نصيب الأمهرية في هذا الشأن. وبالفعل هناك خمسة أقاليم إدارية اختارت خمس لغات محلية غير الأمهرية لغاتٍ رسميةً لإدارة هذه الأقاليم وهي العفرية والهررية والأوروموية والتيجرينية والصومالية. كما أن هناك عددًا آخرَ من اللغات اختيرت لغاتٌ للإدارة على مستوى بعض المناطق الفرعية لبعض الأقاليم وهي لغات السيداما وكمباتا وكافا وهَديًّا وجامو وجوفا وولاياتا وداورو والسيليت وجيديو[٣٩].

وشهد مجال الإعلام الذي كانت الأمهرية تسيطر فيه على جميع وسائل الإعلام الحكومية، تغيرًا لافتًا في السياسة الإعلامية الحكومية؛ ففي التلفزيون الإثيوبيETV الذي كان يقتصر على إذاعة البرامج بالأمهرية وبالإنجليزية فقط، أصبح يذيع برامجه باللغات المحلية وخاصة باللغة الأوروموية والتيجرينية[٤٠].

وعلى مستوى الإذاعة الإثيوبية الحكومية التي تشمل عددًا من المحطات الإذاعية أهمها راديو إثيوبيا، أصبحت البرامج تبث باللغات المحلية والأجنبية، ومنها: الأمهرية والإنجليزية والفرنسية والعربية والعفرية والأوروموية والتيجرينية والصومالية. وتكرر الأمر مع وكالة الإعلام التعليمية Educational Media Agency التي تهتم بالتعليم عن بعد، وتذيع المواد التعليمية عبر ١٣ محطة إذاعية بست عشرة لغة محلية بالإضافة للإنجليزية. ومع المحطة الإذاعية الترفيهية Radio Ethiopia- FM Service. وقد أنشيء عدد من الإذاعات المحلية الإقليمية

(39) Anteneh and Ado, "Language Policy in Ethiopia: History and Current Trends," 58.

(40) Mass media in Ethiopia, November 24, 2020, https://en.wikipedia.org/wiki/Mass_media_in_Ethiopia.

التي تستخدم اللغات المحلية في غالبية برامجها ومن هذه الإذاعات إذاعة إقليم أمهرا الحكومي، وراديو إف إم الجنوب الذي يتبع إقليم قوميات وشعوب الجنوب، وراديو إف إم أديس الذي يتبع إدارة مدينة أديس أبابا، وراديو إف إم ديرى الذي يتبع إدارة مدينة دير داوا وذلك بالإضافة إلى الإذاعات الخاصة[٤١].

وفيما يتعلق بالصحف نجد عددًا من الصحف الحكومية التي تصدر على المستوى الفيدرالي بعدد من اللغات المحلية والأجنبية. حيث تصدر صحيفة "Addis Zemen" اليومية بالأمهرية، وصحيفة "Bariisaa" الأسبوعية بالأوروموية، وصحيفة "Ethiopian Herald" اليومية بالإنجليزية. بالإضافة إلى صحيفة «العلم» الأسبوعية التي تصدر بالعربية[٤٢]. وذلك بالإضافة لعدد كبير من الصحف والمجلات الخاصة التي يزيد عددها عن ١٠٠ جريدة ومجلة توزع عبر أنحاء إثيوبيا باللغات المحلية والأجنبية وخاصة الإنجليزية[٤٣].

أما مجال التعليم فقد شهد تغييرًا كبيرًا نتيجة لتغيير السياسة اللغوية، وقد انعكس هذا التغيير بصفة أساسية على جانبين: ويتمثل الجانب الأول في إعادة توزيع عدد سنوات الدراسة في بعض المراحل الدراسية[٤٤]. والنقطة الجوهرية المتعلقة بهذا الأمر تتمثل في أن النظام التعليمي الجديد قد زاد فترة الدراسة في المرحلة الابتدائية من ست إلى ثماني سنوات، وخفض سنوات دراسة المرحلة الثانوية من ست لأربع سنوات، وهو ما يعني منح اللغات المحلية لكل قومية فترة زمنية أطول لتستخدم لغاتٍ للتعليم في المرحلة الابتدائية، وتقليل الفترة الزمنية التي كانت مخصصة للإنجليزية لغةً للتعليم في المرحلة الثانوية، وذلك في ظل إقرار السياسة اللغوية لمبدأ استخدام لغة الإقليم المحلية لغةً للتعليم الابتدائي واستخدام اللغة الإنجليزية لغةً للتعليم في المرحلة الثانوية.

أما الجانب الثاني، في مجال التعليم الذي شهد تغييرًا كبيرًا ربما لم تشهده إثيوبيا من قبل فيتعلق بإعادة تحديد لغات التعليم وتوزيع الأدوار بين اللغات المستخدمة في مراحل التعليم، وخاصة فيما يتعلق، بدور اللغات المحلية، ودور الأمهرية، ودور اللغة الإنجليزية في ظل نظام التعليم الجديد.

وفي هذا السياق نجد أن اللغات المحلية حظيت بدور بارز في النظام التعليمي؛ حيث شهد التعليم الحكومي توسعًا غير مسبوق في استخدام اللغات المحلية في التعليم نتيجة للسياسة اللغوية الجديدة. واسْتُخدِمت ٢٢ لغة محلية لغاتٍ للتعليم في المرحلة الابتدائية في الأقاليم المختلفة لإثيوبيا[٤٥]، كما دُرِّست كل هذه اللغات بصفتها

(41) Mass media in Ethiopia, November 24, 2020, https://en.wikipedia.org/wiki/Mass_media_in_Ethiopia.

(42) List of Newspapers in Ethiopia, November 24, 2020, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_newspapers_in_Ethiopia

(43) Country Information and Policy Unit. Immigration and Nationality Directorate, *Ethiopia Country Report* (London: Home Office, 2004), 46.

(٤٤) يتمثل التغيير الذي حدث في النظام التعليمي الجديد أنه أعاد توزيع سنوات الدراسة للمرحلتين الابتدائية والثانوية؛ فانقسمت المرحلة الابتدائية لحلقتين الأولى (أربع سنوات) وسميت بالتعليم الأساسي Basic Education، والثانية (أربع سنوات) وسميت بالتعليم العام General Education. كما انقسمت المرحلة الثانوية لحلقتين الأولى (سنتان) وتتبع فترة التعليم العام، والثانية (سنتان) وسميت بالمدرسة العليا Senior high school. بينما ظلت المرحلة الجامعية كما هي دون تغيير.

(٤٥) ضمت هذه اللغات ال ٢٢: التيجرينية والأوروموية والأويجني والخمتا والصومالية والعفرية والهررية والأنيواك والنوير والماجانج والسيداما والجيديو وولاياتا وجامو وجوفا وداورو وكمباتا والسيليت وكافا وكونتا وهَديًّا بالإضافة للأمهرية.

موادَّ دراسيةً منفصلةً في المرحلة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك دُرِّست بعض اللغات المحلية الكبرى (الأمهرية والأوروموية والتيجرينية) بصفتها موادَّ دراسية حتى المرحلة الجامعية[٤٦]. الأمر الذي يوضح مدى الزيادة في استخدام اللغات المحلية للجماعات الإثنية المختلفة في التعليم، وخاصة عند المقارنة بالفترات السابقة.

وفيما يتعلق بدور الأمهرية في النظام التعليمي الجديد يمكن القول أن الأمهرية هي الخاسر الأكبر من هذا التغيير، فقد تقلص دورها في التعليم بوجه كبير لصالح اللغات المحلية الأخرى. فبعد أن كانت الأمهرية لغة التعليم في المرحلة الابتدائية في أنحاء إثيوبيا كافة، تراجع دورها لتقوم بهذا الدور في عدد محدود من الأقاليم التي اختارتها لغةً للتعليم في المرحلة الابتدائية فقط، وفي المقابل قُدِّمت بصفتها مادةً دراسيةً في باقي مراحل التعليم قبل الجامعي في إثيوبيا كلها. ورغم أن السياسة اللغوية الجديدة في مجال التعليم قد كفلت للأمهرية وضعًا متميزًا نسبيًّا عن اللغات المحلية الأخرى، إلا أن مجمل الوضع يعد تراجعًا لدورها في التعليم الحكومي عما كانت عليه في النظم السابقة.

أما عن دور الإنجليزية في النظام التعليمي الجديد فيمكن القول أنها حافظت على مكانتها عمومًا، حيث تقدم بصفتها مادةً دراسيةً في المرحلة الابتدائية بحلقتيها (٨ سنوات). وتستخدم لغةً للتعليم في المرحلة الثانوية بمرحلتيها (٤ سنوات)، وكذلك في التعليم الجامعي. والتراجع الوحيد الذي حدث لدورها - كما ذكر آنفًا- هو تخفيض عدد سنوات المرحلة الثانوية من ثمان إلى ست سنوات مما حرمها من سنتين كانت تستخدم فيهما لغةً للتعليم.

ويبدو أن إعادة توزيع الأدوار بين اللغات المحلية في المجالات المختلفة وفق السياسة اللغوية الجديدة، حظيت برضا الجماعات الإثنية الإثيوبية التي نفذتها ولم تبدِ معارضة لها. والحادثة الوحيدة التي شهدت اعتراضًا من قبل إحدى الجماعات الإثنية وقعت من قبل متحدثي لغة ولاياتا Wolaytta. ففي عام ١٩٩٨م ومع بدء تطبيق سياسة استخدام اللغات المحلية لغاتٍ للتعليم في المرحلة الابتدائية في منطقة انتشار لغة ولاياتا، كانت السلطات التعليمية قد أعدت مقرارات تعليمية خاصة بهذه المنطقة، ولكنها وضعتها بلغة خاصة تجمع خصائص بعض أهم لغات المنطقة المتجاورة جغرافيًّا والقريبة لغويًّا دون استشارة أهالي الإقليم. وأطلقت على هذه اللغة اسم «ويجاجودا» Wegagoda، وهو اسم مكون من الأحرف الأولى للغات التي دُمجت معًا وهي لغات ولاياتا وجامو وجوفا وداورو. ووزعت الحكومة الإثيوبية الكتب التعليمية بهذه اللغة على المدارس، مما أدى إلى رد فعل عنيف من قبل متحدثي لغة ولاياتا الأكثر عددًا في المنطقة، حيث رفضوا هذه الكتب ولم يستخدموها، بل أحرقها بعضهم، وخرج البعض الآخر في مظاهرات احتجاجية سقط فيها قتلى وأُلقي القبض على آخرين. ولم يلتزم المدرسون المكلفون بتدريس هذه الكتب بالتعليمات الحكومية

(46) Ayalew Shibeshi, *Education for Rural People in Ethiopia* (Addis Ababa: Addis Ababa University, 2005), 11.

وعادوا لكتبهم المدونة بلغة ولاياتا[٤٧]. وفي نهاية الأمر رضخت السلطات لمطالبهم، وأقرت لغة ولاياتا لغةً للتعليم في منطقة انتشارها. ومن ناحية أخرى نالت ٤ لغات أخرى، وهي: الأورومو والتيجرينية والصومالي والعفرية، مؤخرًا تحت ضغط من متحدثيها مكانة متميزة جديدة على حساب الأمهرية؛ حيث قرر مجلس الوزراء الإثيوبي في فبراير ٢٠٢٠م إدراجها بوصفها لغاتٍ فيدرالية للعمل والإدارة إلى جانب الأمهرية في أنحاء إثيوبيا[٤٨]. وفيما عدا ذلك نالت تلك السياسة اللغوية قبولًا عامًّا.

وهكذا استطاعت السياسة اللغوية الجديدة للحكومة الإثيوبية أن توسع دائرة مشاركة اللغات المحلية في مختلف المجالات، الإدارية والإعلامية والتعليمية، وأن تحافظ على الوضع المتميز نسبيًّا للأمهرية في المجتمع الإثيوبي، وأن تعطي للإنجليزية دورًا معتبرًا في مجال الإعلام والتعليم ربما يفيد في ربط إثيوبيا بالعالم المتقدم، وينال رضا القوميات الإثيوبية المختلفة بوصفها لغةً محايدةً لهم جميعًا.

## خاتمة

شهدت إثيوبيا عبر تاريخها تطبيق عدد من السياسات اللغوية التي سعت لإدارة التعدد اللغوي الإثني الذي يتسم به المجتمع الإثيوبي. ويمكن تقسيم هذه السياسات اللغوية لنمطين متمايزين: يتمثل النمط الأول في سياسة لغوية أحادية اللغة استمرت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٩٤م، والتي أعلت من شأن لغة واحدة باعتبارها اللغة الرسمية أو القومية دون بقية اللغات. وكرَّست مكانة الأمهرية ودعمتها، ومنحت الإنجليزية وضعًا متميزًا على مدار سنوات عديدة، وهمَّشت دور اللغات المحلية الأخرى، ولم تراع التعدد اللغوي الإثني والحقوق اللغوية للقوميات الأخرى بالقدر الكافي.

أما النمط الثاني فيتمثل في السياسة اللغوية التي تبنت النمط القومي أو الإقليمي لإدارة التعدد اللغوي، والتي أُقِرَّت بناء على دستور ١٩٩٤م الذي عمل على صون الحقوق اللغوية لجميع القوميات، من خلال نصِّه على إعطاء كل اللغات الإثيوبية وضعًا متساويًا، وإقرار الأمهرية لغةَ العمل والإدارة للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، ومنح كل إقليم في الاتحاد الفيدرالي الحق في تحديد لغات العمل الخاصة به. وأهم ما يميز هذه السياسة اللغوية إقرارها بالتعدد اللغوي واعترافها به وسعيها لتحقيق تعايش الثقافات في إطار الدولة.

وقد انعكست هذه السياسة اللغوية الجديدة على مختلف المجالات، فعلى المستوى الإداري استخدم عدد من اللغات المحلية المختلفة لغاتٍ رسميةً لإدارة شؤون عدد من الأقاليم الإدارية. وفي مجال الإعلام تُوسِّعَ

(47) Sarah Vaughan, "Ethnicity and Power in Ethiopia," PhD thesis, (Edinburgh: University of Edinburgh, 2003), 255- 256.

(48) "One to five: Ethiopia gets four new federal working languages," Africa news, November 24, 2020, https://www.africanews.com/2020/03/04/one-to-five-ethiopia-gets-four-new-federal-working-languages/

في استخدام اللغات المحلية في مختلف وسائل الإعلام الحكومية والخاصة. وتكرر الأمر في مجال التعليم فازداد حجم ومدة استخدام اللغات المحلية في التعليم حتى صار هناك ٢٢ لغة محلية مستخدمة في التعليم الابتدائي، الأمر الذي نال رضا غالبية الجماعات الإثنية في إثيوبيا.

وختامًا يمكن القول أن النموذج الإثيوبي في إدارة التعددية اللغوية، الذي عمل على المواءمة بين استخدام اللغات المحلية واللغات الأجنبية، ربما يقدم مثالاً يمكن الاستفادة منه في بعض الدول الإفريقية ذات الوضع المتشابه. ولكن هذا الأمر يتوقف على مدى نجاح هذا النموذج أو إخفاقه في تحقيق أهدافه التي يمكن قياسها من خلال تحديد مدى حفاظه على استقرار الدولة وتلبيته لطموحات القوميات المختلفة، وتحقيقه للأهداف القومية العامة. وهو الأمر الذي ستكشف عنه الأيام بعد مرور الوقت الكافي للحكم على مدى نجاح هذا النموذج أو إخفاقه.

# الهُويّة وتداعياتها على الدول ذات التعدد اللغويّ دراسة حالة السودان

**د. كمال محمد جاه الله الخضر** - أكاديمي سوداني - الخرطوم.

**أدت مسألة التداخل الإثني واللغوي والثقافي في السودان، إلى إبراز العديد من مشكلات عدم الاندماج بين مكوناته، حيث شهدت فترة ما بعد الاستقلال من بريطانيا، في عام ١٩٥٦م - تكوّن العديد من الجبهات الإقليمية، والحركات المسلحة، التي نادت بالخصوصية الإقليمية، وبالخروج على ما أسمته هيمنة المركز على الأطراف والهامش، مما قادها للدخول في حروب مستمرة مع الحكومات المركزية في الخرطوم.**

**وبمجيء ثورة ديسمبر ٢٠١٨م، يبدو أن السودان -على الأرجح- مقبل على مصالحات مع كل المناطق، التي شهدت حروبًا، مثل: دار فور وجبال النوبا والنيل الأزرق. ولا شك أن هذه المناطق، التي عانت تعقيدات لها صلة بالهوية، وبسبب سياسات قومية ذات نهج تعريبي، ترتب عليها محاولات الدفاع عن خصوصيتها اللغوية (المحلية)، وفي أحايين أخرى تفضيل اللغة الإنجليزية (البديلة)، على العربية.**

**تتناول هذه المقالة تجربة السودان في إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي، وما أفرزته تلك التجربة من تداعيات على مستوى منطقتين، شهدتا أزمة، هما: دار فور، وجبال النوبا. وذلك بهدف الوقوف على تلك التداعيات وفهم أسبابها ومآلاتها.**

## سؤال التعددية اللغوية/ الهوياتية في الدول التي تتسم بها

إن التعددية اللغوية، التي تستلزم تعدد الهويات - سمة من السمات التي عرفتها، وتعرفها الأقطار المختلفة في شتى القارات، لا سيما إفريقيا. وقد وجدت اهتمامًا متزايدًا في الدراسات اللغوية والاجتماعية والسياسية، حيث إنها يمكن أن تصبح من معالم الثراء الثقافي، كما يمكن أن تصبح من بين مهددات الوحدة الوطنية، ويتوقف الأمر على كيفية التعامل معها وإدارتها.

هناك العديد من الأمثلة التي توضح أن التعددية في اللغة والهوية – أمر واقع في أغلب أقطار العالم على اختلاف أوضاعها السياسية والاقتصادية، إلا أن السياسات اللغوية والتعليمية والإعلامية، التي تتبناها الحكومات المختلفة – تستطيع أن تؤثر في التعددية اللغوية/ الهوياتية بصور متباينة، ولكن على الرغم من ذلك، كثيرًا ما نجد أن التعددية اللغوية/ الهوياتية – تفرض نفسها، وتصبح جزءًا من الواقع الاجتماعي، بل جزءًا من السياسات التي تفسح لها مكانًا في الحياة الاجتماعية، وتنظم مجالات استخدامها، وحتى في بعض الأقطار الأوروبية، التي رسمت أبعاد سياساتها اللغوية منذ زمن بعيد، والتي يفترض أن تكون قد قطعت شوطًا بعيدًا على طريق الوحدة اللغوية، مثل: بلجيكا وسويسرا – نجد أن كلاً منهما تستخدم ثلاث لغات بصورة رسمية، وذلك فضلاً عن لغات الوافدين المنتسبين لأمم وقوميات وجاليات مختلفة، والذين يعيشون في تلك الأقطار، ويتحدثون لغاتهم في مجالات ومناسبات متعددة.

إن سؤال الهوية/ الهويات في المجتمعات المتعددة لغويًّا من الأسئلة الملحة. فقد دفعت العولمة، وفقًا لرشيد بلحبيب، وتلاشي المسافات الفاصلة بين الأقطار بفضل ثورة المواصلات، وتحركات الشعوب وتلاحمها وتصاهرها، وظهور الأقليات وصحوتها... – إلى إخراج الأفراد مع مجتمعاتهم إلى الواجهة، وجعلهم وإياها عرضة لرياح التغيير. وقد ظهرت مخاطر كبرى تستهدف الهويات، ويفرض فيها الأقوياء على الضعفاء طرق تفكيرهم، وتصرفاتهم، ونمط حياتهم، وإحساسهم، ولغتهم؛ الأمر الذي دفع بالمجتمعات إلى الانتفاض دفاعًا عن هوياتها المهددة[1].

كيف يمكن أن ننجح في التوفيق بين الانتماءات المتعددة؟ كيف يمكننا أن نتوصل إلى تدبير تعددية وجودنا اللغوي دون أن نتنكر لأنفسنا؟ كيف نجنب أنفسنا ومجتمعاتنا تقاتل الهويات اللغوية، وتفكك الانتماءات وتصادمها؟[2]. كل ذلك أسئلة تطرح، بصورة ملحة، لا سيما في مجتمعات الدول ذات التعدد اللغوي في إفريقيا.

## اللغة كمكون للهوية: عنصر تعايش أم عامل صراع؟

أشرنا مرارًا وتكرارًا إلى أن هناك مكونات أساسية للهوية، هي: العـــرق، والإثنية، والثقافة، واللغة، والـدين. ويبدو أنه من الصعوبة بمكان تناول جميع هذه المكونات، لمعرفة، أعنصر تعايش هي أم عامل صراع؟ في الدول المتعددة اللغات، لا سيما في الفضاء الإفريقي، لذلك سيُرَكَّز على مكون على قدر من الأهمية للهوية، ألا وهو اللغة، كما اتُّفق من قبل.

(١) رشيد بلحبيب، «الهويات اللغوية في المغرب بين التعايش والتصادم»، ورقة قدمت للمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية «الهوية واللغة في الوطن العربي»، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة، ٢٤– ٢٦ مارس ٢٠١٢م)، غير منشورة، ١.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والتركيز على اللغة بوصفها مكونًا أساسيًّا انبنى على معرفة قضيتين أساسيتين، هما: طبيعة العلاقة بين الهوية واللغة، ووظيفة اللغة في المجتمع، لا سيما المجتمع متعدد اللغات. وقد رُكِّزَ على هاتين القضيتين من قبل. وحسبنا هنا أن نلخص ما فصلنا فيه سابقًا. ففيما يخص القضية الأولى خلصنا إلى أن طبيعة العلاقة بين اللغة والهوية- أن العلاقة بينهما وطيدة جدًّا، فاللغة قد تولد الهوية، وأن الهوية ظاهرة لغوية. وأن اللغة جزء من الهوية، وغير ذلك مما يدل على قوة العلاقة بينهما. وأما فيما يخص القضية الثانية فقد خلصنا إلى أن للغة أهمية وحساسية في الدول ذات التعدد اللغوي، وأن السعي الحثيث لحل المشكلات اللغوية الناتجة من هذا الوضع - تحتاج إلى التعامل مع معطيات بالغة الدقة، تراعى فيها الجوانب المهمة لخلق استقرار أفضل، تقف من ورائه سياسات لغوية تعطي كل ذي حق حقه.

انطلاقًا من ذلك يمكننا أن نقول إن اللغة مكون للهوية في الأقطار ذات التعدد اللغوي، بإمكانها أن تمثل عنصر تعايش أو عامل صراع، بحسب نوع إدارتنا لهذا التعدد، فإن أحسنا إدارته كانت النتيجة التعايش السلمي، وإلا فلنستعد للصراع.

## تجربة السودان في إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي

في الجزء التالي من هذه الورقة سنتطرق إلى تداعيات إدارة التنوع اللغوي / الهوياتي في منطقتين في السودان، هما: دار فور وجبال النوبا، لنتعرف على التداعيات التي أبرزتها تلك الإدارة الرسمية من قِبل الدولة.

### أولا: تداعيات إدارة التنوع اللغوي/ والهوياتي، على الوضع اللغوي في دار فور

تمثل دارفور، بولاياتها الخمس، منطقة تقليدية تاريخية لتوزيع لغات بعينها، كلغة الفور، ولغة المساليت، ولغة الداجو، ولغة الزغاوة، وغيرها، على الرغم من أن هناك جيوباً لهذه اللغات تقل وتكثر خارج منطقة دارفور، تمت بفعل الهجرات الفردية والجماعية، لا سيما التي استوطنت بوسط السودان، والعاصمة القومية، وكما هو الحال في ولاية القضارف.

وإذا كانت دارفور تسود بها لغات حية استطاعت أن تصمد في ظل صراع حضاري طويل، كالتي ذكرناها قبل قليل، فهناك لغات أخرى عجزت عن مواصلة مسيرتها عبر حقب التاريخ، وانقرضت، لتفسح المجال للغات أخرى أكثر فاعلية للحياة، وأقدر على العيش بين رصيد كبير من اللغات واللهجات. ومن لغات دارفور التي انقرضت البرتي، والبرقد، والبيقو، والقيلي (الفونجورو)، بل إن إقليم دارفور يمثل أكثر مناطق السودان، التي شهدت انقراضًا للغات، وفي هذا دلالة واضحة على تقبل عملية التعريب، تقبلاً طوعيًّا، في

الغالب الأعم، يتجلى في السلوك تجاه اللغة وسط متحدثي اللغات المحلية بالإقليم[٣]. فقوة العامل الديني في دارفور جعلت من سكانه المسلمين يقبلون إلى تعلم العربية، وتبني ثقافتها، مقرونة بالثقافة الإسلامية، ومن أجل ذلك ضحّوا بخصوصياتهم اللغوية والثقافية، إلا قليلاً.

وبما أن كثيراً من الدراسات التي تناولت الأوضاع اللغوية في السودان - أفضت إلى اكتساح اللغة العربية لمساحات كبيرة كانت مرتعاً للغات سودانية محلية، فإن تلك الظروف البيئية، وغيرها في دارفور تكون قد ساعدت في زعزعة التوزيع التقليدي التاريخي للقبائل بالمنطقة، وعليه يتوقع أن تكون العربية قد كسبت أرضاً جديدة خلال العقود الأربعة الماضية، في مقابل انحسار للغات الدارفورية وغيرها. وإثبات هذا يحتاج إلى عقد عدد من الدراسات، التي نأمل أن ينتبه الباحثون اللغويون الاجتماعيون إليها.

وعلى الرغم من أن العربية تؤدي بصورة جلية دور اللغة الوسيطة بكل أنحاء ولايات دارفور، نجد أن لغة الفور تؤدي هذا الدور أيضاً في منطقة غرب وجنوب جبل مرة. وقد نوه إلى ذلك ثيلوال[٤]، ومثّل لهذا الوضع بأن أفراد قبيلتي: الداجو والسنيار، القاطنتين بوادي كاجا، ووادي أزوم بدارفور يتحدثون لغتهم المحلية، بالإضافة إلى لغة الفور، واللغة العربية، وقد ردّ ذلك إلى عملية التزاوج بين القبيلتين الصغيرتين مع قبيلة الفور.

وتذكر لنا كتب التاريخ ما سبق أن ذهبنا إليه من أن لغة الفور، تستمد أهميتها من كونها كانت اللغة المتحدثة واليومية عند سلاطين الفور إبان سلطنتهم، وبالتالي اضطرت العامة والخاصة للتحدث بها؛ مما مكن من انتشارها بين عدد كبير، لا ينتمي لهذه القبيلة.

بالإضافة إلى ما يسمى بالجماعات الإثنية المحلية، لا سيما بعد تجدد الحرب الأهلية بالجنوب عام ١٩٨٣م، فإن في محافظة أم كدادة التابعة لولاية شمال دارفور وحدها ما لا يقل عن ٣٥ ألف مواطن جنوبي، أغلبهم من الدينكا، يعملون بالزراعة حسبما تورد الجهات الرسمية، والعدد في تزايد مستمر (خلاصة عمل ميداني قام به صاحب الورقة في عام ١٩٩٩م)، غير أن الغالبية العظمى منهم قفلوا راجعين إلى ديارهم بعد انفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١م. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الطوارق التي استقرت في الفاشر، وبالقرب منها، والتي أتت هاربة من قوات المستعمر الفرنسي في فترة مبكرة من القرن السابق، فأضافت بذلك مع من لجأ إلى الولاية من بحر الغزال إلى حصيلة اللغات الموجودة أصلاً بالولاية، إذ إن كلاً يتحدث لغته الخاصة به. وهذا يضيف عناصر جديدة للتنوع اللغوي الموجود بالمنطقة.

---

(٣) كمال محمد جاه الله، «السلوك تجاه اللغة وانعكاساته على مسألتي الوحدة الوطنية والاندماج القومي في السودان، دراسة مقارنة لحالتي الأزمة في جنوب السودان ودارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، ومركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٥م).

(4) Robert S. Thelwall, *Aspects of Language in the Sudan*, (Coleraine: New University of Ulster, 1978), 9.

خلاصة القول فيما يخص اللغة وأوضاعها في دارفور، تتمثل في أن هذا الإقليم رغم التعدد اللغوي فيه يشهد عملية تحول لغوي - اجتماعي كبيرة، مثل بقية مناطق السودان الأخرى، من اللغات المحلية تجاه اللغة العربية، ومن الثقافات المحلية تجاه الثقافة العربية الإسلامية. وهذه العملية هي نتاج لما ظل يمرّ الإقليم من كوارث بيئية وطبيعية وصراعات وحروب أهلية وسياسة لغوية، أدت، مجتمعة، إلى خلخلة الوضع الإثني - اللغوي التاريخي التقليدي. وتتمظهر هذه العملية في جوانب عديدة، لعل أهمها السلوك تجاه اللغة في دارفور، وأن الإقليم يشهد انقراضًا كبيرًا للغات، بالإضافة إلى وجود لغات كثيرة مهددة بالانقراض.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن اللغة العربية تقوم بصورة جلية بدور اللغة المشتركة الوسيطة في أنحاء الإقليم المختلفة، مستفيدة من التعدد الإثني واللغوي الذي يسود في الإقليم، ومستفيدة، أيضًا، من السياسة اللغوية التي تطرحها الدولة (وهي سياسة داعمة للعربية في مجال التعليم والإعلام والحياة العامة)، ومستفيدة من العامل الديني الذي وجد قبولاً كبيرًا بين الجماعات الإثنية في دارفور، ترتب عليه أن تتخلى عن خصوصيتها الثقافية واللغوية، وهذا فيما نرى يدعم بصورة مباشرة عملية التعايش في الإقليم، الذي لم يدخل عامل اللغة، وقد بلغت الصراعات والأزمات فيه ما بلغت، باعتباره واحدًا من المحركات الأساسية للصراع حتى اليوم.

المهم أنه حتى اليوم، لم تطرح الحركات، التي تناهض الحكومة، بضراوة، عبر أزمة دار فور التي دشنت في العام ٢٠٠٣م، حتى اليوم، لم تطرح ما يفيد، أن لغات دار فور تهمش وتعاني، وأن ثقافات دار فور تهمش، وتعاني، بل إن كل صراع تلك الحركات يتعلق بتقاسم السلطة والثروة، وبأن دار فور تعاني التهميش بسبب عدم التنمية المتوازنة، وغير ذلك مما تحمله منفستوهات تلك الحركات، ووقائع اتفاقياتها مع الحكومة.

## ثانيًا: تداعيات إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي على الوضع اللغوي في منطقة جبال النوبا

على العكس من دار فور، تماما، فإن تداعيات التنوع اللغوي/ الهوياتي في منطقة جبال النوبا- كانت في بعض جوانبها سلبية، وذلك للاختلاف الواضح بين المنطقتين، فعلى مستوى الدين على سبيل المثال، نجد أن نسبة المسلمين في دار فور، هي ١٠٠٪، لذلك لا إشكال لهم في تقبل اللغة العربية، بل والتعريب، لغة وثقافة. لكن في المقابل فإن منطقة جبال النوبا، على الرغم من النسبة العالية للمسلمين، فإن هناك جيوبًا معتبرة للديانات الإفريقية الكريمة، كما أن هناك جيوبًا للنصرانية. وهذه الجيوب بنوعيها- مثلت وتمثل حجر عثرة، لتمدد العربية، والإسلام.

إن رفض البعض للغة العربية في منطقة جبال النوبا، وما ارتبط بها من ثقافة- هو واحد من التداعيات السالبة لإدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي في السودان، فالسياسة اللغوية في هذا القطر، فهمت من ذلك

البعض الرافض، أنها تمثل تهديدا للغاتهم المحلية، وثقافتهم وهوياتهم. كما أن الوضع الحالي للغة العربية في منطقة جبال النوبا- هو نتيجة، في الغالب الأعم، لإفرازات السياسة اللغوية، التي اتبعت في المنطقة. وذلك يحتم علينا أن نتناول تلك السياسات على نحو من الاختصار في الجزء التالي من هذه الورقة.

لم تعرف منطقة جبال النوبا سياسة لغوية قبل عام ١٩٢٠م، العام الذي اتخذت فيه الحكومة البريطانية المستعمرة للسودان خطوات لمنع انتشار الإسلام واللغة العربية في الجبال. ثم توجت تلك الخطوات بما سمي وقتها بمرسوم السياسة التعليمية لجبال النوبا(١٩٣٠).

وإذا تركنا تفاصيل هذه السياسة في الفترة، التي سبقت استقلال السودان في عام ١٩٥٦ - فإن الصورة بعد فترة الاستقلال، تبدو أكثر وضوحًا في تبيين تداعيات إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي على منطقة جبال النوبا. فبعد استقلال السودان عام ١٩٥٦م - سعت السلطات السياسية المتعاقبة في السودان (وربما حتى الآن) إلى اتخاذ سياسة لغوية بتنمية لغة مشتركة (هي العربية)، انطلاقاً من اعتقاد ضمني بأهمية اللغة المشتركة في خلق وحدة وطنية، وبلورة قيم اجتماعية وسلوك نمطي[٥]. وقد ترتب على سياسة التمكين للغة العربية في السودان المتبناة من قبل الحكومات الوطنية عقب الاستقلال - عدم قبول من بعض الفئات بجبال النوبا، ويدفعهم لذلك خوفهم على لغاتهم وثقافاتهم من اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية، مما ترتب عليه انضمام عدد من المثقفين بجبال النوبا إلى الحركات المناهضة للحكومة المركزية، لتحقيق جملة أهداف سياسية وثقافية.

والحق أن الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال - كانت تحسّ بخطورة أمر اللغة، ولم يغب عن بالها تضمينها في ما صدر من دساتير وما وقع من اتفاقيات وبروتوكولات، لا سيما التي كانت تخص جنوب السودان (قبل الانفصال)، ولكن دائماً ما لا تبارح هذه المضمنات أطر التنظير، إلا نادرًا. ولعل من أهم ما يذكر في هذا المجال، وهو خاص بجبال النوبا، اتفاقية السلام بين اللجنة المركزية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع جبال النوبا المتحد من جهة وحكومة السودان أبريل ١٩٩٧م، والذي ورد فيه، فيما يخص اللغة «اللغة العربية هي لغة التعليم العام بالولاية لتدريس المناهج القومية.... بالإضافة للمنهج القومي تنسق وزارة التربية والتعليم العام مع وزارة التربية بالولاية (جنوب كردفان) خلال الفترة الانتقالية لإعادة الدراسات اللازمة لوضع منهج خاص، يحتوي على ثقافة، ولغات، وتاريخ، وبيئة الولاية لتدريسها في المدارس المحلية[٦].

(٥) عشاري أحمد محمود، «جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان»، المجلة العربية للدراسات اللغوية، (٤)، العدد الأول (١١٣-١٣٩) (الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥م)، ١١٩.

(٦) اتفاقية السلام بين اللجنة المركزية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع جبال النوبا المتحد وحكومة السودان، وثيقة إعلان مبادي حل قضية جبال النوبا (نيروبي– كينيا) ١٩٩٦/٧/٣١، وأبريل ١٩٩٧م (الخرطوم)، ١٨.

أما فيما يخص المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في جبال النوبا فقد اتضح استناداً إلى تقريرين صحفيين من (كودي) الأول لأنتوني مورلاند (مراسل AFP) نشره بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٣م تحت عنوان «اللغة كقضية سياسية»، والثاني لمراسل (الواشنطن بوست الأمريكية) نشرته بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٣م تحت عنوان «عائق لغوي في طريق السلام» - اتضح أن هنالك سياسة لغوية تتبعها الحركة في المناطق، التي تسيطر عليها من الجبال، بغية تغيير لغة التعليم والتخاطب من العربية إلى الإنجليزية، وقد صدر قرار هذه السياسة عام ٢٠٠١م عبر سلطات الحكم المحلي للحركة، وشاركت في تنفيذه منظمة اليونيسيف، التي ساهمت في الدعم المباشر للتعجيل بإحلال الإنجليزية مع العربية، واستقدام معلمين من كينيا ويوغندا؛ لتعليم القراءة والرياضيات والوعي الصحي والتربية الوطنية. وقد بررت الحركة عبر مسؤولها سايمون كالوا، مدير التعليم في إدارة الحركة الشعبية في كاودا، خلفيات قرار التحول من العربية إلى الإنجليزية في التعليم، والتخاطب بأن نظام التعليم (القديم) في الجبال كان يهدف بالأساس إلى تعريب وأسلمة النوبا(٧).

وقد عززت الحركة الشعبية قرارها الخاص بإحلال الإنجليزية محل العربية في عام ٢٠٠١م، حيث نصت التوصية رقم ١٥ في البندين الثاني والخامس في مؤتمر المجلس الإقليمي للتحرير المنعقد في كاودا في (٢٢-٢٤يونيو ٢٠٠٢م) - نصت على الالتزام بعكس هوية النوبا، وشخصيتهم من خلال مقررات مناهج التعليم في السودان الجديد، والعمل على كتابة وتطوير لغات جبال النوبا.

مهما يكن من أمر، فإننا نلاحظ في السنوات الأخيرة أنه ليس هناك سياسة لغوية خاصة في جبال النوبا تتبناها الحكومة، باستثناء بروتوكولات نيفاشا٢٠٠٤م، وقد وردت فيها إشارات مهمة تخص موضوع اللغة، نكررها للمرة الثانية، لأهميتها، وهي(٨):

١- جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها.

٢- اللغة العربية هي الأوسع انتشاراً في السودان (إشارة وتنبيهاً إلى أنها لغة التواصل).

٣- اللغة العربية لغة رسمية على المستوى القومي، وستكون مع الإنجليزية اللغتين الرسميتين بالحكومة القومية، ولغتي التدريس في التعليم العالي.

٤- بالإضافة إلى العربية والإنجليزية للمشرّع في أي مستوى من الحكم استخدام أي لغة أو لغات أخرى على نطاق مستواه.

٥- لا يجوز التميز ضد استخدام أي من اللغتين على أي مستوى حكومي أو تعليمي.

---

(٧) كمال الجزولي، «جبال النوبا الإنجليزية ٣»، صحيفة الرأي العام السودانية، (الأربعاء ١٧، مارس، ٢٠٠٤م، العدد ٢٣٦٠)، ٩.

(8) *The Protocol between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement on Power Sharing*, Naivasha, 26 May 2004, 29–30. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SD_040526_Protocol%20between%20the%20Government%20of%20Sudan%20and%20SPLM%20on%20Power%20Sharing.pdf

ومجمل القول في هذا السياق، إن الوضع السياسي بعد عقد اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥) أفرز نيفاشا في جبال النوبا، وعلى المستوى اللغوي أفرز ثلاثة تيارات رئيسة، تتمثل في الآتي

**أولاً:** تيار المتحمسين للغة الإنجليزية: ومعلوم أنه ليس للغة الإنجليزية أرضية ماضوية في منطقة الجبال، ولكن الحماس لها، إنما تمّ نكاية في اللغة العربية، وما ارتبط بها من ثقافة.

**ثانيًا:** تيار المتحمسين للغات المحلية: وربما تمثل الذروة لهذا التيار، على نحو عملي، تلك المحاولات التي بدأها المعهد الصيفي للغويات SIL، في العام ١٩٩٣م، إذ طوَّر عددًا معتبرًا من لغات جبال النوبا، وكتابتها لتكون جاهزة للاستخدام في مجال التعليم، وفي صفوف مرحلة الأساس على وجه التحديد، وفي الفصول غير النظامية، لمن يرغب في تعليم لغته.

والحق أن هذا التيار، الذي يمكن تسميته بتيار الأفرقة، وفقًا لقاسم نسيم حماد - قد نشأ قديمًا، ولكن صوته أخذ يعلو على خلفية الأرضية القانونية والدستورية، التي أفرزتها نيفاشا، فأصبح هذا التيار ينادي صراحة بإبعاد اللغة العربية والثقافة المرتبطة بها، ونكران التعريب[٩].

**ثالثًا:** تيار المتحمسين للغة العربية (تيار الأمر الواقع): ومنطلق هذا التيار أن اللغة العربية تسيطر على المشهد الاجتماعي والثقافي في جبال النوبا منذ فترة معتبرة، حتى أن أغاني البنات داخل القرى في الجبال صارت لدرجة كبيرة تغنى باللغة العربية، إضافة إلى المدن والحواضر.

إن القراءة المتأنية في أدبيات التيارين؛ الأول والثاني - تكشف بوضوح أن اللغة العربية في جبال النوبا بعد نيفاشا ٢٠٠٥م - شهدت وتشهد حربًا على اللغة العربية بوتيرة عنيفة، بحسبان أنها آلية من آليات الاستعراب، وهزيمة الثقافة المحلية الإفريقية، فطفقت مجموعات تنشط في تدريس اللغات المحلية، ومحاولة استعادة دورها الأول، وتنبيه الأسر على ضرورة التحدث في المنزل باللغات المحلية، وصار كثير من الناس يترك الاسم العربي، ويتسمى بالأسماء المحلية، بل أصبح بعضهم يسمون مواليدهم الجدد بالأسماء المحلية. وظهرت حالات رفض لكل ما هو عربي، حتى الزي. لكن على الرغم من هذا الزخم - فإن اللغة العربية ما تزال هي المسيطرة بقوة، وأغلب الظن أن هذه الجهود قد أتت بعد تمكن اللغة العربية تمكنًا كبيرًا، وتمكن كذلك الإسلام، وأن الضجة التي تحدثها حركة الأفرقة (التيار الثاني) هذه أكبر من حجمها الحقيقي[١٠].

وانطلاقًا من ذلك يمكن القول إن إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي في السودان - قد أفرز تداعيات سلبية في منطقة جبال النوبا، وذلك أن تمدد اللغة العربية التاريخي قوبل في العقود الأخيرة، بما يشبه الرفض

(٩) مقابلة مع: د. قاسم نسيم حماد، (أستاذ جامعي من أبناء النيمانغ)، مقابلة عبر الواتساب، (٢، نوفمبر، ٢٠١٨م).

(١٠) مقابلة مع: د. قاسم نسيم حماد، (أستاذ جامعي من أبناء النيمانغ)، مرجع سابق.

والمقاومة من قبل ما يسمى بتيار الأفرقة، الذي ينظر للعربية وما اربط بها من ثقافة، بأنها العدو الأول للغات المحلية، وما ارتبط بها من ثقافات.

وخلاصة القول، إن تجربة السودان في إدارة التنوع اللغوي/ الهوياتي - أفرزت نوعين من التداعيات؛ النوع الأول: تداعيات إيجابية، تتمثل في أزمة دار فور (٢٠٠٣- ٢٠٢٠م)، حيث لم تفهم تلك الإدارة أو تفسر خصمًا للتنوع اللغوي في دار فور، بل لم يظهر للشأن اللغوي دور في هذه الأزمة. النوع الثاني: تداعيات سلبية، فقد فهمت تلك الإدارة على أنها تمكين للغة العربية، والثقافة المرتبطة بها في منطقة جبال النوبا؛ مما ولّد، على الأقل، تيارًا مناهضًا لتلك الإدارة؛ حيث جعل ذلك التيارُ اللغةَ العربية العدوَّ الأول للغات المحلية، والثقافات المرتبطة بها. وقد ترتب على ذلك محاربتها بشتى السبل.

# أثر اللّغات الغينيّة في تعزيز التماسك الاجتماعي

**محمد تفسير بالدي** - باحث متخصص بالدراسات الإفريقية - كوناكري.

مرّت غينيا كوناكري بتجربة فريدة من ناحية السياسة اللغوية التي نهجتها في محاولتها ترسيخَ الهُوية الوطنية، وذلك بالاعتماد على اللغات المحلية التي شكّلت العمود الفقري في التجربة الغينية. واتسمت فترة ما بعد الاستقلال بـ«تطرف النضال ضد الاستعمار» و«تأكيد الهوية الثقافية الإفريقية»، عبر التعليم باللغات المحلية؛ فكانت غينيا من الدول الإفريقية السبّاقة في النهوض باللغات الوطنية بعد انقطاعها عن فرنسا.

كان «بناء وحدة وطنية»، وتماسك اجتماعي من أهم مرتكزات الحكومات المتعاقبة منذ عهد الاستقلال وكذا بناء الدولة الحديثة بجمهورية غينيا، على اختلاف توجهاتهم السياسية.

وبغضِّ النظر عن محاولة الدولة لترسيخ هوية وطنية مشتركة عن طريق اللغات الوطنية، كانت هناك محاولات جماعية، أثَّرت هي الأخرى، في تحقيق التماسك الاجتماعي بين الشعوب والقبائل؛ حيث أثبتت الوقائع التاريخية، أن القدماء حاولوا وضع أسس وآليات لتحقيق أواصر الأخوة والمواطنة بين القبائل الغينية.

الحديث عن أَثَرِ اللغات المحلية في تعزيز التماسك الاجتماعي يقودنا إلى التساؤل عن العلاقة السببية بين اللغة والتماسك الاجتماعي؟ وما النتائج التي تحققت على المستوى الغيني؟

نحاول من خلال هذه الورقة بيان مدى إسهام اللغات الغينية في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق هوية ثقافية وطنية، الأمر الذي شغل الناس في الآونة الأخيرة. ولسنا نؤكد هنا، أن من مستلزمات الاستقرار والأمن الداخلي «وحدة لغوية» كما يذهب إليه البعض، بقدر ما نحاول إبراز أهمية استثمار الموروث الثقافي اللغوي في تقوية أواصر الأخوَّة بين المواطنين.

## التركيب الإثني لجمهورية غينيا[1]

تقع غينيا كوناكري في غرب إفريقيا، تحدّها شمالاً السنغال وغينيا بيساو، وجنوبًا سيراليون وليبيريا، ومن الشرق كلٌّ من مالي وساحل العاج، وتطلُّ على المحيط الأطلسي من الغرب.

تُعتبر غينيا دولة متعددة الثقافات، يبلغ عدد سكانها حوالي ١٢ مليون نسمة، تضم ما يربو على ٢٠ لغة، ينتمون إلى ٢٤ مجموعة عرقية، وأكبر المجموعات وأبرزها هي «الفُولبي» (الفُولان) وتشكل ٤٠٪ و«المانينكا» ٣٠٪ و«السُّوسُو» ٢٠٪[2]، كما يتألف سكان غينيا من خليط من المجموعات الإثنية واللغوية والدينية.

تبلغ مساحتها تقريبًا ٢٤٦,٠٠٠ كيلو متر مربع، وتنقسم البلاد إلى ثماني مناطق إدارية تنقسم إلى ٣٣ محافظة. تتوزع اللغات الغينية بين المناطق الطبيعية الأربعة[3]؛ ثلاثة منها تُشكّل اللغات المهيمنة في المناطق التي تلعب دور لغة التواصل فيها langue véhiculaire، وهي «السُّوسُو» (soso) في غينيا السُّفْلَى، و«البُولار» (pular) في غينيا الوسطى، و«المانينكا» (maninka) في غينيا العليا. وتشهد المنطقة الطبيعية الرابعة، وهي غينيا الغابيّة، تجزئة لغوية مختلفة، وهي كونها تغلب عليها ثلاث لغات محلية، هي: «الْكيسي» (kissi)، و«التُّوما» (toma)، و«الغيرزي» (kpéléwo)، أما في العاصمة كوناكري، فتهيمن عليها لغة «سُوسُو».

لقد حاولت المؤسّسات التعليمية في غينيا -أيام الرئيس أحمد سيكو توري- التحكّم في مسار الوضع اللغوي وضبط إيقاعه، حيث اهتمّت بجميع قضايا اللغة في علاقتها بالمجتمع؛ بأن أُعتُمِدَت في المجالَيْن العلمي والأكاديمي، كما حاولت إبراز أَثَرِ اللغة في بناء دولة ما بعد الاستعمار[4]، ونتج عنه تصنيف اللغات الغينية إلى مجموعتين هما: اللغات الوطنية، واللغات المحلية.

فاللغات الوطنية هي: التي تحظى باعتراف ضمني من طرف الدولة، وتُعتَمد في التعليم الأولي وفي البرامج الإذاعية والتليفزيونية، كما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ لدستور مايو ٢٠١٠م. وصل عددها إلى ثمانية ثم تقلَّصت إلى ستّ لغات وطنية هي المذكورة سابقًا.

وفي عام ١٩٧٢م، أُنشئت أكاديمية للغات الغينية، للعمل على توحيد «اللهجات»، فتحولت إلى معهد البحوث في علم اللغة التطبيقية (IRLA) عام ١٩٨٥م. كما أُنْشِئ مركز للدراسات اللغوية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة كوناكري.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن اسم «غينيا» يُطلق على أربعة دول؛ ثلاثة منها إفريقية، وواحدة آسيوية. الأولى: غينيا، ويطلق عليها إداريًّا جمهورية غينيا، لكنها مشهورة بغينيا كونكري، وعاصمتها كوناكري، تقع في غرب إفريقيا، وهي محل البحث. الثانية: غينيا الاستوائية، عاصمتها ملابو، وتقع في وسط إفريقيا. والثالثة: هي غينيا بيساو، عاصمتها بيساو، وتقع في غرب إفريقيا. والرابعة هي: غينيا الجديدة، عاصمتها بوُرت موريسباي، وتقع في آسيا.

(2) Acaps, "Guinée: Profil Du Pays," *Relief Web*, March 11, 2015, 1, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/p-acaps-profil-du-pays-guinee-11-mars-2015.pdf.

(٣) تنقسم البلاد إلى أربع مناطق جغرافية، هي: المنطقة السفلى، منطقة جبال فوتا جالو، منطقة السافانا العليا ومنطقة الغابات الاستوائية.

(٤) محمد تفسير بالدي، «البحوث الجامعية باللغات الإفريقية»، مجلة قراءات إفريقية، (بدون مكان النشر: تصدر عن المنتدى الإسلامي، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ٠٧، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://bit.ly/2DOano3.

كانت حاجة تعزيز «التماسك الوطني» من بين مبررات السلطات السياسية -أول الأمر- وراء الهدف من اختيار «هذا العدد من اللغات الوطنية للتعليم[٥]، التي كانت من أولويات «الدولة».

وفي ظل نظام سيكو توري، لم يتضمن دستور عام ١٩٥٨م ولا دستور عام ١٩٨٢م حكمًا خاصًّا باللغات (رسمية كانت أو وطنية)، لكن دستور مايو ٢٠١٠ تضمّن بعض الأحكام المتعلقة بمسألة اللغة؛ حيث نصت المادة ٢٥ منه على أنه: «يجب على الدولة أيضًا أن تتكفل باللغات الوطنية جميع وسائل الاتصال الجماهيري، ولا سيما البثّ التلفزيوني، والإذاعة، والتعليم...»، وذلك تعريفًا بالدستور وجميع الحقوق الإقليمية والدولية التي صادقت عليها البلاد.

أما اللغات المحلية، فهي التي لا تحظى بأيّ اعتراف من الدولة، لكنها تبقى متداولة بين المجموعات المكوّنة لها، وبعضها مُعرّض للانقراض.

مهما يكن من أمر فإن القانون الغيني يكفل تطوير اللغات الغينية وحمايتها بصفة عامة، بما في ذلك مُكَوّناتُها التي تعتبر جزءًا من التّراث الثقافي الغيني.

ونجد في المقابل أن الدستور قد أقرّ للغة الفرنسية الصبغة «الرسمية»، لكن على الرغم من ذلك، ومع كل الجهود التي تبذلها الدولة وشُرَكاؤُها في التنمية، لا يزال أغلب المواطنين يجهلونها.

## علاقة اللغة بالتماسك الاجتماعي

تعددت تعريفات التماسك الاجتماعي واختلفت حسب المجالات التي تناولت المفهوم بالدرس والتحليل، ويهتم بدراستها أساسًا علمَا الاجتماعِ والنفسِ، كلٌ حسب زاويته.

وقد وظّف عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم مفهوم «التماسك الاجتماعي» من خلال تعرّضه لمفهوم «التضامن الاجتماعي»، حيث يقول: «إن درجة التماسك الاجتماعي، تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا ومباشرًا على أنماط سلوك الأفراد»[٦]، وبهذا يكون دوركايم قد ركز على التضامن الاجتماعي والأخلاقي من خلال اندماج الأفراد في مجموعات اجتماعية لتنظيم حياتهم وفق القيم والعادات المشتركة[٧].

والتماسك الاجتماعي في منظور التنمية العالمية، هو السعي إلى قدر أكبر من الشمولية، وزيادة مشاركة

(5) Ali Badara Sylla, "La Politique Linguistique de La Guinée de 1966 à 1984," *Mots* 52 (1997): 145, https://doi.org/10.3406/mots.1997.2472.

(٦) التماسك الاجتماعي، موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الحادي والعشرون، الاسترجاع في: ٣٠، أغسطس،٢٠٢٠م، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocCohesiv/sec01.doc_cvt.htm .

(٧) د. خالد بوشارب بولوداني، «التماسك الاجتماعي ودلالاته البنائية الوظيفية»، مجلة آفاق للعلوم، (الجزائر: جامعة الجلفة، جانفي ٢٠١٨م)، العدد العاشر، ٦٩.

المواطنين وخلق فرص للترقي، وهو مبني حول القيم الأساسية الثلاث: الإدماج الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي والحراك الاجتماعي.

**الإدماج الاجتماعي** يُشير إلى المدى الذي يمكن لجميع المواطنين المشاركة على قدم المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في حين يُشير **رأس المال الاجتماعي** إلى الثقة بين الناس والمؤسسات والشعور بالانتماء إلى المجتمع، أما **الحراك الاجتماعي**، فيُشير إلى تكافؤ الفرص للمضي قدمًا[٨].

ومما يحافظ على تماسك الجماعة ويعمل على تضامن العلاقات بين أفرادها هو اشتراكها في الثقافة بمفهومها الواسع؛ «لأنها تمثل الأرضية التي يتغذى بها المجتمع، وتنمو عليها العلاقات الاجتماعية، والقواعد التي ترسخ التماسك الاجتماعي، من خلال العادات الثابتة المحددة والمعروفة للجميع»[٩].

واللغة أحد العناصر المكونة للثقافة، وتعكس قيم المجتمع وطبيعته، وتحمل الموروث الاجتماعي للسلوك البشري، وهي في علاقتها مع التماسك الاجتماعي، تعتبر همزة وصل بين الجماعات، وتعد مكونًا أساسيًّا لتكوين هُوية مشتركة.

فاللغة وليدة حياة الناس الاجتماعية، وبذلك تكمن أهميتها في كونها أداة للتواصل والاتصال، كما أن هناك ارتباطًا بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية في شكل علاقات ينتج عنها تأثير وتأثر اللغة بالعادات والتقاليد والنظام الاجتماعي، مما يجعلها تعكس الحياة بكامل معانيها ومظاهرها[١٠].

بُناءً على ما سبق، يمكن اعتبار اللغة من أهم ركائز الثقافة التي تُسهم في البناء الاجتماعي، كما أنها من أبرز الظواهر الاجتماعية.

## النموذج الغيني لترسيخ مفهوم المواطنة

يحظى مفهوم «المواطنة» أو «الوطنية» باهتمام كبير في الأبجديات السياسية والاجتماعية؛ خاصة في ظلّ المتغيّرات التي شهدتها دول العالم الثالث، نتيجة التَّأَثُّر بالتَّركة الاستعمارية التي استطاعت بشكل أو بآخر تقسيم المستعمرات إلى إثنيات وقبائل، والذي بات يُهدّد الأمن والاستقرار فيها.

والمُواطَنَةُ في معناها اللُّغَوي تعني: الانتماء إلى أُمَّة ووطن، وفي معناها السياسي، تُشير إلى بناء الدولة، وتحديد دور المواطن في البناء، وتحقيق الولاء والانتماء للوطن، ليكون المجتمع قادرًا على الاعتزاز بالانتماء الوطني[١١].

(٨) الأمم المتحدة، «منظورات حول التماسك الاجتماعي – الصمغ الذي يمسك المجتمع معا»، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (٣٠، يناير، ٢٠١٢م). الاسترجاع في: ٢٥، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.un.org/development/desa/ar/news/policy/perspectives-on-social-cohesion-2.html.

(٩) موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سابق، بتصرف

(١٠) هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، بدون مكان للنشر: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، ٩.

(١١) للتوسع ينظر: الدكتورة أوهابية فتيحة، «في مفهوم المواطنة»، مجلة المنهل، بدون مكان النشر: منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ٢٠١٢، الاسترجاع في: ٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠م، بتصرف، https://platform.almanhal.com/Files/2/42613.

ويبدو أن الدولة الغينية قد أدركت هذه الحقيقة، حين وضعت في صدارة أولوياتها بناء شعب غيني متماسك، بترسيخ قيم اجتماعية وثقافية مشتركة بين مختلف القبائل.

على الصعيد السياسي، نجد أن الدستور الغيني يُؤَكّد في ديباجته الرغبةَ «في بناء دولة القانون والديمقراطية التَّعَدُّديَّة في وحدة وتماسك وطني»؛[١٢] فالدستور يكفل الكثير من أساسيات المواطَنة التي أصبحت شعارًا للدَّولة، ثم إن القانون الغيني يسبغ صفة المواطن على كل من يحمل الجنسية الغينية.

وتمّت مأسسة السلطة التقليدية تحت اسم «مجلس الحُكَمَاء»[١٣](Conseil des Sages)، منذ عام ١٩٨٥م، والذي يتدخل أساسًا في إدارة الصراعات المُحتملة. ولقد عمل المجلس دور الوساطة في حل كثير من النزاعات، أبرزها الوساطة بين المسلمين والمسيحيين في مدينة انزيريكوري، عام ٢٠٠٦م[١٤].

ومن الملاحظات التي تُذكر لغينيا في محاولتها ترسيخ مفهوم المواطنة وتأكيد الصبغة الوطنية لدى المجتمع، تقسيم الأقاليم الغينية الأربعة إلى مناطق «طبيعية»، تتوافق مع أربعة أنواع من التضاريس، والمناخ، والحيوانات، والنباتات، والعادات والتقاليد؛ بَدَلاً من اعتبارها مُجَرّد مناطق جغرافية أو إدارية محضة.

ومن أبرز ما قامت به الدولة في محاولتها لترسيخ مفهوم المواطنة في المجتمع الغيني، إنشاء وزارة خاصة بالمواطنة عام ٢٠١٨م لتنفيذ سياسة الحكومة بشأن المواطنة والوحدة الوطنية[١٥]، والتي حاولت منذ تأسيسها بقيادة الوزير السابق غاساما جابي، تأصيل قيم المواطنة الصالحة وترسيخها بين أبناء البلد، وتعميق الشعور بالانتماء إليه، ونشر ثقافة التعايش.

## التماسك الاجتماعي في المجتمع الغيني

يتسم المجتمع الغيني بالتنوع العرقي والثقافي والديني، الذي يلزم منه إيجاد آليات للتقارب بين الثقافات المختلفة، فتم بناء قيم اجتماعية للتقارب بين الشعوب، بتكريس آليات مشتركة بين القبائل الغينية.

ومن الطريف أنه على الرغم من تعدد أجناسه وقبائله، عاش المجتمع الغيني عبر تاريخه في تلاحم وسلام دائمين، بعيدًا عن الصراعات الإثنية والقبلية؛ وذلك بفعل التحالفات الاجتماعية التي لها أثرٌ جوهريٌّ في المحافظة على التماسك الاجتماعي.

وتتجلى سمات التماسك الاجتماعي في المجتمع الغيني، في مجموعة من العناصر التي لها أثرٌ كبيرٌ في ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي. وتتنوع بين قيم اجتماعية وأسس دينية، وثقافات متنوعة.

(12) République de Guinée Constitution 2010, Préambule. 2. https://www.rfpi.eu/images/Guine_Conakry_constitution_du_7_mai_2010.pdf

(١٣) أضفى المرسوم PRG / 85 / 093 الصادر في ١٧ أبريل ١٩٨٥م الطابع المؤسسي على أداء السلطة التقليدية

(14) Zaoro H. Loua, "Les alliances interethniques en Afrique de l'Ouest: nouvelles stratégies de réconciliation," *Théologiques* 23, no. 2 (2015): 185–201, 196, https://id.erudit.org/iderudit/1042749ar.

(15) Décret D/2018/250/PRG/SGG Portant Attribution et Organisation de Ministère de la Citoyenneté et de L'unité Nationale.

### ١- التحالف بين الشعوب والقبائل

تُشير القرابة والتحالف إلى فكرة توحيد العائلات والعشائر والمجموعات العرقية والمناطق، ويتجاوز العلاقات الأبوية والروابط البيولوجية، بكونه يعكس أيضًا، العلاقة بين الْحُلَفَاء من أصول اجتماعية وثقافية مختلفة(١٦).

والواقع أن هذه التحالفات كانت عبارة عن مواثيق بين الشعوب، والجماعات العرقية، من أجل نشر ثقافة التسامح والتماسك، بهدف منع الصراعات الْقَبَلِيّة، وتحقيق وحدة الشعوب. وهذه الفكرة، من الظواهر الاجتماعية التي أَسَّسَتْها القبائل الغينية للتعايش، تحت اسم «ساناكويا غل» (Sanakuyaagal) عند «الفُولْبي» و«سَانَانْكُونْ يَا» (Sanankouya/Sanakuya) عند «الماندينغ».

ووفقًا لبراهيم كوياتي، إن مصطلح «سَانَاكُويَا»، يكشف عن ثلاث وجهات نظر من الناحية الدلالية، وهي(١٧):

الأولى: عبارة عن تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أجزاء، وهي: سينَانْ- كُونْ- يَا (Senan/ Koun/Ya) على أساس أن لكل جزء معنًى مُعيّنًا، حيث يعني الأول (Senan): التمتع بقوة الهيمنة، ويفيد الثاني (Koun): التعايش في وئام، في حين يدل الثالث: (Ya) على حالة أو مرحلة ما، عند الماندينغ.

وإذا كان حرفًا (Senan) أو (Sanan) من أصول «ماننيكية»، فإن حرف «يَا غَلْ» (Yaagal) الْمُكَوّن لكلمة «سَانَاكُو يَاغَلْ» عند «الفُلبي» تعني صفة خُلقية مطلوبة للتعايش.

ومجموع ذلك يُفيد أننا في حالة أو مرحلة من مراحل الحياة المجتمعية، بحيث يمكن التعايش من خلال احتواء رغبتنا في الهيمنة على الآخرين.

الثانية: هي ترجمة حرف «سينَانْ» (Sinana) بدلاً من (Senan) المتقدمة، بالتنافس والخصام، على أن يكون المعنى الإجمالي للمفهوم: وجوب التعاون على احتواء العدو المشترك، للعيش معًا في سلام ووئام.

الثالثة: هي اعتبار حرف «سَانَا» (Sana) مُختصرة لكلمة «سُونَوغُويَا» (Sonogoya) التي تعني تسهيل أو تيسير، وأن حرف «كُونْ» (Koun) يعني السبب أو الدافع؛ مما يُفيد أن القدماء توصلوا إلى إيجاد آليات تسهيل العلاقات بين القبائل لمعالجة القضايا المتعلقة بالآخر.

ويرى كوياتي أن التوجهات الدلالية الثلاثة للمفهوم، تلتقي في هدف واحد: هو تعزيز التماسك الاجتماعي(١٨)، وتستند أساسًا إلى التنوع الثقافي والمبادئ اللغوية لتعزيز أواصر الأخوة والتفاهم بين الشعوب والقبائل.

(16) Loua, "Les alliances interethniques en Afrique de l'Ouest," 1.

(17) Brahima Kouyaté, "Les Alliances Interethniques et Onomastiques Chez Les Malinkés," *Synergies – Afrique centrale et de l'ouest* 3 (2009): 102.

(18) Kouyaté, "Les Alliances Interethniques et Onomastiques Chez Les Malinkés," 102.

ولقد أثبتت الوقائع التاريخية أن هذه التحالفات الاجتماعية والثقافية كانت قادرةً على وضع حَدّ للنزاعات والتوترات بين المجتمعات المحلية في غرب إفريقيا، مثل مُعَاهَدَة عَدَم الاعتداء أو عدم التَّوَاطُؤ بين الجماعتين العرقيتين «كْبيلي» (Kpelle) من غينيا و «مَانُو» (Mano) من ليبيريا[١٩].

وعلى المستوى الغيني، أقامت كل من قبائل «الْكيسي»، و«المَانينْكَا»، و«الكُو رَانْكُو» (Kouranko)، واللّيلي» (Lélé)، و«السُّوسُو»، و«الفُولْبي» المستوطنة في مدينة كيسيدُوغُو (شرق البلاد) تَحَالُفًا للتعايش السّلمي. ويُرمز إليه بثلاثة أحجار مدفونة وسط قرية تسمى «مَارَا»، تقع على بُعْد خمس كيلومترات من بلدية كيسيدوغو الحضرية[٢٠].

من الملاحظ أن هذه العلاقة ليست هَيّنَةً على السُّكّان لأنه في أذهان الناس، تنتظر عقوبة خارقة للطبيعة، في حقّ أي شخص ينتهك القواعد؛ مثل: منع إراقة دم حليف لطيف، وكذلك القيام بواجبات الوساطة، والحماية والمساعدة المتبادلة والتضامن[٢١]، وغيرها من القواعد التي تُسْتَنَدُ إليها في التحالفات العرقية.

### ٢- التقريب بين المجموعات الاجتماعية

من الوسائل التي اتخذها المجتمع الغيني لتعزيز التماسك الاجتماعي، التقريب بين المجموعات الاجتماعية بالمؤاخاة، تشجيعًا على التعارف وحرصًا على نشر ثقافة التعايش فيما بينها.

مثاله: ما نسمع أن قبيلة «كيسيي» هُمْ أبناء عُمُومَة «الْفُولْبي»، وأن أجداد قبيلة «الْبَاغَا» جاءت من فوتا جالو، وكل من «الفُولان» و«المانْدينغ» يُنادي أخاه بـ «سَانَاكُو» (Sanaku) تعبيرًا عن التماسك بين القبيلتين. ويتجلى أبرز مظاهر «سَانَاكُويَا» عند القبائل الغينية، في تبادل النّكات؛ على اعتبار أنه «تَحَالُفٌ للمزاح» في الأصل، وتُعْرَفُ مَحَلّيًّا بـ«الْمُنَافَرَة الطَّريفَة» (Cousinage à Plaisanterie).

ومن الناحية الثقافية، يُلاحظ أن القبائل الغينية تَلتقي في بعض الألقاب، من أمثال: كَمَارَا، دُومْبُويَا، تُوري، فُوفَانَا، جَاكيتي، وغيرها. وإن كانت أصلها معروفة، إلا أن بعض القبائل تعتمدها كألقاب.

وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الْقَبَلِيّة في المجتمع، إلا أن هناك نوعًا من التفاهم الذي يسود بين المجموعات العرقية، فلا تُوجد في العاصمة كوناكري مثلا، مجموعة عرقية واحدة تسكنها، وتلك علامة على التماسك الاجتماعي.

(19) Loua, “Les alliances interethniques en Afrique de l’Ouest,” 186.

(٢٠) المرجع السابق

(21) Loua, “Les Alliances Interethniques en Afrique de L’ouest,” 90.

### ٣- أسماء بعض المدن والقرى الغينية

من الواضح أن جزءًا هامًّا من الهُوّيّة الغينيّة تكمن في لُغاتها التي تَعْبُرُ الحدود المنطقية التي يُتحدّث بها أحيانًا خارج الحدود. وتتولد الأسماء الجغرافية في غينيا من أكثر من لغة، وذلك بفعل التنوع الثقافي الذي يمتاز به البلد؛ مما ينتج عنه توظيف اللغات المحلية في وضع الأسماء الجغرافية، وهذا واضح أكثر في العاصمة كوناكري؛ حيث نجد فيها أسماء بعض الأحياء من أصول «سُوسُويّة»، وهي الأكثر، ومن أصول «فُولاَنيّة»، من أمثال: «بُومْبُولي» (Bomboly) و«بَيّلُو بَايَا» Baillo/ba/ya، ومن أصول «مَنْدينكيّة»، من أمثال: «كَانْكَانْ كُورَا» (Kankan-Koura)، و«كَاكيمْبُو» (Kakimbo) من أصل لُغة «بَاغَا».

ذهب الباحث يوسف محمد كمارا إلى أن كل مدينة أو قرية يبدأ اسمها بالكاف (ك)، فهي منطقة «بَاغَاتي»، وضرب لذلك بعض الأمثلة من قبيل: «كَالُومْ» (Kaloum)، و«كَابُورُو» (Kaporo)، و«كَاغْبيلين» (Kagbelen)[٢٢].

وهناك أسماء لبعض الأماكن تحمل دلالات دينية أو عربية، وبعضها يُنسَبُ إلى أشخاص، مثل: «حَمْدَ الله» في كل من إقليم «بيتا» وأحد الأحياء الشعبية في بلدية «رَاتُومَا»، أو «دار السلام»، و«نصر الله»، و«مصر»، و«قاهرة»، و«زاوية»، و«بيلو بايا» الذي يُنسب إلى أول من استوطن في المنطقة، وغيرها.

وتُعَبّرُ بعض الأسماء الجغرافية في غينيا عن القرب والتعايش والتكامل بين السكان، ونلحظ ذلك في المناطق الأكثر ازدواجية (مناطق الاتصال)، مثل: «تيليميلي» (Télimélé)، و«كيسيدُغُو» و«لينْسَان» (Linsan) و«دينغيرَاي» (Dinguiraye)، و«دَابُولاَ» (Dabola) و«مَامْ» (Mamou) و«فيتَابَا» (Fitaba).

أما مدينة «دَابُولاَ»، فهي واحدة من المدن الغينية التي تُعتبر رمزًا للتكامل، بسبب التعايش الإنساني بين الناس، والأجناس والأعراق والثقافات، حيث يتحدث سكانها اللغة «الْفُولاَنيّة» و«الْمَانينكيّة» و«السُّوسُو» و«الغيرزي» وغيرها من اللغات الغينية. وقد جعل منها موقعها الجغرافي ملتقًى فعليًّا للثقافات.

وأما محافظة «مَامْ»، «بابل غينيا الحقيقية»، كما سمّاها «هيومبلوت»، فهي من المواقع الجغرافية التي تحمل أسماء متعددة من اللغات الوطنية، فيكفي أنها تُسمى «سَاري مَامْ» (Saare Maamun) أي مدينة «مَامْ» عند «الْفُولبي»، «خيمْبيلي» (Khimbèli) أي المنطقة الباردة، عند «السُّوسُو»، و«بينْدُوغُو» (Bendougou) الذي يعني في «المَانينكية»، مجمع الشعوب[٢٣]، وهي مشهورة اليوم بمدينة ملتقى الثقافات Ville Carrefour.

---

(٢٢) كمارا، يوسف محمد، «قبيلة باغا وثقافتها في غينيا»، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الحضارة العربية، جامعة الجنرال لانسانا كونتي، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٤م، بحث غير منشور، ص ٣٦

(23) P. Humblot, "Une Ville-Champignon au Fouta-Djallon: Mamou," *Renseignements Coloniaux et Documents* 8 (1912): 297–309, https://bit.ly/3hLIzzV.

ومما يُعبّر عن التماسك الاجتماعي عبر المواقع الجغرافية في غينيا، ما نجده في التراث الغيني، أنه سُمِّيَت المنطقة التي عاش فيها رؤساء «الْكَانْتُون» في مدينة «كَانْكَانْ»، بـ«تيمْبُو» (Timbo)، العاصمة السابقة لفوتا جالو؛ بسبب العلاقات الوُدّيّة بين العائلات الحاكمة في هاتين المنطقتين.

وفي مقابل ذلك، نجد أن «كَانْكَان لاَبي» الواقعة في مدينة «دَالاَبَا»، تتكوّن من «كَانْكَانْ» و«لاَبي»، فالأوّل اسم منطقة غينيا العليا، والثانية اسم عاصمة فوتا.

## مكانة اللغات الغينية في المصالحة الوطنية

من التعريفات المتداولة للمصالحة الوطنية، أنها: «سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث. ويتمثل في السماح للضحايا بالتعبير الصريح وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق العيش والشعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تاليًا بمنطق العيش المشترك...[٢٤]».

وربطًا بالحالة الغينية، يمكن القول بأن تحليل الوضع الاجتماعي والسياسي في غينيا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يكشف بوضوح أن البلاد كثيرًا ما واجهت «أحداثًا مؤلمة»، وتوترات حادّة. وقد تفاقم الوضع في السنوات الأخيرة مع سوء التفاهم بين النظام والمعارضة نتيجة الاعتبارات العرقية والإقليمية التي يشهدها الواقع السياسي والاجتماعي في البلاد.

ومن الملاحظ أن الْقَبَلِيّة المنتشرة في المجتمع الغيني، تأخذ أصلها من اللغات المحلية؛ من ذلك، نجد أن بعض القوميات تُؤمن بفصاحة لُغتها في مقابل اللغات الأخرى التي تعتبرها غير مفهومة، وبيان ذلك كما يلي:

يُنادي الناطقون بلغة «السُّوسُو» مواطنيهم من المناطق الغابية، بـــ«دي فو يي» (Dèfouyi)؛ والذي يعني أنّهم: «يتكلمون كأن أفواههم مليئة بشيء».

ويزعم الناطقون بـلغة «الْمَانْدينغ» أن لُغَتَهم التي يسمونها «كَانْ غْبي» (Kan gbè)، أي: «اللغة الواضحة»، هي الأفصح؛ مما يُفيد في مفهومه، أن اللغات الأخرى ليست كذلك.

أما بالنسبة «لـلفُولبي»، فيعتقدون أن المجموعات العرقية الأخرى في البلاد، تتحدث بلغة «ككّبي» (Kakkabe). والطريف أن تلك اللغة وُلدت في «فيتا با» بفوت جالو، نتيجة التعايش بين القبائل؛

فكلمة «فيتابا» مُكونة من حرفين: «فيتا»: ويعني الغابة في الْفُولاَنيّة، و«با»: يعني «عظيم» في الْمَانينكيّة، وتُفيد ظاهرة الاقتراض المتبادل[٢٥] بين اللغتين، ولقد بلغني صدور معجم مفهرس لتلك اللغة، بتمويل من الدولة.

(24) "La Réconciliation Nationale," *Encyclopédie Larousse*, https://bit.ly/2HXrrVW.

(25) Roger Botte, "Révolte, Pouvoir, Religion : Les Hubbu du Fūta-Jalon (Guinée)," *Journal of African History* 29, no. 3, (1988): 391–413, https://doi.org/10.1017/S0021853700030553.

ولإخراج الشعب الغيني من الأزمات القبلية، عمدت الدولة إلى إطلاق مبادرة «المصالحة الوطنية» بأمر رئاسي[٢٦] نصّ على إنشاء لجنة مُؤَقَّتَة للتفكير في المصالحة الوطنية (Commission Provisoire de Réflexion sur la Réconciliation Nationale) تحت الرئاسة المشتركة «للإمام الأعظم» ورئيس أساقفة كوناكري. حظيت المبادرة بتزكية شعبية لكونها حاملة طموحات من شأنها أن تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، ولأنه ينظر إليها من منطلق إصلاحي ديني.

على الرغم من أن المشروع لم يُحقّق الهدف المنشود، ولم يصل إلى محطته النهائية لأسباب لن نعرضها هنا؛ على اعتبار أنها موضوع مستقل، لكن يهمنا إبراز أَثَرِ اللغات المحلية في عملية المصالحة الوطنية تلك، ذلك ما أكّده التقرير النهائي للمشاورات الوطنية في أكثر مرة[٢٧].

سجّل التقرير أن من أسباب الظاهرة الحزبية والحقيقة الاثنية في المجتمع الغيني، سوء استعمال بعض القبائل للغاتها في مقابل اللغات الأخرى، واعتبار لغتها هي الأفصح والأبين خلافًا لبقية اللغات، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

يُفترض أن محاربة هذا التصور «الخاطئ»، يُشكّل مدخلاً مناسبًا للتماسك الاجتماعي بين القبائل الغينية. وللتغلب على ذلك، اقترحت «لجنة التفكير» توفير «وسيط تقليدي[٢٨]» للمشاركة في عمليات المصالحة.

كان مما اشترطته اللجنة على «الوسيط التقليدي» بعد العدالة، ضرورة التمكّن من لغته الأم، والاطلاع على تاريخ المجتمع، والاستعانة بالأمثال والحكم الشعبية لتحقيق المصالحة.

ولغة الوسيط التقليدي معروفة محليًّا بـ«لغة الحكماء» (Langage des Sages)، وتتكون أساسًا من الأمثال والحكم والتلميحات وغيرها من التأثرات اللغوية.

أفاد التقرير أن كثيرًا من عمليات تبادل الرسائل التي تتناول قضايا رئيسة في البلاد، قد وُجدت بين العلماء، والأسر الحاكمة، في كلٍّ من فوتا جالو، وغينيا العليا، وغينيا السفلى[٢٩].

ومن المحتمل أن تكون العربية من لغات التواصل بين العلماء والأسر الحاكمة في المناطق المذكورة؛ ذلك أن العربية كانت ولا تزال لغة المراسلات والمكاتبات بينهم. وإن اضطر المعني بالمراسلة في اللغات المحلية، فإنهم يلجؤون إلى الحرف العربي؛ على اعتبار أن العربية جزء من مكونات الهوية الإسلامية الغينية، حيث ينتشر الإسلام في المناطق الثلاثة المذكورة في التقرير.

---

(٢٦) صدر وفقا للمراسيم D/2011/192/PRG/SGG المؤرخة ٢٤، يونيو، ٢٠١١م.

(27) Commission Provisoire de Reflexion Sur la Reconciliation Nationale (CPRN), "Rapport Final des Consultations Nationales en Guinée," June 26, 2016.

(28) CPRN, "Rapport Final des Consultations Nationales en Guinée."

(٢٩) المرجع السابق، ١١٠.

ولأن العربية هي لغة التواصل المشترك بين القبائل والشعوب الإفريقية المختلفة، وللإسلام، بطبيعة الحال، الأثر الأبرز في ذلك[٣٠]، ومن الجدير بالملاحظة أن اللغة العربية، على الرغم من أنها لا يتحدث بها إلا أقليّة، غير أنه يتعلق بها أكثر من ٨٥٪ من سكان غينيا كلغة دينية[٣١]. فأثر اللغة العربية في تعزيز التماسك الاجتماعي بارز من حيث كونها مرتبطة بالدين؛ وتنشر بها المواعظ والخطب للدعوة إلى الوئام والسلم والتعايش.
فاللغات الغينية تشترك في مجموعة من الكلمات المشتقة من العربية التي تُمَثّلُ ثروة لغوية، يمكن استثمارها في تعزيز التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى الثروة اللغوية المشتركة بين اللغات المحلية نفسها.

## مسارات التماسك الاجتماعي في المجتمع الغيني

انطلاقًا مما سبق، يظهر أن المجتمع الغيني في محاولة تحقيق التعايش السلمي بين القبائل، وضع بعض الأسس والآليات التي أسهمت في التقريب بين الشعوب، كما أن الدولة في محاولتها ترسيخ مفهوم المواطنة، أسهمت هي الأخرى، في التماسك الاجتماعي؛ لكن يلاحظ – لسوء الحظ – أن الاعتبارات العرقية والإقليمية التي يشهدها الواقع السياسي والاجتماعي الغيني، أثّرت في التماسك الاجتماعي بوجه جليّ، مما يستدعي مراجعة الموروث الثقافي وتعزيز بعض المسارات التي نرى أنها تُسهم في إعادة التركيب الاجتماعي كما كان عليه الأمر من قبل. ونقترح فيما يلي بعض الحلول:

- يُلاحظ أن التهميش السياسي والانقسامات الإقليمية واستحواذ بعض القبائل على السلطة قلّلت الاعتزاز بالْهُوّيَّة الوطنية، مُقَابل تنامي الهوية القَبَليّة والإقليمية. والواقع أن استهداف فئات بعينها قد يؤدي إلى التشرذم والتمايز على الصعيد الاجتماعي مما يمكن أن يترك آثاراً سلبية على التماسك الاجتماع[٣٢]؛ فتأسيس التنسيقيات الإقليمية (Coordinations Régionales) خير مثال على ذلك. والحال أن الوطنية انتمـاء الإنســان إلى قُطر معين تحت لواء الدولة، وليس الانتماء الإقليمي.
- ولاستعادة التماسك الاجتماعي المفقود، من المهم أن يلجأ المجتمع الغيني إلى إعادة النظر في الآليات القديمة للتقريب بين العرقيات، بأن يتم تلقينُها للجيل الصاعد، وإحياؤُها على الصعيد الوطني.
- ويتطلب تعزيز التماسك الاجتماعي المشاركة المشتركة والتعاون النشط من جميع الجهات الفاعلة في المجتمع – الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، للقيام معًا بعمل جماعي مشترك[٣٣].

---

(٣٠) أحمد الظرافي، «الاستعمار الأوروبي وسياسة اقتلاع العربية من إفريقيا السمراء»، البيان، ٠٧/ ٠٤/ ٢٠١٩. الاسترجاع في: ١٠، أغسطس، ٢٠٢٠م، (نسخة إلكترونية)، http://albayan.co.uk/Article2.aspx?ID=6627.

(31) République de Guinée, "Guinée-Conakry (Guinée française)."

(٣٢) «آفاق التنمية العالمية ٢٠١٢ : التماسك الاجتماعي في عالم متغير» ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢م، ١٤٥.

(٣٣) منظورات حول التماسك الاجتماعي، مرجع سابق.

- وتدعو الحاجة إلى ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي اللغوي، الذي هو مصدر العديد من الممارسات الاجتماعية التي تسهم في تماسك المجتمع واستقراره. يكفي أن اللغات الغينية تنتمي لنفس الأسرة اللغوية (نيجر-كونغو)، وذلك كفيل لدفع المجتمع إلى تعزيز التماسك انطلاقًا من الرابطة اللغوية. ثم إن المجتمع الغيني يتسم بالتعددية (polyglotte) من حيث اللغات التي يُتْقنُها الواحد منهم؛ مما يُشكّل مكسبًا لتعزيز التماسك بين القبائل، وبناء هوية وطنية مشتركة.
- الفاعلون التقليديون هم أصحاب القيم والممارسات الموروثة القادرة على ضمان التماسك الاجتماعي. وعليه، سيكون من الضروري إشراكهم في تكوين هوية وطنية بناء على الممارسات التقليدية.
- يتعيّن على الحكومة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان أن يكون لجميع المواطنين صوت، من خلال تعزيز المشاركة المدنية وتقوية المؤسسات الديمقراطية[٣٤].

ومن الوسائل الواجب مراعاتها في تعزيز التماسك الاجتماعي:

- إحياء التعليم باللغات الوطنية وإبراز أثرها في تعزيز التماسك الاجتماعي.
- مراجعة المناهج الدراسية من الروضة إلى الجامعة، من أجل إدخال مفاهيم «التماسك الاجتماعي»، و«المواطنة» و«ثقافة السلام» في النظام التعليمي.
- محاربة التهميش السياسي واستئثار بعض القبائل بالسلطة، لإحياء الاعتزاز بالهوية الوطنية، مقابل الهوية القبلية والإقليمية.
- إنشاء آليات دائمة للحوار والمصالحة على الصعيد الوطني، بمشاركة جميع العناصر الدينية والعرقية والاجتماعية.
- عدم اعتبار تصنيف المتكلم انطلاقًا من اللغة.
- بناء علاقات إيجابية بين أفراد المجتمع من خلال إعادة الثقة بين مختلف الأطراف، ويمكن لحكماء التنسيقات الإقليمية القيام بدور بارز في ذلك، بالاستعانة بالموروث الثقافي المشترك بينها، ومحاولة ترسيخ الانتماء للجماعة الكبيرة (الوطنية) بدلاً من الجماعة الفرعية (المنطقية). فحين يبدو الانتماء للمنطقية أقلّ أهمية من الانتماء للوطنية، يمكن الحديث عن التماسك الاجتماعي في شكله الحقيقي.
- الإصرار على إنهاء القبلية والحرص على التوافق على بناء التماسك الاجتماعي.
- بالنسبة للمصالحة الوطنية، من المهم تحقيق المشروع على أرض الواقع، والعمل بمقترحات لجنة التفكير للمصالحة. ومن الواضح أن العلماء والدعاة والحُكماء، ممن يتوفرون على الصفات المطلوبة في الوسيط التقليدي؛ وقد أسهم الإمام صالح كمارا في حل كثير من الخلافات الداخلية.

(٣٤) المرجع السابق.

- لعل من أبرز العوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي في المجتمع الغيني، هو التغير الثقافي الناتج عن «الغزو الثقافي»؛ مما أدى إلى صراعات بين الأصالة والمعاصرة، وما يرتبط بالعلمانية، والهيمنة السياسية، والحريات الفردية، وغيرها من المفاهيم الحديثة. ولتجاوز تلك العقبات، يجب إعادة النظر في مفهوم «العلمانية» في حدودها الغينية، وإحياء الموروث الثقافي المتعلق بالمنافرة الطريفة، وتشجيع الزيجات بين القبائل، والتعايش السلمي بين المجموعات العرقية.

## الخاتمة

تبيّن لنا من خلال هذا البحث أن اللغات المحلية لها أثرٌ مُهمٌّ في بناء تماسك اجتماعي بين المجموعات العرقية في غينيا، وهو نفس ما استثمرته الدولة في محاولتها ترسيخ هوية وطنية.

لئن لم تنجح التجربة الغينية في سياستها اللغوية التي نهجتها لمحاولة ترسيخ هوية غينية مشتركة، بالاعتماد على اللغات المحلية، فإن الوقائع التاريخية قد أثبت أثر الموروث الثقافي في التقريب بين المجموعات العرقية.

تشهد الأزمة في غينيا على أن التلاعب بالقبلية لأغراض سياسية، كان له عواقب سلبية من حيث التماسك الاجتماعي وعملية بناء السلام وتوطيده.

وعمومًا، خلصت خاتمة البحث إلى عدة نتائج نجملها فيما يلي:

١- توصل البحث إلى أن اللغات الغينية تنتمي لنفس العائلة اللغوية، وهو مكسب يمكن استثماره في تقوية أواصر الأخوة بين القبائل، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٢- اتّضح من مضامين البحث أن غينيا منذ بناء الدولة الحديثة، قد جعلت من أولوياتها بناء وحدة وطنية متماسكة عن طريق اللغات المحلية، وفي مقابل ذلك، كان المجتمع الغيني قبل الاحتلال قد سبق في أن وضع أُسُسًا وآلياتٍ للتقريب بين المجموعات العرقية وبناء تماسك اجتماعي.

٣- أبانت مراحل البحث عن محاولات متعددة للدولة، ترسيخ مفهوم المواطنة، من قبيل: الدسترة على الرغبة في بناء وحدة وتماسك وطني، وجعل التكافل من أساسيات المواطنة، ومأسسة مجلس الحكماء للحد من النزاعات القبلية، وآخرها إنشاء وزارة خاصة بالمواطنة؛ إلا أنها لم تُؤت أُكُلَهَا بفعل الانقسامات الإقليمية والقبلية، واستئثار بعض القبائل على السلطة، وسوء التفاهم بين النظام والمعارضة.

٤- من خلال تتبع التماسك الاجتماعي في المجتمع الغيني، توصل البحث إلى أن جزءًا مُهمًّا من الهوية الغينية يكمن في لُغَاتها، والتي تم توظيفها في التقريب بين المجموعات العرقية، والتحالف بين الشعوب والقبائل، وفي أسماء بعض المدن والقرى؛ كل ذلك لترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي.

# التعددية اللغوية والهوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية

**إيمان عبد العظيم سيد أحمد**- مدرس العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة - القاهرة.

**تُعدُّ جمهورية الكونجو الديمقراطية (DRC) إحدى الدول الإفريقية ذات التعدد اللغوي (Multilingualism)؛ إذ يوجد بها ٢١٤ لغة أصلية (Ethnologue)، بجانب الفرنسية وهي اللغة الرسمية للبلاد، فضلاً عن عدد قليل من اللغات غير المحلية، مثل: العربية، الإنجليزية، اليونانية، الهندية، البرتغالية، والولوف، المنتشرة في مجتمعات محددة في المراكز الحضرية. في ظل هذا الكم الهائل من اللغات في (DRC)، يظل هناك تساؤلات مفتوحة: لماذا تقرر دولة بها ٢١٤ لغة أصلية أن تتبنى لغة غير إثنية لغةً رسميَّةً، وأن تختار أربعة منها فقط لغاتٍ وطنيةً؟، ما موقف الإدارات السياسية المختلفة من واقع التعددية اللغوية في (DRC)؟ وهل تتسم التعددية اللغوية في (DRC) بالطبيعة الخلافية أم أنها يمكن أن تطور الإحساس بالهوية الوطنية وتحقق مرونة القومية الكونجولية؟، وهل نجحت محاولات تقسيم (DRC) إلى الكونجو الشرقية في مقابل الكونجو الغربية، أو كما تتناولها الصحافة الغربية، الكونجو الناطقة بالسواحيلية في مقابل الكونجو الناطقة بالليجالا، لا سيما في إطار الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م؟. تستعين هذه الورقة باقتراب المناطق Area Approach؛ كإطار تحليلي للإجابة على هذه التساؤلات. ويمكن تقسيم هذه الورقة إلى الآتي:**

**أولاً: الواقع اللغوي في جمهورية الكونجو الديمقراطية.**

**ثانيًا: السياسة اللغوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية.**

**ثالثًا: التعددية اللغوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية بين الطبيعة الخلافية والهوية الوطنية.**

## أولا: الواقع اللغوي في جمهورية الكونجو الديمقراطية

تتسم البنية اللغوية الاجتماعية في (DRC) بالتعقيد؛ فهي عبارة عن بنية ثلاثية اللغة (trilingualism)[١] من حيث الوظائف كالتالي:

| اللغة الفرنسية | اللغات الوطنية | اللغات الإثنية |
|---|---|---|

ظلت الفرنسية بصفتها لغةً رسميةً للبلاد فيما بعد الاستقلال على قمة الهرم اللغوي بفضل إرث الاستعمار البلجيكي. وتتم بها معظم الوظائف الرسمية الرئيسة في الحكومة والقضاء والتعليم والدين والتجارة والصناعة والإعلام. وتـأتي اللغات الوطنية الأربع وهي لينجالا (Lingala) وتشيلوبا (TshiLuba) وكيكونجو (Kongo) والكونجو السواحيلية (Congo Swahili) في المستوى الثاني. وتعد أداة التواصل المشترك للمتحدثين بلغات مختلفة، وفي السنوات الدراسية الدنيا من المدرسة الابتدائية في المناطق الريفية وشبه الحضرية وفي الوظائف الثقافية والدينية وأحيانًا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وخاصة البرامج الإذاعية المجتمعية. وفي المستوى الثالث تأتي اللغات الإثنية وتقدر بأكثر من ٢٠٠ لغة وتستخدم بصفة رئيسة للتواصل داخل المجموعة، وتتنافس أحيانًا مع الفرنسية في بعض المجالات، مثل الدين والإدارة العامة والقضاء والمعاملات التجارية في المستوى المحلي[٢].

وعلى الرغم من أن الفرنسية هي إرث أيديولوجي استعماري مشترك عبر إفريقيا الفرنكفونية، ورغم أوجه الشبه الاجتماعي والسياسي بينها وبين الكثير من الدول الفرنكفونية لا سيما رواندا التي تحولت إلى اللغة الإنجليزية بعد الإبادة الجماعية، إلا أن (DRC) ظلت أبعد عن هذا المسار واستمر استخدام الإنجليزية في الحياة السياسية متناهي الصغر وظلت الفرنسية حاضرة بقوة فيها. وهو ما يعني على الأرجح وجود رمزي للغة الإنجليزية لبعض الوقت في المستقبل[٣]. ولكنها شهدت نموًّا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بفضل العولمة وتدفق الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والباحثين عن الثروة. ويمكن تلخيص دوافع الحضور المتزايد للغة الإنجليزية في مجال الإعلانات بثلاثة مفاهيم: الرمزية، والهوية المتخيلة، والحداثة[٤].

(1) Myles Leitch, "Aspects of Multilingualism in the Lingala Zone of Congo," revised version of paper given at SIL International Language Assessment Conference, Horsely's Green, England, 1989 (2005), 18–36, https://cutt.ly/VhuXr59

(2) Luanga A. Kasanga, "English in the Democratic Republic of the Congo," *World Englishes* 31, no. 1 (2012): 48–69.

(3) Kasanga, "English in the Democratic Republic of the Congo."

(4) Luanga A. Kasanga, "Streetwise English and French Advertising in Multilingual DR Congo: Symbolism, Modernity, and Cosmopolitan Identity ," *International Journal of the Sociology of Language* 41, no. 54 (2010): 119–24.

## ثانيًا: السياسة اللغوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية

يمثل وجود عدد كبير من اللغات الأصلية في (DRC) تحديًا مهمًّا للإدارات السياسية المتعاقبة في هذه المنطقة الشاسعة، والتي كانت سياسة اللغة بالنسبة لها قضية حرجة للغاية. ويبدو أن الإدارات المختلفة تجنبت واقع التعدد اللغوي للبلد؛ لأن سياسة اللغة لا يتم اعتبارها أولوية عاجلة مقارنة بباقي الاهتمامات الوطنية الأخرى الأكثر حيوية، أو ربما بسبب المشكلات التي تطرحها المجتمعات متعددة اللغات من الصعوبة الشديدة في حلها. ولعل الدليل على عدم اهتمام الإدارة بالتعددية اللغوية هو أن الدستور يعطي وضعاً رسميّاً لخمس لغات فقط من أصل ٢١٤ لغة يُتَحدَّث بها حاليًّا في (DRC)، وهي: الفرنسية، وأربع لغات أصلية، يطلق عليها في الدستور اللغات الوطنية[٥].

وفي الفترة التي سبقت استقلالها، ورثت (DRC) سياسة لغوية تهدف إلى إصلاح المنهج الدراسي في ١٩٤٨م. وظهر اتجاهٌ دافَعَ عن استخدام اللغات الكونجولية الإقليمية. وكان تنفيذ هذه السياسة اللغوية متقطّعًا بسبب نقص المدرسين الكونجوليين المؤهلين تأهيلاً جيدًا في المدن ومدارس التعليم الأساسي في المجتمعات الريفية. بينما رَحَّبَ بالسياسة اللغوية القائمة على الفرنسية بوجه كبير نخبٌ معينة بصفتها جزءًا من نظام التعليم الذي هو امتدادٌ لبرامج التعليم الميتروبوليتان البلجيكية في (DRC)، وشجَّعها القادة السياسيون والمفكرون على المستوى الوطني[٦].

يهدف هذا القرار الرسمي إلى تعزيز تلك اللغات لضمان أكثر وسيلة فعالة بين التواصل الدولي والإثني. واعتمد الرئيس كازافوبو الفرنسيةَ لغةً رسميةً بعد الاستقلال ١٩٦٠م. ومنذ ذلك الحين، بذلت معظم الحكومات جهودًا مهمة في جعل الفرنسية هي اللغة الرسمية. وتستخدم اللغات الوطنية الأربع على نطاق واسع في العلاقات الإثنية والاتصالات الدولية، وتنتشر لغات التواصل المشتركة بين هؤلاء الذين يتحدثون لغة مختلفة أولا، مما يمكنهم من التواصل فيما بينهم على قدم المساواة. وكل واحدة منها يُتَحدَّث بها في منطقة مختلفة[٧].

وجاءت أول معارضة لهذه السياسة اللغوية من قبل رئيس الوزراء لومومبا في خطابه العام الذي ألقاه في ٩ يوليو ١٩٦٠م حينما ذكر بالإشارة إلى الجيش الوطني الكونجولي الإفريقي: «من سيعين رئيس القوة الشعبية أو رئيس المفوضية حتى لو كان يعرف الفرنسية، ولكنه سيتحدث بالسواحيلي أو اللينجالا، فلدينا

(5) Helena Lopez Palma, "Aspects of Multilingualism in the Democratic Republic of the Congo," in *Conversarii: Dynamics of Language Contact in the Twenty-First Century*, ed. Carla Vergaro. 93–110 (Perugia: Guerra, 2008).

(6) Kasper Hoffmann, *The Charisma of Authenticity in the Democratic Republic of the Congo* (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2010), 34–51.

(7) Didier L. Goyvaerts, Muzeyi W.K. Semikenke, and Diederik Naeyaert, "Language and Education Policy in the Multilingual City of Bukavu," *Journal of Multilingual Development* 4 , no. 1 (1983): 47–62 .

لغة فلمنكية وطنية». هذه الجملة لم تكن مفاجئة من رئيس الوزراء فهو من كيسانجاني (Kisangani) وهو أيضًا متحدث بالكيسواحيلي، وغالبًا ما يواجه حقائق ضخمة في اللينجالا أثناء وظيفته السياسية[٨].

**جدول يوضح اللغات الوطنية في (DRC):**

| اللغة | الجنس اللغوي | نسبة المتحدثين بها ٢٠٠٠ | المناطق |
|---|---|---|---|
| اللينجالا | البانتويد | ٪٣٧,٥ | كينشاسا، إيكواتير، باندينديي، المقاطعات الشرقية |
| الكونجو سواحيلي | البانتويد | ٪٢٧,٥ | لومباشي، كاتنجا، كيفو، ماريوما، جنوب شرق المقاطعات الشرقية (بيني، كيسانجاني) |
| تشيلوبا | البانتويد | ٪١٩,٥ | كاسي، باندينديي |
| الكونجو | البانتويد | ٪١٦ | باس كونجو – باندينديي |

**Source:** Helena Lopez Palma ," Aspects of Multilingualism in the Democratic Republic of the Congo" ,in *Conversarii: Dynamics of language contact in the twenty-first century*, ed. Carla Vergaro. Perugia (the US Census Bureau, New York , 2008), 97

يبدو أن المعاملة الرسمية للغات الأربع الأصلية باعتبارها لغات وطنية هي اعتراف بالتوسع الجغرافي لتلك اللغات كوسيط للتواصل بين الجماعات الإثنية المختلفة بالفعل قبل فترة طويلة من الحقبة الاستعمارية. ودعم المجتمع الدولي تلك اللغات التي وجد فيها حلاً ممكناً لمشكلة التواصل مع المواطن الإفريقي متعدد اللغات.

ولكن لماذا فُضِّل استخدامُ الفرنسية لغةَ التعامل الرسميةَ عن اللغات الأربع الأخرى؟ أثناء فترة الاستعمار البلجيكي، حاولت الحكومة الاستعمارية الترويج باستخدام اللينجالا لغةً رسميةً للكونجو البلجيكية، لكنها فشلت في ذلك. وبالغت السلطات الاستعمارية بوجه خاطئ في تقدير أهمية اللينجالا ولم تدرك الوضع اللغوي الحقيقي للبلد. وبعد الاستقلال، أصبحت الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة من بين ٢١٤ لغة أصلية. وساد اعتقاد بأنها ستساهم في تطوير واستقرار الدولة المستقلة حديثًا[٩].

وكان هناك قناعة بأن استخدام الفرنسية لغةً رسمية يمكن أن يكون له العديد من المزايا، والتي تتمثل في الاتصال الدولي. فالتعبير بالفرنسية في الاتصالات الرسمية، يُمكن حكومة (DRC) من الحصول على

(8) Menayame Ndolo, "Languages Situation, Language Planning and Nationhood: The Case of Zaire," Unpublished PhD Dissertation, State University of New York, 1992, 83–112.

(9) Didier L. Goyvaerts, "Power, Ethnicity, and the Remarkable Rise of Lingala in Bukavu, Eastern Zaïre," *International Journal of the Sociology of Language* 128, no. 156 (1997): 25–43.

اتصال مباشر أكثر وضوحًا مع ممثلي حكومات معظم الدول، الذين لديهم معرفة أكثر بالفرنسية عن اللغات الوطنية الأخرى. وهناك ميزة أخرى مهمة ستكون في مجال التعليم العالي والعلوم؛ فإجادة الفرنسية، تمكن السكان من الوصول الفوري إلى أحدث المؤلفات العلمية والثقافية الدولية، ولن يضطر الناس إلى الانتظار حتى يُترجم هذا الأدب إلى لغتهم العامية. وهناك ميزة أخرى تتمثل في مجال حقوق الإنسان، فاستخدام الفرنسية هو بمثابة حماية ضد التمييز اللغوي المحتمل لمجموعة إثنية ما في السلطة، والتي قد يتحدث أعضاؤها لغة أصلية معينة لا يتحدث بها بصفتها لغة أولية المجموعات الإثنية الأخرى. فضلاً عن منح الأشخاص من مختلف المجموعات الإثنية الفرصَ نفسها[١٠].

ومع ذلك، فإن السياسة اللغوية الفرنسية البارزة التي حافظت عليها الحكومات كان لها نتائج سلبية كثيرة، منها التأثير على نمو الأدب باللغات الوطنية. فمعظم اللغات العامية هي لغات شفهية وليس لها تقليد أدبي مكتوب. ويعد وضع الأدب المكتوب المتجذر في التقاليد الشفوية للبلاد، عملاً شاقًّا يتطلب تعاون الأفارقة المتعلمين والجماعات الإثنية. كما أن اللغات الوطنية أقل شهرة من الفرنسية، ومعظم الأفارقة المتعلمين لديهم معرفة محدودة للغاية بلغتهم الأم، والتي بالكاد يتحدثونها أو يكتبونها. لذلك، فإن عددًا قليلا من الأفارقة المتعلمين لديهم مشروع تثبيت الهوية الإثنية عن طريق الأدب المكتوب بلغة وطنية[١١].

ولم تنجح الجهود التي بذلتها الحكومات في تعميم استخدام الفرنسية بين السكان الأصليين. ولا يتحدثها سوى أقلية من الأفارقة المتعلمين. وعلى الصعيد الوطني، يتحدث غالبية الناس واحدة من اللغات الوطنية الأربع، والتي بدأ استخدامها لأول مرة في التجارة والتواصل بين المجموعات الإثنية المختلفة في وسط إفريقيا قبل وقت طويل من وصول الأوروبيين إلى هذا الأمر، في حين أن التوسع في استخدام اللغة السواحيلية يرجع إلى تجارة الرقيق والتأثير العربي في شرق إفريقيا. وكان لهذه اللغات أثرٌ فاعلٌ في جعل الاتصال ممكنًا بين السلطات الاستعمارية ومختلف الناس ( ١٩٠٨-١٩٦٠م).

ثبّتت بلجيكا الفرنسية بصفتها لغةً رسميةً للمستعمرة واستخدمتها في التجارة والأعمال. وكان استخدامها حكرًا على الأوروبيين، ولم تستخدم في المدارس لتعليم الأطفال المحليين. وفضلت الحكومة الاستعمارية لغة اللينجالا عن غيرها من اللغات الوطنية للتواصل مع السكان المحليين. وكان هذا الاختيار بسبب التوسع في نفوذ اللينجالا عبر نهر الكونجو، الذي كان طريقاً حاسماً للاتصال ونقل البضائع. تعد اللينجالا هي اللغة الأم لما يقرب من ١٥ مليون متحدث، في حين أن ١٠ ملايين آخرين معظمهم

(10) Goyvaerts, Semikenke, and Naeyaert, "Language and Education Policy in the Multilingual City of Bukavu."

(11) Constance Kutsch Lojenga, "Congo, Democratic Republic of: Language Situation," *Encyclopedia of Language and Linguistics*, vol. 3, ed. Keith Brown, 27–30 (Boston: Elsevier, 2006).

يعيشون في المناطق الريفية أو يعيشون في الشتات، يستخدمونها بانتظام لغةً مشتركة[١٢]. ومن ناحية أخرى، رُفضت اللغة السواحيلية لارتباطها بتجارة الرقيق العربية[١٣].

بعد الاستقلال، أُدخلت اللغات الوطنية في بعض المؤسسات العليا والتعليم والجامعات. وتوسعت اللينجالا بصفتها واحدةً من اللغات الوطنية بوجه كبير. وقد يكون سبب هذا التوسع اختيارها من قبل الإدارة الاستعمارية لغةً للجيش والشرطة وعملاء الاستعمار. كما لعب المبشرون دورًا مهمًّا في تاريخ لغة اللينجالا الكونجولية منذ عام ١٨٨٨م[١٤] من خلال مشروع Scheutists لإصلاح اللغة. ومر هذا المشروع بأكثر من مرحلة انتهت بتجميع ثلاث لغات في مشروع الإصلاح اللغوي والذي يتضمن سك النقود وتسمية اللينجالا. علاوة على ذلك، استخدم الرئيس موبوتو اللينجالا -وهي لغته الأم- لغةً للتواصل مع الناس. وساهمت الموسيقا الشعبية أيضًا في توسع لغة اللينجالا، حيث يُغنَّى ما يقرب من ٩٠٪ من الموسيقا الشعبية الكونجولية بلغة اللينجالا[١٥].

وهناك صعوبة في إحلال اللينجالا محل الفرنسية؛ إذ تعمل المؤسسات الرسمية بصفة مقبولة بالفرنسية، ومن المكلف للغاية إنشاء أو تعديل الوثائق التعليمية بها دون تقليد أدبي قوي، كما أنه لا يوجد شيء معد باللينجالا وكل شيء يجب أن يبدأ من الصفر. ومن الصعوبة تعلم اللينجالا في السنوات القليلة الأولى من التعليم الابتدائي. ونظرًا للصعوبات الاقتصادية، فعملية استبدال اللينجالا بالفرنسية في المؤسسات الاجتماعية الرئيسة طويلة وصعبة المنال. ومع ذلك، تهتم الحكومة بإضفاء الطابع المؤسسي للينجالا وهو ما يعني متابعة اللينجالا بصفتها لغةً وطنية. ونجحت الحكومة في جعل اللينجالا رمزًا للمشاركة في عملية بناء الأمة. وهناك رغبة شعبية في معرفة اللينجالا، والتي تنتشر عبر الاتصال اليومي. فقد أخبر أحد مدرسي قرية معزولة أن أطفال القرية يتعلمون اللينجالا من ذويهم أو أطفال المسؤولين الحكوميين الآخرين. وبوجه عام، يستمر استخدام الفرنسية في زيادة مع تعليم اللينجالا سواء كان المرء يذهب إلى المدرسة أم لا. فنادرًا ما تدرس ولكنها دائمًا هي موضع تعلم؛ فاللينجالا هي الأقوى:

١- على طول الحدود مع DRC.

٢- على طول الروافد الرئيسة للكونجو مثل سانجا Sangha.

٣- في برازافيل.

٤- على ضفاف نهر الكونجو من كيسانجاني في المقاطعة الشرقية، إلى كينشاسا.

(12) Michael Meeuwis, "Involvement in Language: The Role of the 'Congregatio Immaculati Cordis Mariae' in the History of Lingala," *The Catholic Historical Review* 95, no. 2 (2009): 240–60.

(13) Meeuwis , "Involvement in Language."

(14) Meeuwis, "Involvement in Language."

(15) Lopez Palma, "Aspects of Multilingualism in the Democratic Republic of the Congo," 101.

وتتعرض اللغات الإثنية إلى تهديد لغوي؛ لأنها تتعايش مع مناطق هيمنة اللينجالا. وتُستخدم اللينجالا حالاً في منازل بعض المجموعات الإثنية؛ مما يعني تحول متقدم نحو لغة التجارة. وفي النهاية، تشير العوامل الوظيفية والرمزية والسياسية والجغرافية إلى أنه من غير المحتمل أن يتغير نظام ثلاثي اللغات الحالي بوجه كبير، ولكنّ هناك تقدماً وتطوراً في نموذج بناء الدولة الذي يدعمه الانتشار العفوي للينجالا [١٦].

## ثالثا: التعددية اللغوية في جمهورية الكونجو الديمقراطية بين الطبيعة الخلافية والهوية الوطنية

لا تتسم الإثنية اللغوية في (DRC) بطبيعة خلافية بل إنها تعزز الهوية الوطنية الكونجولية. ويوجد عدة مؤشرات تؤكد هذا الأمر:

### ١- الإثنية اللغوية التي عبَّر عنها أباكو وكازافوبو قبل عام ١٩٦٠م

لعل المتتبع لجذور الهوية الإثنية واللغوية في (DRC) يجد أنها كانت القوة الدافعة وراء حركة الاستقلال في الكونجو البلجيكية الاستعمارية؛ فلم تتناقض الهوية الإثنية واللغوية في (DRC) مع الحركة القومية في ذلك الوقت. تعد (Bas Congo) منطقة مضطربة يسكنها أهالي الباكونجو وهم السكان الأصليون الأوائل لمملكة الكونجو ما قبل الاستعمار (القرن ١٤- ١٧) وكانت موطن ميلاد لعدد كبير من الحركات ضد الهيمنة الأجنبية. كانت منظمة الكونجو الإثنية إحدى هذه الحركات وتحولت فيما بعد إلى حزب سياسي سُمّي بأباكو (رابطة الباكونجو) وقائدها جوزيف كازافوبو، والتي استخدمت بفاعلية الإثنية اللغوية بوجه لا يتعارض مع الحركات القومية؛ كي يقودوا حركة استقلال (DRC)، وكانوا القوة الدافعة وراء حركة الاستقلال في الكونجو البلجيكية الاستعمارية.

تعد الباكونجو هي الجماعة الإثنية للسكان الناطقين بالكيكونجو في مملكة الكونجو السابقة الواقعة في غرب وسط إفريقيا وحولها. وفي عام ١٩٥٠م أسس نزيزا – نلاندو ما سمي أباكو في ليوبولدفيل (كينشاسا العاصمة). وسرعان ما برزت بوصفها قوة حاسمة في الحركة الكونجولية من أجل الاستقلال من الحكم البلجيكي، رغم أنها ظهرت في البداية بوصفها منظمة ثقافية للمحافظة على كمال لغة الكونجو وتوحيدها، لذا ركزت على نشر مجلة بلغة كيكونجو. وتعكس مبادرات المنظمة في جوانب عديدة القلق المتزايد بين الباكونجو من التغير الديموغرافي لكينشاسا بسبب انتشار اللينجالا، رغم أنها

(16) Leitch, "Aspects of Multilingualism in the Lingala Zone of Congo."

ليست اللغة الأصلية الحقيقية لأي مجموعة كونجولية. وبالتالي، منذ ذلك الوقت اتجهت الهوية الإثنية اللغوية في (DRC) إلى الحفاظ على لغة الكيكونجو وانتشارها لأهميتها الحاسمة داخل المجتمع التعددي في مستعمرة ليوبولدفيل.

ومع دعواتهم للحفاظ على لغة الكيكونجو، أصبحت القومية الكونجولية إحدى المشروعات المركزية لأباكو. وبدلاً من توظيف تصور ضيق للقومية قائم على الكيانات الإقليمية، فجاء تعبيرهم عن القومية كأيديولوجية تؤكد أهدافًا جماعية وتضامنية واستحقاقات لبعض المجتمعات. ووُصف الوعي الإثني اللغوي بأنه مكون حرج في القومية الكونجولية، ونُظر إلى الإثنية اللغوية نفسها بوصفها جزءًا من العملية نفسها التي أنتجت القومية الإقليمية، وللإثنية اللغوية أثرٌ مهم في تشكيل المشاعر القومية.

يعكس نشاط أباكو وأحداث الفترة القومية للكونجو، الطرق التي من خلالها يتصور الناطقون بالباكونجو أنفسهم جزءًا من مجتمع أكبر، وحشدوا أنفسهم للعمل بطرق حاسمة للتأثير بوجه كبير لاستقلال الكونجو. ويمكن النظر إلى الباكونجو بأنها نوع من القومية اللغوية التي سعت لتشمل كل المجموعات الفرعية الكونجولية في الكونجو البلجيكية. من ثَمّ، لعبت الإثنية اللغوية دورًا أساسيًّا في تشكيل المشاعر القومية، حيث أكدت عبر خطاب كازافوبو مواقفَ سياسيةً متشددة على نحو متزايد نحو الانقسام، وأكدت بوضوح طلب الاستقلال الكونجولي الفوري، سواء في إطار دعم دولة الكونجو ضمن نظام حكومة فيدرالية أو دولة كونجو مستقلة موحدة. يعد خطاب كازافوبو أول استخدام فعال للإثنية اللغوية لتعزيز الهوية الوطنية والقومية الكونجولية. ومن ثم، كانت الإثنية اللغوية التي عبَّر عنها أباكو وكازافوبو هي القوة الدافعة وراء حركة الاستقلال في الكونجو البلجيكية لعدد من السنوات السابقة على الاستقلال في ١٩٦٠م. ومن ثم، لم تتسم الإثنية اللغوية في (DRC) منذ اللحظة الأولى بطبيعة خلافية بل عززت الهوية الوطنية الكونجولية[١٧].

### ٢- الإثنية اللغوية التي عبرت عنها انتخابات عام ٢٠٠٦م

أسست انتخابات ٢٠٠٦م أقوى دليل على مرونة القومية الكونجولية. ومن ثم، فشل المجتمع الدولي في صنع تقسيم الكونجو الشرقية في مقابل الكونجو الغربية، أو كما تتناولها الصحافة الغربية، الكونجو الناطقة بالسواحيلية في مقابل الكونجو الناطقة باللينجالا(١٨). ففي الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م،

(17) Yolanda Covington-Ward, "Joseph Kasa-Vubu, ABAKO, and Performances of Kongo Nationalism in the Independence of Congo", *Journal of Black Studies* 43, no.1 (2012): 72–94.

(18) Furaha Umutoni Alida, "Where Do We Belong?' Identity and Autochthony Discourse among Rwandophones Congolese," *African Identities* 15, no. 1 (2017): 41–61.

فاز كابيلا بـ٥٨,٠٥ ٪ بينما فاز بيمبا بـ٤١,٩٥٪، وكانت النتيجة متنازعًا عليها من قبل العديد من الكونجوليين. أظهرت نتيجة التصويت الرئاسي فيما بعد ما يسمى انشقاق الشرق - الغرب، حيث فاز بيمبا بكثافة في ست مقاطعات في الغرب، تشمل العاصمة كينشاسا، حيث فاز كابيلا في خمس مقاطعات شرقية. هذا الانشقاق، كان أكثر تعقيدًا مما أبلغت عنه وسائل الإعلام الدولية، حيث صُوِّرَ على أنه «لينجالافون» في مقابل سواحيلي فون Lingalaphone, swahiliphone

لا يقوم هذا التقسيم فقط على حقيقة أن كسواحيلي هي لغة وطنية مهيمنة في شرق الكونجو واللينجالا في غرب الكونجو، ولكن أيضًا بيمبا هو مونجالا mongala (متحدث لينجالا) وكابيلا موسواحيليmuswahili (متحدث كيسواحيلي) والذي لا يعرف لينجالا. ومن ثم، فالانقسام الذي يقدم في وسائل الإعلام إلى قسمين بين الشرق والغرب هو محاولة لخلق انقسام لغوي لأغراض سياسية، لعدم وجوده في الواقع[١٩].

ويُعرف معظم الكونجوليين، خاصة غير المتعلمين وساكني المجتمعات الريفية أنفسهم بمجموعاتهم الإثنية اللغوية(Ethno-Linguistic Group) مثل Lendu, Lokele, Moluba, Mongala. فنادرًا ما يُعرف الكونجوليون أنفسهم بمجموعاتهم الإثنية[٢٠]. وغالبًا ما تُسْتَدْعى الهوية اللغوية والإثنية لأسباب تحت الوطنية واستغلالها لأغراض سياسية، لا سيما في ظل غياب تقاليد الأحزاب السياسية أو في محاولات الحصول على وظائف في المراكز الحضرية في ظل غياب معايير مصممة بصفة جيدة لتوظيف واختيار كونجوليين متعلمين[٢١].

### ٣- الإثنية اللغوية التي عبرت عنها حركة BDK منذ عام ٢٠٠٦م

لم تسلم الهوية الإثنية اللغوية في (DRC) من توجيه الانتقادات إليها، وعاد الحديث عن الهوية الإثنية اللغوية في خطاب إقليم غرب الكونجو (Bas congo). قادت حركة (BDK) احتجاجات ضد الدولة المركزية منذ ٢٠٠٦م تحت مظلة أنها حركة ثقافية سياسية، قائمة على اعتبارات إثنية لغوية؛ فلغة الكونجو تعد نقطة تجمع قوية للحركة.

ويلاحظ أن هذه الجماعة ما هي إلا جماعة مسيسة دينيًّا (Bundu Dia Kongo) ظهرت بصفتها تحديًا خطيرًا، وركبت موجة السخط والاستياء جراء تهميش واستغلال الإقليم وسكانه (جماعة الباكونجو الإثنية اللغوية). وتتمتع هذه الجماعة بشرعية محلية كبيرة تدفعها للاستحواذ على أطماع سياسية عن

(19) Alida, "Where Do We Belong?"

(20) Mputubwele M. Makim, "The Zairian Language Policy and its Effect on the Literatures in National Languages," *Journal of Black Studies* 34, no. 2 (2003): 272–92.

(21) Alida, "Where Do We Belong?"

طريق إعادة الضغط على الحكومة المركزية المنتخبة حديثًا. ويمكن الرد على الانتقادات التي وجهت للهوية الإثنية اللغوية من خلال النظر في مبادئ الأجندة السياسية لـ(BDK) التي تتمحور في مجموعة من المظالم:

أولا، تشجب (BDK) الاستغلال الاقتصادي للإقليم وسكان الباكونجو من قبل الحكومات المركزية المتتالية. أثير غضب هذه الحركة جراء الانهيار الاقتصادي غير المقبول والتهميش رغم إمكانات الثروة الهائلة للإقليم (الموارد المعدنية من ماس وذهب وبوكسيت، وهو منطقة إنتاج النفط الوحيدة وموقع وابل من الهيدروليك إنجا، بالإضافة إلى أنه يوجد بالإقليم الميناء الوحيد للكونجو(Matadi & Boma)، الذي يكون من خلاله وصول كل البضائع المصنعة إلى كينشاسا. جعلت هذه الأصول الاقتصادية من (Bas Congo) ثاني أكبر مساهم في الميزانية القومية، لذا ترى الحركة أن الهيكل السياسي الحالي ينظر إلى الإقليم بمثابة بقرة حلوب تستفيد منها الحكومة بوجه مكثف.

ثانيا، تستنكر (BDK) التمثيل الضعيف للباكونجو في مؤسسات الدولة وملكية الدول للشركات في مستوى المقاطعة. منذ ٢٠٠٥م، فقد صعدت (BDK) في رؤيتها عن طريق تنظيم احتجاجات المواجهة المميتة مع البوليس. مبدئيًّا، خاطبت الاحتجاجات مظالمَ اقتصاديةً متنوعة، تضمنت وعودًا غير منفذة من قبل الحكومة لإعادة تأهيل الطرق والتعهدات غير المرضية من قبل شركات النفط والمؤسسات شبه الحكومية لتوظيف الأشخاص المحليين. والمطالبة بتطبيق اللامركزية المالية. من ثم، تصدرت المطالب الاقتصادية أجندة (BDK)، ولعبت الدور الأكبر في حدوث العنف مقارنة بالدور المحدود للغاية لاعتبارات الإثنية اللغوية أو حتى استخدامها فقط كذريعة وأداة للحركة. فلم يحتد العنف إلا بعد رفض كينشاسا تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق للانتقال نحو اللامركزية لا سيما اللامركزية المالية، مما أدى إلى تعزيز روح التباعد والفرقة والعنف، وأعاق السياسات الديمقراطية وازدهار عملية بناء الدولة في (DRC)[٢٢].

### ٤- الإثنية اللغوية التي عبر عنها رفض الكونجوليين تقسيم بلادهم إلى دويلات صغيرة

على الرغم مما تشهده (DRC) من العديد من الإشكاليات والأزمات غير النهائية والصراعات المستمرة، إلا أنه يوجد جانب مميز لهذه المعاناة على المدى الطويل من قبل الكونجوليين منذ إنشاء دولة الكونجو الحرة حتى الآن، حيث يمكن ملاحظة الطابع القوي والمرن للوحدة وللهوية الوطنية، أو ما يسمى

(22) Denis M. Tull, "Troubled State-building in the DR Congo: The Challenge from the Margins", *The Journal of Modern African Studies* 48, no. 4 (2010): 643–61.

«كونجوليتهم». في ظل كل الإشكاليات التي تشهدها (DRC)، ظهر العديد من تحليلات الباحثين التي تتنبأ بانهيار الدولة إلى دويلات أصغر: بلقنة أو صوملية. ويظل مثل هذا التنبؤ غير متحقق لعدد من الأسباب، منها رفض الكونجوليين تقسيم بلادهم إلى دويلات صغيرة حتى في ظل الضغوط الضخمة المحيطة بهم سواء التدخلات والحروب منذ ١٩٩٨ - ٢٠٠٢م، حيث فرضت رواندا هيكلها الإداري الخاص على إقليمي كيفو، ومنعت تداول الفرنك الكونجولي، وطلبت من الكيفويين وضع لوحات ترخيص السيارات التي تحمل نظام ترقيم رواندي. إلا أن الكونجوليين في هذه الأقاليم يظهرون مقاومة مفتوحة لهذه الاستعمارية الجديدة[٢٣].

## خاتمة

يمكن القول أن التعددية اللغوية هي القاعدة الطبيعية في (DRC)، وهو ما يعني قبول الكونجوليين لفكرة تجاوز الحدود اللغوية والثقافية والإثنية أثناء سعيهم إلى التصويت والتمثيل. ولا تقتصر التعددية اللغوية على (DRC) وحدها، بل هي وضع اجتماعي لغوي شائع في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فيوجد في الكاميرون ٢٧٩ لغة، وفي تشاد ١٣٢ لغة، وفي جمهورية الكونجو برازفيل ٦٢ لغة، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى ٦٩ لغة. وبالتالي، تعد التعددية اللغوية هي الوضع الاجتماعي اللغوي العام في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٢٤].

وعند التخطيط لسياسة التعدد اللغوي، يجب مراعاة أن اللغات التي يُتَحدث بها في بلد معين يُتحدث بها أيضًا خارج حدود هذا البلد. وهذه الحدود الإثنية والثقافية واللغوية في الواقع هي أبنية اجتماعية، وأدوات لاستقرار وتثبيت أشياء هي في حالة سيولة مستمرة. وفي هذا الصدد، يجب الاعتراف بأن الحكومات الاستعمارية كانت تهدف من وراء ذلك إلى ممارسة السلطة والسيطرة على الناس. ومن ثم، فهناك حاجة إلى سياسات لغوية ونماذج تعليم متعددة اللغة قائمة على أساس مشهد تعدد لغوي طبيعي عابر للحدود، وهو ما يستلزم فطام التعددية اللغوية من التشوهات الناتجة عن الإرث الاستعماري. تهدف السياسة اللغوية إلى بناء وتوسيع مساحات ديمقراطية لمتحدثي التعددية اللغوية بوصفها وسيلةً لتعزيز الهوية عبر الحدود، سواء كانت إثنية أو مجتمعية أو قومية. وبهذه الطريقة، ستصبح التعددية اللغوية أداة للتحول الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي لدول إفريقيا، ووسيلة لزيادة المشاركة الاجتماعية

(23) Stephen Jackson, "Sons of Which Soil? The Language and Politics of Autochthony in Eastern DR Congo," *African Studies Review* 49, no. 2 (2006): 95–123.

(24) Felix Banda, "Critical Perspectives on Language Planning and Policy in Africa: Accounting for the Notion of Multilingualism," *Stellenbosch Papers in Linguistics PLUS* 38, (2009): 1–11.

والاقتصادية والسياسية أيضًا عبر سكان إفريقيا. ولذلك فتخطيط السياسة اللغوية في إفريقيا يتطلب:

١- ممارسات محلية للتعددية اللغوية تسمح بممارسات لغوية عابرة للحدود.

٢- سُكَّان يتسمون بالتحضر والتعدد والتنقل والشتات.

٣- هويات مكانية تنعكس من خلال لغات متعددة.

٤- مشاركة المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي أو الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) في تخطيط السياسة اللغوية في إفريقيا عبر الحدود[٢٥].

(25) Banda, "Critical Perspectives on Language Planning and Policy in Africa."

# الوجود التركي في إفريقيا: بين القوة الناعمة والصلبة

**د. سمية رمدوم** - متخصصة في الدراسات الإفريقية وباحثة في العلاقات التركية الإفريقية
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣ -الجزائر.

**تعرف قارتنا الإفريقية وجوداً لمختلف الأدوار الخارجية ومنها تركيا التي شملت إستراتيجيتها منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة ٢٠٠٢م، توسعاً نحو إفريقيا في سبيل الحصول على الدور الفاعل في السياسة الدولية؛ وذلك بتفعيل ديناميكية سياستها الخارجية نحو البحث عن الفرص كهدف إستراتيجي، باستخدام أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة. ولذلك سيُبْحَثُ عن أدوات الوجود التركي في إفريقيا وانعكاسات توجه تركيا نحو القوة الصلبة، بافتراض أن الجمع بين القوة الناعمة والصلبة في تنفيذ السياسة الخارجية لا يعني بالضرورة استخدام القوة الذكية، دون النظر في انعكاسات استخدام القوة الصلبة على مصالح الدول.**

**لقد تباينت الأطر النظرية حول القوة الناعمة والصلبة؛ حيث أكدت الواقعية على امتلاك القوة الصلبة من أجل مكانة الدولة في السياسة الدولية، في حين دعا البنائيون لأهمية مصادر الجذب لأفكار الفرد وثقافته في تطور القوة، أما الواقعيون الجدد فلهم الميل إلى الماديين أكثر من دور الأفكار[1]. وسيندرج هذا الطرح ضمن بوتقة «جوزيف ناي» (Joseph Nye )، الذي يعتبر من أهم منظري القوة الناعمة والصلبة بصفتها مفاهيمَ متأصلةً في السلوك الخارجي للدول؛ وطوّر مفهوم القوة الذكية للإشارة إلى إستراتيجيات تحويل الطاقة بين القوة الصلبة والناعمة؛ وتبقى تتمتع كلٌ منها بالقيمة النسبية في تنفيذ أجندة الدول بطريقة ذكية؛ حيث تختلف أهمية استخدام نوع القوة حسب السياق والزمن والقضية.**

(1) Joseph Nye Jr, "Power: Hard, Soft, and Smart," in *The Encyclopedia of Peace Psychology*, ed. Daniel Christie (New York: Blackwell Publishing, 2012), 1–4.

## أولا: القوة الناعمة لتركيا في القارة الإفريقية

لقد أدرك المختصون قدرة الأفكار على وضع أجندة تحقق المنافع باستخدام موارد القوة الناعمة من الجذب الثقافي والأيديولوجي[٢]، حيث أدت تغيرات النظام الدولي إلى تطور أهمية القوة الناعمة كمفهوم يُعنى بالقدرة على إقناع دولة أخرى على التجاوب مع رغباتها، بالجذب والموارد المعنوية للقوة مثل الثقافة والأيديولوجيا ثم تصبح مؤسسية؛ فقد جعلت تركيا من القوة الناعمة مدخلاً لتنفيذ سياسة الانفتاح في إفريقيا، وشملت الأدوات التالية:

### أ- تطوير العلاقات الدبلوماسية

اهتمت تركيا بتطوير العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا وذلك بزيادة عدد السفارات والقنصليات التي يقدر عددها بـ٣٩ سفارة و٣ قنصليات تركية في ٤٢ دولة إفريقية؛ من أجل تثمين التمثيل الدبلوماسي ومنه تعزيز دورها في مختلف مجالات القضايا، كما اتسع وجودها ليشمل المنظمات القارية الإفريقية، وإنشاء سفارات لتمثلها مثلاً في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وذلك للحصول على المزيد من الشراكات الاقتصادية.

وقد صاحب إقامة العلاقات الدبلوماسية عملية تكثيف الزيارات الرسمية رفيعة المستوى للدول الإفريقية من طرف رجب طيب أردوغان إلى كل من إثيوبيا، جنوب إفريقيا، كينيا، كونغو الديمقراطية، تانزانيا، الكاميرون، نيجيريا، الصومال، غابون، جيبوتي[٣]، وزيارات أخرى من طرف وزير الخارجية الحالي تشاويش أوغلو إلى غرب إفريقيا لتوسيع النفوذ التركي في القارة.

### ب- المبادلات التجارية والاستثمارات

تمثل المبادلات التجارية والاستثمارات التركية في إفريقيا إحدى أهم أدوات الوجود التركي في القارة، لتعزيز الدور التركي بصفته شريكًا تجاريًّا والحصول على الحصص الاستثمارية في المنطقة، فقد نُظِّمت قمتان للتعاون التركي الإفريقي سنة ٢٠٠٨ و٢٠١٤م وتتطلع لتنظيم قمة أخرى.

فقد بلغ حجم التجارة التركية مع إفريقيا ٢٣ مليار دولار سنة ٢٠١٩م، بعدما ارتفعت من ٩ مليارات دولار سنة ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٥,٧١ مليار دولار سنة ٢٠١٠م[٤]، وقدرت الاستثمارات بـ٤٦ مليار دولار سنة

(2) Joseph Nye Jr, "Soft Power," *Foreign Policy* 80 (1990): 153–171.

(3) Pinar Dost, "Turkey's Growing Presence in Africa in 2018," *Atlantic Council*, March 26, 2018, https://www.atlanticcouncil.org/commentary/event-recap/turkey-s-growing-presence-in-africa-and-opportunities-and-challenges-to-watch-in-2018/.

(4) "Bilateral Relations," *Official Website of Turkey—Africa Forum*, http://www.turkeyafricaforum.org/bilateral-relations.html.

٢٠١٩م، في البنى التحتية وإنشاء الموانئ والطرق والسدود والمستشفيات[٥]. وأصبحت بذلك تركيا خامس شريك تجاري في القارة، بعد كلٍّ من الصين، الهند، البرازيل، وكوريا الجنوبية؛ وحققت مصالح اقتصادية خلال حوالي عقدين من الزمن، باعتبارها دولة تجارية ركزت على اتفاقية التجارة الحرة للبحث عن أسواق لمنتجاتها وكذا الحصول على النفط (نيجيريا، الجزائر، ليبيا) لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

### ج- المساعدات الإنسانية والإنمائية

اعتمدت السياسة الخارجية التركية على الدبلوماسية الإنسانية لإعطاء طابع إنساني لسياستها الخارجية[٦]، حيث قدمت حوالي ٣,٤ مليار دولار من مساعدات إنسانية وإنمائية، منها ٣,٢ مليون دولار كمساعدات إنمائية للشمال السوداني سنة ٢٠١١م، وسجلت سنة ٢٠١٢ المرتبة الأولى من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD [٧].

وتراوحت قيمة المساعدات التركية الموجهة للدول الإفريقية من ٢٦٩,٧٨ مليون دولار سنة ٢٠١١م ثم ٧٤٩,٤٧ مليون دولار سنة ٢٠١٢م، و٣٨٣,٢٩ سنة ٢٠١٤، و١٨٣,٤٤ مليون دولار سنة ٢٠١٥م حسب تقارير المساعدات الإنمائية التركية[٨]، وتقدم بصفة غير مشروطة في مختلف المجالات: الصحة، التعليم، الفلاحة...[٩]

كما وظفت تركيا منظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية منها تيكا (منظمة التعاون والتنسيق) والتي تنتشر بدرجة كبيرة في القارة، حيث مثلت لاعباً مركزيّاً في تفعيل دور تركيا بصفتها دولةً مانحة عالميّاً[١٠]، وقدرت المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية التركية لإفريقيا سنة ٢٠١٢م حوالي ١١١ مليون دولار[١١]. وهو ما دعّم الوجود التركي بالتعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

---

(٥) وكالة الأناضول، "العصر الذهبي لتركيا بإفريقيا.."، الجزيرة، (٢١، نوفمبر، ٢٠١٩)، الاسترجاع في: ١٤، نوفمبر، ٢٠٢٠، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/21/

(6) Sedat Aybar, "'New' Turkey, 'New' Africa: A Gravity Analysis," *Florya Chronicles of Political Economy* 2, no. 2 (2016): 1–27, https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/620237

(7) E. Fuat Keyman and Onur Sazak, "Turkey as a 'Humanitarian State'" Pomeas Policy Paper No. 2 (2014): 1–14, http://research.sabanciuniv.edu/31364/1/keyman-turkey-as-a-humanitarian-state.pdf

(8) Report of Turkish Development Assistance. 2020. Directorate of Turkish Cooperation and Coordination Agency, 29 November, https://www.tika.gov.tr/upload/oldpublication/kyr_ing.pdf, https://www.tika.gov.tr/upload/oldpublication/RapportDaidesAuDevelopment2012.pdf, https://www.tika.gov.tr/upload/2016/INGILIZCE%20SITE%20ESERLER/KALKINMA%20RAPORLARI/DA%20Report%202014.pdf, https://www.tika.gov.tr/upload/2017/YAYINLAR/TKYR%202015%20ENG/KALKINMA%20.pdf

(9) Ibid.

(10) Pinar Tank, "Turkey's New Humanitarian Approach in Somalia," *Norwegian Peacebuilding Resource Centre*, Policy Brief (December 2013): 1–4, https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/bbea860140d9140ccbcb6c5d427b4f28.pdf

(11) Keyman and Sazak, "Turkey as a 'Humanitarian State'", 1–14.

### د- توظيف الإرث التاريخي

يرى Nye أن الإرث التاريخي يمثل أهم أدوات القوة الناعمة، فيظهر الأثر الواضح في تعزيز الوجود التركي في إفريقيا، وذلك للحضور العثماني في شمال القارة خلال القرنين ١٥م و١٦م وحضور جزئي في بعض المناطق من إفريقيا جنوب الصحراء كنيجيريا وتشاد والصومال وإريتريا والسودان وإثيوبيا وجيبوتي والنيجر، والتي كانت قبائلها في نقاط مختلفة تحت حكم الإمبراطورية العثمانية(١٢).

تجسدت الإستراتيجية التركية في عمليات ترميم المساجد التي تعود إلى العهد العثماني، وتجديد الروابط التاريخية والثقافية عن طريق الترويج للثقافة التركية في إفريقيا من خلال البرامج التلفزيونية والوسائل الإعلامية. كما أنشأت مدارسَ تركيّةً، مثل: مدارس الأمل الدولية في أنغولا سنة ٢٠٠٩م، مدرسة الأفق في زامبيا سنة ٢٠١١م، أكاديمية الأمل للأطفال في رواندا سنة ٢٠١٢م(١٣). وكذلك مؤسسة معارف الوقفية التي أُنْشِئَت بوصفها بديلاً عن مدارس غولن المنتشرة في القارة الإفريقية.

كما يدرس في تركيا أكثر من ١٣٠٠٠ طالب إفريقي؛ عن طريق المنح الدراسية التركية؛ إذ استفاد منها أكثر من ٥٥٠٠ طالب من دول إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢م. ويُقدَّم ١٠٠٠ منحة دراسية جديدة كل عام للدول الإفريقية، وتشمل هذه المنح المستويين الجامعي والدراسات العليا(١٤). وتهدف خلال ذلك تشجيع الطلبة للبحث عن العلاقات التركية الإفريقية وبث التفاعل بين الشعوب.

### هـ- الخطاب التركي الرسمي تجاه إفريقيا

لقد مثّل الخطاب إحدى أدوات القوة الناعمة لتركيا في إفريقيا حيث تتناول خطابات أردوغان في كل مرة الدور الإنساني لتركيا في إفريقيا، بمساعدة الشعوب الفقيرة وكذا أهدافها الإنمائية التي تختلف عن منافسيها، في شراكة رابح-رابح، ومنها:

- الكلمة التي ألقاها أردوغان خلال منتدى الاقتصاد والأعمال التركي الإفريقي الثاني: «**..لا نعتبر القارة الإفريقية مجرد سوق لبضائعنا، أو مصدراً للموارد الطبيعية، وإنما نعتبرها شريكة ونتعامل معها على أساس التكامل والنمو المشترك...**»

(12) Karen Kaya and Jason Warner, "Turkey and Africa: A Rising Military Partnership?," *Foreign Military Studies Office*, September 13, 2009, 1–15. https://community.apan.org/wg/tradoc-g2/fmso/m/fmso-monographs/200295

(١٣) أحمد رمضان عبد الجليل، السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا منذ عام ٢٠٠٢، (بغداد: المركز العراقي الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٦م)، ص. ١٣٠-١٣٥.

(14) David Shinn, "Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa: Shifting Alliances and Strategic Diversification," Research Paper, *The Royal Institute of International Affairs* (2015): 1–20. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/field/field_document/20150909TurkeySubSaharanAfricaShinn.pdf

- **«نظرتنا تجاه إفريقيا لم تكن بتاتاً مثل نظرة المستعمرين الذين قدموا إلى هذه المنطقة، ولن تكون بهذا الشكل بتاتاً..»**[١٥]
- خطابه في جامعة أديس أبابا: **«إن اهتمامنا بهذه المنطقة هو من منطق إنساني..»**[١٦]

يحاول الخطاب التركي التميّز عن باقي الأدوار المتنافسة في القارة الإفريقية على غرار فرنسا، بإظهار اهتمام تركيا بتنمية إفريقيا ومساعدتها للنهوض باقتصادياتها وجعلها شريكًا تجاريًّا، إلاّ أن تحقيق الشراكة مع الدول الإفريقية الضعيفة والهشة كالصومال وجيبوتي وجمهورية إفريقيا الوسطى لا يحقق معادلة رابح-رابح، ذلك أنها اقتصاديات غير جاهزة لمثل هذه الشراكات؛ فهي تمثل أسواقاً أكثر من شريكٍ، كما أن تطور الوجود التركي في القارة إلى استخدامات القوة الصلبة، مثّل تحوّلاً مهمّاً في سياسة تركيا الإفريقية.

## ثانيا: القوة الصلبة لتركيا في القارة الإفريقية

يرى Nye أنه أصبح للقوة العسكرية فائدة أقل كأداة للسياسة في القرن ٢١م مما كانت عليه في الماضي، وأصبحت أكثر القوى التي لها قابلية للتحوّل في ظل التطورات الحاصلة[١٧]. كما أصبحت المؤسسات الحكومية تُستخدم لتحقيق مصالح الأنظمة والدول، بالتالي تتغير أدوات القوة ومعها الإستراتيجيات، ومع ذلك تلجأ الدول للقوة الصلبة؛ ذلك أن استخدام القوة الناعمة وحدها غير كافٍ لمواجهة التهديدات التي يعرفها المجتمع الدولي، فبعد أن حقق نتائج على الصعيد الاقتصادي ارتكزت أساساً على أدوات القوة الناعمة، طيلة حوالي عقدين من الوجود التركي في إفريقيا، اتجه صانع القرار للقوة الصلبة في التعاطي مع القضايا الإفريقية.

### أ- التدخل العسكري في ليبيا

أصبحت ليبيا بؤرة لتقاطع مختلف الأدوار الخارجية بعد الحرب الأهلية التي تفجرت بين حكومة فائز السراج المعترف بها دولياً واللواء خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، حيث أفضى التدخل العسكري التركي في ليبيا إلى تدفق المقاتلين من سوريا إلى ليبيا لأكثر من ١٣ ألف مرتزق من عناصر يبدو أن بعضها

---

(١٥) محمد الحصايري، "من أسرار نجاح تركيا في القارة السمراء"، شؤون عربية، (٢٣، ديسمبر، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ١٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://ar.leaders.com.tn/article/3832-

(١٦) سعيدي السعيد، «سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية»، مجلة: مجلة المفكر، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، ع. ١٠، ٢٠١٤م)، ص. ٤٧٠-٤٧٩.

(17) Nye, "Soft Power."

ينتمي لتنظيم داعش الإرهابي، وإرسال طائرات بدون طيار وضباط من الجيش التركي لقيادة ميليشيات السراج ضد الجيش الوطني الليبي[١٨].

ويجدر الإشارة إلى أنه ثبت إحباط ٣ عمليات تهريب لشحنات أسلحة خلال سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩م بميناء مصراتة؛ تمثلت في باخرة تركية تحمل أسلحة من مسدسات وشحنة أخرى بها ٤ ملايين و٥١٨ ألف طلقة في ميناء الخمس البحري[١٩]، والتي مثلت تهديداً للأمن القومي لدول المغرب العربي وشمال إفريقيا عموماً.

إن التدخل العسكري التركي لدعم حكومة السراج في ليبيا تطوّر إلى حرب بالوكالة بين الأدوار الخارجية؛ وذلك للأهمية الإستراتيجية لليبيا بصفتها دولةً غنيّةً بالموارد الطبيعية وموقعها الجغرافي المهم، فقد كانت ليبيا سوقاً رئيساً لتركيا بعد روسيا قبل ٢٠١١م، ومثلت ١٢ في المائة من إجمالي مشاريع البناء الدولية لتركيا بحوالي ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار[٢٠]؛ وهو ما جعل تركيا تباشر البحث عن اتفاقيات التنقيب عن النفط وتعزيز نفوذها في شرق المتوسط.

### ب- إنشاء القواعد العسكرية

تبنت تركيا خيار إنشاء قواعد عسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية وكسب الحلفاء والحفاظ على مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي؛ حيث تمثل كل من الصومال والسودان وليبيا نقاطاً إستراتيجية للتموقع العسكري التركي، في شرق وشمال إفريقيا كامتداد لما تراه أمنها القومي.

- **قاعدة توركسمTURKSOM في الصومال**

تطور الدور التركي في الصومال إلى الجانب الأمني بإنشاء القاعدة العسكرية TURKSOM يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م، وأظهر التحول في السياسة الخارجية التركية منذ بداية عمليات التدريب سنة ٢٠١١م[٢١]، وتوقيع اتفاقيات عسكرية سنة ٢٠١٤م أُقِرَّ بمقتضاها إنشاء قاعدة عسكرية في مقديشو من أجل دعم السلام والعمليات اللوجستية ومكافحة القرصنة في شرق إفريقيا، بالإضافة إلى بناء مدارس عسكرية وإجراء تدريبات لجهاز الأمن الصومالي[٢٢]. وتمثل أكبر قاعدة عسكرية لتركيا في الخارج، بكلفة ٥٠ مليون دولار

(١٨) «تركيا تخطط لتواجد عسكري دائم في ليبيا،» ميدل إيست أونلاين، (١٥، يونيو،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٩، نوفمبر، ٢٠٢٠، https://cutt.ly/4hjCyjl

(١٩) «بعد إغراق ليبيا بأسلحة قادمة من تركيا،» أنباء تونس، (٠١، فبراير، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٩، نوفمبر، ٢٠٢٠، https://cutt.ly/thjCuPA

(20) Eric Edelman et al. (Chairs), "Turkey's Escalation in Libya: Implications and U.S. Policy Options," Jinsa Gemunder Center's Eastern Mediterranean Policy Project (2020): 1–24, https://jinsa.org/wp-content/uploads/2020/05/Turkey%E2%80%99s-Escalation-in-Libya-Implications-and-U.S.-Policy-Options.pdf

(21) Ash Rossiter and Brendon Cannon, "Re-examining the Base: The Political and Security Dimensions of Turkey's Military Presence in Somalia," *Insight Turkey* 21, no. 1 (2018): 1–22 , https://www.researchgate.net/publication/328190770_Re-examining_the_Base_The_Political_and_Security_Dimensions_of_Turkey's_Military_Presence_in_Somalia

(22) Abdurrahim Sıradağ, "Turkey-Africa Alliance: Evolving Patterns in Security Relations," *African Security Review* 27, nos 3–4 (2018): 305–325 , https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10246029.2018.1550429?af=R&journalCode=rasr20

وحوالي ٢٠٠ عسكري تركي[٢٣]، ويتجسد أحد بنود الاتفاقية في إلزامية تقديم تركيا المساعدات العسكرية في حال تعرضت الصومال للهجوم[٢٤].

ترغب تركيا بالتمدد في منطقة القرن الإفريقي المتاخمة لباب المندب ومضيق هرمز الممرين العالميين للتجارة. كما تسمح المنطقة كذلك بالسيطرة على جزء كبير من المحيط الهندي[٢٥]، المهم لأمن الممرات البحرية في شرق إفريقيا. غير أنه بعد حوالي عقد من الزمن على الوجود التركي العسكري في الصومال، وجب تقويم فاعلية القواعد العسكرية في ظل احتمالات انهيار الصومال أمنيّاً وسياسيّاً، حيث مازالت مطالب إقليم صوماليلاند الانفصالية تقيد مساعي وحدة الصومال بعدم التفاهم على توزيع السلطات في القانون الجديد، والذي قد يؤجل الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي يتوقع إجراؤها أواخر ٢٠٢٠م.

**• قاعدة سواكن**

يمثل الوجود العسكري التركي في السودان تحدياً حقيقيّاً لمختلف دول الإقليم، إذ يعد السودان أحد البلدان الإستراتيجية المهمة في المنطقة، فقد اتُّفِقَ على إقامة قاعدة عسكرية تركية في ديسمبر ٢٠١٧م في جزيرة سواكن لتقديم الدعم العسكري وتطوير العلاقات في مجال الصناعات الدفاعية[٢٦]، وإعادة تأهيل ميناء سواكن الذي يبعد ٣٥ كم عن ميناء بورتسودان، وبناء مرفق للسفن العسكرية والمدنية والقيام بتدريبات في مكافحة الإرهاب، مما يتطلب حضور قوات تركية على المكان عينه[٢٧].

حيث تظهر الأهمية الجيوسياسية لجزيرة سواكن لتركيا في موقعها الجغرافي المطل على البحر الأحمر، ويشكل نقطة محورية في ظلال توترات والاختلافات القائمة في المنطقة. غير أن الجدل مازال قائماً حول إنشائها، نتيجة الحراك الشعبي الذي أفضى إلى تنحية عمر البشير، ورفض المجلس العسكري الانتقالي لوجود عسكري تركي في السودان[٢٨].

**• تطلعات تركيا لإنشاء قاعدتين عسكريتين في ليبيا**

يهدف التدخل العسكري لتركيا في ليبيا إلى إقامة قاعدتين عسكريتين؛ ستكون قاعدة بحرية في ميناء مصراته

(23) "Foreign Military Bases Seen as Threat to East Africa," *The East African*, May 18, 2019, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/foreign-military-bases-seen-as-threat-to-east-africa-1418288

(24) Rossiter and Cannon, "Re-examining the Base."

(25) "Africa and the Problem of Foreign Military Bases," *Afro-Middle East Centre*, February 18, 2018, https://www.amec.org.za/war-on-terror/item/1557-africa-and-the-problem-of-foreign-military-bases.html

(26) "Stratejik 'Türk Üçgeni' Katar Somali ve Sudan," *Stratejik Ortak*, https://www.stratejikortak.com/2018/11/stratejik-turk-ucgeni-katar-somali-ve-sudan.html.

(27) Zach Vertin, "Red Sea Rivalries: The Gulf, the Horn, and the New Geopolitics of the Red Sea," *Brookings Doha Center*, August 8, 2019, https://www.brookings.edu/research/red-sea-rivalries-the-gulf-the-horn-and-the-new-geopolitics-of-the-red-sea/

(٢٨) منى عبد الفتاح، «الحكومة الانتقالية في السودان تبدد الأحلام العثمانية»، عربية Independent، (٢٤، مارس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٩، نوفمبر، ٢٠٢٠، https://www.independentarabia.com/node/105121/.

بقدرات هجومية وقاعدة أخرى جوية مجهزة بطائرات بدون طيار[٢٩]. وذلك بعد اتفاقيات ترسيم الحدود التي وقعت بين تركيا وحكومة السراج، والتي نزعت الحق لليونان في المطالبة بأي منطقة اقتصادية بجنوب جزيرة كريت وجزر يونانية أخرى في شرق المتوسط، حيث صاحبها الحصول على تراخيص التنقيب عن النفط وإنتاجه في ليبيا[٣٠].

إن الوجود العسكري التركي في كل من الصومال، والسودان وليبيا يعكس إستراتيجية «الوطن الأزرق» (Blue Homeland Strategy) التي وضعت بصفتها مفهوماً سنة ٢٠٠٦م وتُسْتَخْدَم منذ ٢٠١٥م؛ حيث تهدف إلى استغلال الموارد البحرية في المناطق المحيطة بها مثل بحر إيجه، وبحر مرمرة، والبحر الأسود، والبحر المتوسط[٣١]، واستدعى ذلك تفعيل قواتها البحرية العسكرية والبحث عن انشاء قواعد بحرية في مناطق بعيدة نسبيّاً عن الفضاء الحيوي التركي.

### ج- أمننة المساعدات[٣٢] التركية في إفريقيا

استخدم مفهوم «أمننة» أو «تأمين» المساعدات الخارجية (Securitization of Foreign Aid) من طرف الدول المانحة التقليدية؛ الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الغربية[٣٣]، ويُوَظَّف مفهوم «أمننة» المساعدات الخارجية لوصف السلوك التركي على أنه يتجه لتأمين مساعداته في إفريقيا، ذلك أن متغيرات النسق الدولي لها تأثيرها على سلوك الدول الصاعدة، بوجهٍ يفرض «أمننة» المساعدات كأداة للردع في إطار توازن القوى وفاعلية دورها في السياسة الدولية.

تظهر ملامح أمننة المساعدات التركية خلال الدعم العسكري مع بعض الدول الإفريقية، حيث أُجري اتفاقيات عسكرية تتضمن تدريب القوات العسكرية وأجهزة الشرطة مع غامبيا، وغانا، وإثيوبيا[٣٤]. بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الأمني مع كينيا، والتنسيق معها في قضايا مكافحة الإرهاب، وأيضاً القيام باتفاقيات في

(29) Henar Hernández, "Turkey to Build Two Military Bases in Libya," *Atalayar*, June 13, 2020, https://atalayar.com/en/content/turkey-build-two-military-bases-libya

(٣٠) «تركيا تخطط لتواجد عسكري دائم في ليبيا،» مرجع سابق.

(31) Bülent Bostanoğlu, "Türk Deniz Kuvvetleri Stratejisi," https://www.dzkk.tsk.tr/data/icerik/392/DZKK_STRATEJI.pdf

(٣٢) يعود توظيف مفهوم أمننة المساعدات الخارجية إلى مدرسة كوبنهاغن، حيث تطور مفهوم الأمن بعد أحداث ١١ سبتمبر نتيجةً للجدل القائم بين أولوية تحقيق التنمية أو الأمن، ليرتبط بالجانب الإنساني وتصبح أمننة المساعدات كسياسة دعم إنسانية وإنمائية تنتهجها الدول من أجل التدخل عسكرياً في شؤون الدول الهشة والفقيرة. انظر:
Stephen Brown and Jörn Gravingholt, "Security, Development and the Securitization of Foreign Aid," in *The Securitization of Foreign Aid*, eds Stephen Brown and Jörn Grävingholt, 1–17 (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2016).

(33) Brown and Gravingholt, *op.cit.*, 1-17.

(34) Aslan Han Davut and Selcuk Bahadir, "Africa in Turkey's Foreign Policy Agenda: Trade, Economic and Military Cooperation," *Scientific Quarterly of the Vistula University* 4, no. 50 (2016): 139–148, http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-aa9b33cb-d465-4763-9e21-bae89d5083d7

الصناعة الدفاعية مع دولة جنوب إفريقيا[٣٥]. فضلًا على التدخلات العسكرية.. وبالنظر إلى ما تؤول إليه الأوضاع في المنطقة؛ ينبغي للمساعدات أن تحقق الغرض الذي وجدت من أجله، قبل أن تجسد الهدف الذي يُخطط له، وذلك من أجل منح صبغة «أخلاقية» للدور الإنساني في ظل المخاوف الدولية حول مستقبل أمننة المساعدات الخارجية.

## ثالثا: انعكاسات استخدام تركيا للقوة الصلبة في إفريقيا

لقد أوضحت مآلات الأوضاع الإفريقية بالتدخلات العسكرية الأجنبية في النزاعات والحروب الأهلية، فشلَها نتيجة تشابك الأدوار وخروجها عن هدفها المنشود، وهو ما يطرح مسألة ازدياد استخدام القوة الصلبة في القارة، على غرار تركيا والتي سيكون لها انعكاسات يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ستنعكس القوة الصلبة لتركيا في إفريقيا على الصورة التي تعمل على تغييرها لدى الشعوب الإفريقية والأنظمة الإفريقية؛ فتتزايد مواقف عدم الثقة للسياسة التركية من طرف الدول الإفريقية، وستمس مصداقية الخطاب التركي الرسمي الذي يركز على اختلاف المساعي التركية في إفريقيا عن القوى الاستعمارية الغربية.
- ستنعكس على عملية بناء الدولة في إفريقيا؛ حيث إن أمننة المساعدات ستؤدي إلى تأجيج النزاعات الإثنية وتغذي الصراعات وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة، كما تستغل الجماعات الإرهابية هذه الأوضاع لزيادة نفوذها، وقد ينعكس نظام التدريبات على انقسام الأجهزة الأمنية، حيث ثبت وجود وحدات عسكرية داخل قطاع الأمن الصومالي تعمل خارج السلطة في مقديشو[٣٦].
- إن انتشار القواعد العسكرية في شرق إفريقيا سيكون له عواقب خطيرة في المنطقة مدفوعة بالمنافسة الجيوسياسية والتجارية والعسكرية، والتي ستنعكس على استقرار المنطقة بحكم أنها تجمع بين القوى المتنافسة، فأصبحت بذلك المنطقة ساحة معركة. كما قد تؤدي أيضاً إلى توتر العلاقات بين الدولفي شرق إفريقيا، مثلما حدث في العلاقات الإثيوبية الإريترية لاستضافة إريتريا لقواعد عسكرية أجنبية. بالإضافة إلى حدوث مشاكل مع دول الشرق الأوسط عموماً، وذلك لعدم السيطرة على الأنشطة العسكرية والاستخباراتية التي تقوم بها في المنطقة، فتمس بذلك سيادة كل من الصومال والسودان.

وعلى سبيل الإشهاد فتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر وجود عسكري في القارة الإفريقية، في تأمين النفط ومعالجة قضايا الإرهاب والمناطق غير المستقرة في إفريقيا؛ وذلك بإنشاء قاعدة

(35) Kaya and Warner, "Turkey and Africa: A Rising Military Partnership?"
(36) Rossiter and Cannon, "Re-examining the Base."

عسكرية –أفريكوم–،[٣٧]. إلّا أنه هناك حدود لما يمكن أن تحققه القوة الصلبة وحدها سيما وأن صورة أمريكا قد تراجعت؛ ذلك أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدني لا يتم التعامل معه بالسلاح[٣٨]. وبالمقابل يظهر النموذج الصيني باعتماده بصفة واسعة على القوة الناعمة في إفريقيا للصعود وتحقيق مكانة عظمى، لذلك فلتركيا الخيار في تبني الطريق الذي تراه مناسباً لدورها في القارة.

- سينعكس اتجاه السلوك التركي نحو القوة الصلبة في إفريقيا على تطور الإنفاق العسكري التركي، وتكلفة الانتشار العسكري على الجيوش والموارد المادية. فحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ تحتل تركيا المركز السادس عشر في تقرير الإنفاق العسكري لسنة ٢٠١٩م بـ ٢٠ مليار دولار، حيث ارتفع بنسبة ٨٦ في المائة من ٢٠١٠-٢٠١٩ [٣٩].

يرى Nye أن النجاح المادي يجعل ثقافة وإيديولوجية الدولة جذابة، بينما يؤدي انخفاض النجاح الاقتصادي والعسكري إلى أزمات الهوية والشك في الذات[٤٠]. بالتالي فالتحول التركي نحو القوة الصلبة سيكلف تركيا تبعات التمدد الزائد في القارة، ذلك أن تركيا مازالت تعاني مشاكل البطالة وعدم استقرار لسعر الليرة وقد تعيد بذلك طرح مسألة الجدل الهوياتي.

- إن الوجود التركي في إفريقيا تطور باستخدامات القوة الناعمة، والتي مازالت تحقق الأهداف التي وضعتها، لذلك فالانغماس في استخدام القوة الصلبة قد يؤدي إلى المجازفة بالمصالح الإستراتيجية، خاصة الاقتصادية منها؛ فقد تكون أدوات القوة الصلبة ناجحة على المدى القصير، بينما هناك احتمالية كبيرة لعدم الحصول على المكاسب نفسها في المدى الطويل.

وذلك لطبيعة الاختلاف المتأصل بين القوة الناعمة والصلبة في البعد الزمني؛ حيث يستغرق بناء القوة الناعمة وقتاً طويلاً نسبيّاً مع تطور مواردها غير المادية بينما توليد القوة الصلبة يتطلب وقتاً أقلَّ، وبالمقابل فالإكراه العسكري أو الاقتصادي يعطي نتيجة فورية وقصيرة المدى، في حين يميل كل من الجذب والإقناع إلى إحداث تغييرات طويلة المدى؛ وهو ما يفسر استمرار حلول القوة الناعمة لفترة أطول مقارنة بحلول القوة الصلبة[٤١].

(37) Jan Philipp Wagner, "The Effectiveness of Soft and Hard Power in Contemporary International Relations,"" *E-International Relations*, May 14, 2014, https://www.e-ir.info/2014/05/14/the-effectiveness-of-soft-hard-power-in-contemporary-international-relations/

(38) Nye, "Power: Hard, Soft, and Smart."

(39) "Turkey Spent $20.4 Billion on its Military in 2019: report," *Nordic Monitor*, April 29, 2020, https://www.nordicmonitor.com/2020/04/turkey-spent-a-20-4-billion-on-its-military-in-2019/

(40) Nye, "Power: Hard, Soft, and Smart."

(41) Wagner, "The Effectiveness of Soft and Hard Power."

- إن استخدامات القوة الصلبة في إفريقيا ستؤدي إلى تقويض الجهود القارية في إيجاد حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، ذلك أن للقوة الصلبة حدوداً، وينبغي لتركيا أن تركز على الدور الوظيفي للجيش، وعدم خلق أعداء بصفة دائمة، وبالمقابل هناك ضرورة ملحة لاهتمام الدول الإفريقية بهذه التطورات الحاصلة.

## الخاتمة

يتطلب تحقيق القوة الذكية الجمع بين العناصر المفاهيمية والمؤسسية للقوة الناعمة والصلبة لوضع سياسة خارجية فاعلة؛ حيث يصعب تحقيقها خلال تعقد الحدود بين استخدامات القوة الناعمة والصلبة، لذلك ينبغي تفعيل الأفكار والمؤسسات والسياسات للقدرة على ممارسة السلطة بذكاء إستراتيجي؛ حيث إن الجمع بين القوة الناعمة والصلبة كإستراتيجية لا يعني بالضرورة أن تركيا تستخدم القوة الذكية، وإنما الذكاء الإستراتيجي هو الذي يقوم على كيفية توظيف أدوات القوة الناعمة أو الصلبة لاستمرارية تعزيز وجودها في إفريقيا بمنطق التجاوب الإفريقي مع تطلعات أنقرة في القارة، وذلك بالحفاظ على المكاسب التي حققتها القوة الناعمة منذ بداية العصر الذهبي لتركيا في إفريقيا؛ سيما أن للقوة الناعمة القدرةَ على المحافظة على المصالح، وفي الوقت نفسه استخدام القوة الناعمة وحدها لا ينتج سياسة خارجية فاعلة واستخدام القوة الصلبة وحدها أمر غير مقبول، بالتالي يبقى التحدي يتمثل في البحث في الذكاء الإستراتيجي لاستخدامات أدوات القوة.

# ساحل العاج: قراءة في تداعيات الانتخابات الرئاسية

د. **حسان سيسي** - جامعة الفرقان الإسلامية - أبيدجان.

**أجريت الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار يوم السبت ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠م، قاطعتها مجموعة من أحزاب المعارضة، وكان بعض قياداتها قد هدّدت بأن الانتخابات لن تُجرى، وصرح آخرون بأن يوم ١ نوفمبر ٢٠٢٠م سيكون كارثة؛ لكن الانتخابات في النهاية أقيمت.**

**في ذلك الظرف الانتخابي، وفي خطوة تصعيدية حادة أعلنت قوى المعارضة عدم اعترافها بالانتخابات ولا بنتائجها، بل ذهبت أبعد من ذلك معلِنةً عن قيام كيان جديد أسمَته «المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية» في ظل وجود رئيس منتخب يمارس صلاحيته كاملة، وبرلمان منتخب كذلك، وسريان فاعل لجميع مؤسسات الجمهورية.**

**هذه الخطوة التصعيدية أثارت نقاشًا سياسيًّا واجتماعيًّا، وجدلًا فقهيًّا قانونيًّا، وتحرّكًا أمنيًّا عسكريًّا، جعل المراقبين والمحللين السياسيين ونشطاء السلام يتساءلون: ما المسوِّغات السياسية التاريخية، والسندات القانونية التشريعية، لجعل المجلس الوليد مجلسًا شرعيًّا يجد اعترافًا محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا؟ وما تأثير ذلك في مسار الديمقراطية في ساحل العاج أو في إفريقيا عامة؟**

## انتخابات الرئاسة الجمهورية لسنة ١٩٩٥م

في يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥م أجريت انتخابات الرئاسة الجمهورية في ساحل العاج بين كل من الرئيس الأسبق هانري كونان بيديه (PDCI-RDA الحزب الديمقراطي بساحل العاج – عضو بالتجمع الديمقراطي الإفريقي) والرجل الأكاديمي فرانسيس ووديي (حزب العمال PIT)، وقاطعت أقوى أحزاب المعارضة وكانت تتمثّل يومِئذٍ في كل من الرئيس الحالي حسن وترا (RDR التجمع الجمهوري) والرئيس الأسبق لوران غباغبو)الجبهة الشعبية (FPI، فاز الرئيس «بيديه» برئاسة الجمهورية بالجولة الأولى بنسبة ١٦,٩٦٪ وحصل معارضه «فرانسيس ووديي» على ٨٤,٣٪ ووصلت نسبة المشاركة ٢٠,٥٦٪[1].

(1) "Côte D'ivoire. Élection de Henri Konan Bédié a la Presidence," *Encyclopædia Universalis*, October 22, 1995, https://www.universalis.fr/evenement/22-octobre-1995-election-de-henri-konan-bedie-a-la-presidence/

**فما علاقة الترابط بين حالة ١٩٩٥م وحالة ٢٠٢٠م؟**

**أولا:** أن الرئيس بيديه كان هو رئيس الجمهورية في سنة ١٩٩٥م، وقدم المجلس الدستوري مسوِّغات قانونية بموجبها لم تتمكن أقوى الأطراف المعارضة (حسن وترا RDR وغباغبو FPI) من المشاركة في الانتخابات[٢]، أمّا في حالة ٢٠٢٠م فقد ساق المجلس الدستوري مسوّغات قانونية بموجبها لم تتمكن بعض أطراف المعارضة من المشاركة في الانتخابات. غير أن أقوى المعارضة (بيديه PDCI-RDA وأفينغيسان FPI) قُبِلَ ترشحهما في انتخابات ٢٠٢٠م؛ لكنهما أَصَرَّا على فكرة المقاطعة والمضي قُدمًا في ذلك المضمار[٣].

**ثانيا:** أن المقاطعة في سنة ١٩٩٥م كانت تحت شعار: «المقاطعة الفعّالة» كذلك كانت المقاطعة تحت الشعار نفسه في سنة ٢٠٢٠م.

**ثالثا:** أن المعارضة في حالة ١٩٩٥م نادت إلى «المقاطعة الفعّالة» فلم تحدث أعمال عنف ولا مواجهات عرقية بقدر ما أثيرت اليوم، ولا تطاول على الممتلكات العامة ولا الخاصة، ولم يعلنوا عن فترة انتقالية[٤]، بينما في حالة ٢٠٢٠م فإن الدعوات إلى العصيان المدني و«المقاطعة الفعّالة» أثارت اضطراباتٍ اجتماعيةً وقلاقلَ أمنيةً ساقت إلى مواجهات عرقية وذهبت ضحيتها عشرات الضحايا، وإتلاف للممتلكات...، كانت محصّلتها الإعلان عما أسمته المعارضة بـــ«المجلس الوطني للفترة الانتقالية»، وله مسوغات ومطالب بقيادة الرئيس الأسبق «بيديه» الذي قُبِلَ ترشيحه في انتخابات ٢٠٢٠م؛ لكنه أَصَرَّ على المقاطعة.

**رابعا:** أن الرئيس الأسبق «بيديه» كان هو الفائز في انتخابات ١٩٩٥م، علمًا بأن مشروع «المقاطعة الفعّالة» وجدت أكثر استجابة، لكنّ «بيديه» تمكّن من العبور في الجولة الأولى بنسبة ١٦,٩٦٪ وحصل معارضه «وودييي» على ٨٤,٣٪ ووصلت نسبة المشاركة ٢٠,٥٦٪، أما في حالة ٢٠٢٠م فمشروع «المقاطعة الفعّالة» لم تصل درجة الامتثال بها كتلك التي سبقت في ١٩٩٥م، ومع كل تلك الملابسات كانت نتيجة ٢٠٢٠م أقل من حالة ١٩٩٥م، حيث فاز حسن وترا بالجولة الأولى بنسبة ٩٤,٢٧٪ من الأصوات المنتخِبة، ووصلت نسبة المشاركة إلى ٥٣,٩٠٪.

**خامسا:** أن المعارضة في حالة ١٩٩٥م ضمدت جراحها السياسية، ورتبت أوراقها وخاضت جميع الاستحقاقات السياسية (التشريعية، والبلدية) فأحرزت قدرًا من الانتصارات السياسية، والجدير بالذكر أن

(2) Stephen Smith, "Scrutin perturbé en Côte-d'Ivoire. Enjeu Unique de L'élection Présidentielle: le Taux de Participation," *Libération*, October 23, 1995, https://www.liberation.fr/planete/1995/10/23/scrutin-perturbe-en-cote-d-ivoire-enjeu-unique-de-l-election-presidentielle-le-taux-de-participation_146278

(3) Aude Mazoue and Sam Bradpiece, "Qui Sont Les Quatre Candidats À L'élection Présidentielle Ivoirienne?" *France 24*, September 9, 2020, https://www.france24.com/fr/20200929-qui-sont-les-quatre-candidats-%c3%a0-l-%c3%a9lection-pr%c3%a9sidentielle-ivoirienne.

(4) Stephen Smith, "Scrutin Perturbé en Côte-d'Ivoire."

الاستحقاقات السياسية القادمة تُعد مدخلًا سياسيًّا ودستوريًّا وآلية سلمية لإيجاد توازن سياسي في الحكم، بإمكان المعارضة أن تستعد لها[٥].

## انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٢٠م...

في يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م أجريت انتخابات رئاسة الجمهورية في كوت ديفوار، وكان يرأس البلد حينئذٍ الجنرال «روبرت غاي» (Robert Guei) فرشّح نفسه في الرئاسة، وأقصى أقوى أحزاب المعارضة، وكانت تتمثّل يومئذ في كل من الرئيس الحالي حسن وترا ( RDR ) و«بيديه» ( PDCI-RDA )، فاز فيها «غباغبو» بالجولة الأولى بنسبة ٥١٪ ووصلت نسبة المشاركة ٤٠٪[٦]، وحصل غريمه الجنرال «غاي» ٤٠٪[٧].

### فما علاقة الترابط بين حالة ٢٠٠٠م وحالة ٢٠٢٠م؟

**أولا:** أنه في حالة ٢٠٠٠م ساقت المحكمة العليا مجموعة من المسوغات القانونية التي لم تمكن بموجبها أقوى أطراف المعارضة (حسن وترا RDR وبيديه PDCI) من المشاركة في الانتخابات، ومن ثمّ كانت هناك مقاطعة من قبل الأحزاب التي أُقْصِيَت[٨]، بينما في حالة ٢٠٢٠م قدم المجلس الدستوري مسوغات قانونية، بموجبها لم تتمكن بعض المعارضة من المشاركة في الانتخابات؛ غير أن أقوى أطراف المعارضة (بيديه PDCI-RDA وأفينغيسان FPI) قُبِل ترشيحهما في انتخابات ٢٠٢٠م؛ لكنهما أَصَرَّا على فكرة المقاطعة والمضي قدمًا في منطق الرفض والمقاطعة[٩].

**ثانيا:** أن انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠م جاءت بعد انقلاب عسكري قاده الجنرال روبرت غاي في ٢٤ ديسمبر١٩٩٩م، بمعنى أن الدولة كانت في فترة انتقالية محضة سياسيًّا وبقيادة الجيش، وأن أهم مؤسسات الجمهورية (الرئاسة، البرلمان) كانت معطّلة، وفي ظل أوضاع أمنية عسكرية حادة، وانقسام اجتماعي سياسي عميق، في حين جاءت انتخابات الرئاسة ٢٠٢٠م خلال فترة رئاسية كاملة دستوريًّا، وبقيادة رئيس

(٥) انظر: حسان سيسي، «التحول الديمقراطي ومشكلة الاندماج والوحدة الوطنية في كوت ديفوار»، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، (مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا، الخرطوم السودان ٢٠١٨م). ص ١١٨-١١٩. ٢٤.

(6) "Côte d'Ivoire. Élection de Laurent Gbagbo à La Présidence et Fuite du Général Robert Gueï," *Encyclopædia Universalis*, October 27, 2000, https://www.universalis.fr/evenement/6-27-octobre-2000-election-de-laurent-gbagbo-a-la-presidence-et-fuite-du-general-robert-guei/.

(7) Françoise Kaudjhis-Offoumou, "Les Elections Ivoiriennes de l'An 2000," *Journal of African Elections* 1, no. 1 (2001):71–96, https://www.eisa.org/pdf/JAE1.1Offoumou.pdf.

(8) "Côte d'Ivoire. Élection de Laurent Gbagbo à la Présidence et Fuite du Général Robert Gueï."

(9) Hind Talha, "Présidentielle du 31 Octobre en Côte d'Ivoire: Voici la Liste des Candidats Officiels," *Yeclo*, August 10, 2020, https://www.yeclo.com/presidentielle-du-31-octobre-liste-des-candidats-officiels/

مدني منتخب، وتحت سريان فاعل لمؤسسات الجمهورية، وإن كانت هناك بعض الاضطرابات في بعض المناطق التي يسيطر عليها أنصار المعارضة.

**ثالثا:** من حيث الآليات والمداخل فالهيئة القضائية التي كانت مخوَّلة للحكم على شرعية المرشحين وأهليتهم قانونيًّا هي المحكمة العليا، وأما الجهة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات ٢٠٠٠م فكانت هي المفوضية القومية للانتخابات[١٠]، في حين نجد أنه في حالة ٢٠٢٠م أن الهيئة المخوَّلة للفصل في شرعية المرشحين هي المجلس الدستوري والجهة المخوّلة لتنظيم الانتخابات هي المفوضية المستقلة للانتخابات[١١]. وهذا يعني أن هناك تقدمًا في الديمقراطية، وسعيًا حثيثًا نحو نزاهة الانتخابات وبناء الثقة، من ثم قبول النتائج بصدر رحب، ودون تنشيط الانقسامات ولا ادعاء المظلومية.

**رابعا:** أن المعارضة في انتخابات ٢٠٠٠م نظرًا للجراح السياسية وأمور أخرى أهمها الضغوطات والتعقبات الأمنية لم تتمكّن من تنسيق الجهود والتوحد لتوظيف النضال ضد الجنرال الحاكم حينها، وحتى بعد فوز الرئيس غباغبو وما تلاها من أحداث مؤلمة، نادت المعارضة بإعادة الانتخابات ليشارك فيها الجميع دون إقصاء، لكنها لم تعلن أحاديًّا عن قيام فترة انتقالية، بينما نجد المعارضة سنة ٢٠٢٠م في ظل حكم رئيس منتخب ومستفيدة من الحريات التي كفلتها الحكومة، تمكنت من التجمع والتخطيط ومن ثمّ الإعلان عن العصيان المدني والمقاطعة وإطلاق فكرة «المرحلة الانتقالية» وحكومتها بقيادة الرئيس الأسبق هانري كونان بيديه.

**خامسا:** أن الإصرار على الرفض والمقاطعة وعدم الاعتراف بحكومة غباغبو سنة ٢٠٠٠م عمّقا الانقسام السياسي الاجتماعي، وأوجدا رخاوة في تماسك الجيش وتأثيرًا على جمهورية المؤسسة العسكرية الجمهورية، وزعزعةً داخل الأجهزة الأمنية كانت تبعاتها قيام حركات مسلحة في الشمال في ١٩ سبتمبر٢٠٠٢م، أما في حالة ٢٠٢٠م وحسب معطيات الوضع الراهن فإن إصرار المعارضة على الرفض والمقاطعة، والتعويل على العصيان المدني، وتعبئة الانقسامات، والتهديدات ومشروع المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية، قد يجر البلاد إلى منزلق يفرز حالات الأزمة الإيفوارية (٢٠٠٠-٢٠١١م) ولعله يدخل الوطن داخل قائمة المناطق الساخنة[١٢].

ومما يلاحظ على الإعلان وبعيدًا عن جميع المسوغات السياسية والمستندات القانونية فإنه لم يحدد مدة «للمرحلة الانتقالية»، وأنه جاء من قبل معارضة مدنية ليس لها غطاء سياسي متماسك تتحرك باسمه،

(10) Nicholas Phythian, "Cote d'Ivoire: Gueï Proclamé Vainqueur, Gbagbo conteste," October 24, 2000, https://www.sangonet.com/FichActuaInterAfric/Gueiproclameelu.html.

(11) Constitution de 2016, Présidence de la République de Cote d'Ivoire, no date, https://www.presidence.ci/constitution-de-2016/

(12) Sidi Yansané, "Côte d'Ivoire: l'Opposition annonce la création d'un Conseil national de transition," *RFI*, November 2, 2020, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20201102-c%C3%B4te-d-ivoire-opposition-annonce-cr%C3%A9ation-conseil-national-transition

ورجال سبقوا في إدارة الجمهورية، وبعضهم كانوا مرشحين في الانتخابات، في ظل وجود دولة كاملة الأركان، وحسب تجارب الدول في المراحل الانتقالية فإنها تُعلَن بعد الانقلابات العسكرية، وتؤيدها كيانات سياسية معارضة ومنظمة تحت غطاء ومسمى (مثال على ذلك الحالة المصرية سنة ٢٠١٣م وغطاء جبهة الإنقاذ)، أو الثورات الشعبية (الحالة السودانية ٢٠١٩م وغطاء إعلان قوى الحرية والتغيير)، أو ظروف أمنية اجتماعية غامضة (حالة دولة مالي ٢٠٢٠م وغطاء حركة M5) وغيرها كثير. وتحدد مدتها بشهور أو سنوات حسب إجماع الجهات المعنية، ومن هنا أثارت خطوة المعارضة وأسلوبها التصعيدي جدلًا فقهيًّا قانونيًّا، وحِسًّا أمنيًّا عسكريًّا، وقلقًا اجتماعيًّا نفسيًّا[١٣].

## انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٠م

في يوم الأحد ٣١ أكتوبر ٢٠١٠م أجريت انتخابات الرئاسة الجمهورية في كوت ديفوار وكان يرأس البلد حينئذٍ الرئيس لوران غباغبو، وشارك فيها كل من الرئيس الحالي حسن وترا (RDR) وبيديه (PDCI-RDA)، فكانت النتيجة في الجولة كالتالي: غباغبو ٣٨,٠٤٪، حسن وترا ٣٢,٠٧٪، بيديه ٢٤,٢٥٪، ووصلت نسبة المشاركة ٨٣,٣٠٪[١٤]. من هنا كان لزامًا تنظيم الجولة الثانية للحسم بين الأولَيْن؛ (حسن وترا وغباغبو)، ففي يوم الأحد ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م أجريت انتخابات الرئاسة في الجولة الثانية فكانت النتيجة كالتالي: حسن وترا ٥٤,١٠٪، لوران غباغبو ٤٥,٩٠٪، وصلت نسبة المشاركة ١,٨١٪[١٥].

### فما علاقة الترابط بين حالة ٢٠١٠م وحالة ٢٠٢٠م؟

**أولا:** أن انتخابات ٢٠١٠م جاءت ونظمت في ظرف استثنائي خاص، بمعنى أن الدولة كانت في حرب منذ ٢٠٠٢م وقسّمت الدولة واقعيًّا إلى قطرين؛ منطقة تسيطر عليها حكومة أبيدجان، ومنطقة تسيطر عليها حركات الكفاح المسلحة (FN)، وفي سبيل الخروج من الأزمة وقِّعت مجموعة من الاتفاقيات أشهرها اتفاقية لينـاس ماركوسيس ٢٠٠٣م بفرنسا، وآخرها اتفاقية واغودوغو السياسية APO ٢٠٠٧م بوركينافاسو[١٦].
**ثانيا:** أمنيًّا وعسكريًّا، وفي سبيل فرض أمر الواقع كان هناك قدر من التكافؤ بين قوات الحكومة بقيادة الرئيس غباغبو في مناطق سيطرة الحكومة، والقوات الجديدة بقيادة رئيس الوزراء الأسبق سوروغيوم في مناطق سيطرة الحركات المسلحة.

(١٣) من ملاحظات الباحث.
(14) "Resultats Definitifs de La Presidentielle 2010 Proclames: Le 2ème Tour Fixee au 21 Novembre 2010 Entre Laurent Gbagbo et Alassane Ouattara," November 6, 2010, http://www.gouv.ci/_actualite-article.php?recordID=1292&p=3
(١٥) حسان سيسي، مرجع سابق، ص. ١٥١-١٦١.
(١٦) حسان سيسي، مرجع سابق، ص. ١٤٤.

**ثالثا:** من حيث الآليات والمداخل فالهيئة القضائية التي كانت مخوّلة للحكم على شرعية المرشحين وأهليتهم قانونيًّا هي المجلس الدستوري، وأما الجهة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات سنة ٢٠١٠م هي المفوضية المستقلة للانتخابات، ووضعت هذه الآليات ضمانًا لنزاهة الانتخابات وإجراءها في أجواء السلام والهدوء[١٧]، وفتحت فرص المشاركة لجميع التجمعات والأحزاب السياسية دون استثناء، فكانت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وبكل المعايير، وكانت بداية حسنة لتصحيح مسار الديمقراطية الإيفوارية، غير أن نتائجها قوبلت برفض قاطع من الحكومة، فتعثرت الديمقراطية؛ مما أدى إلى قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص[١٨]، في حين نجد أنه في حالة ٢٠٢٠م أن الهيئة القضائية المخوّلة للفصل في شرعية المرشحين هي الجهاز القضائي نفسه «المجلس الدستوري» والجهة المخوّلة لتنظيم الانتخابات هي المفوضية نفسها «المفوضية المستقلة للانتخابات». فالمعارضة وبمقاطعتها للانتخابات، فهي التي ترفض النتيجة وتدعو أحاديًّا إلى مرحلة انتقالية، دون التفكير فيما يترتب على ذلك قانونيًّا وسياسًّيا.

**خامسا:** صحيح في حالة ٢٠١٠م أنه لما أصرّ غباغبو على عدم تسليم السلطة سِلمًا، أعلنت المعارضة (تحالف هوفيت من أجل الديمقراطية والسلام RHDP) حكومة خاصة، ذلك لأنها كانت قد شاركت في الانتخابات، وحصدت أغلبية الأصوات المنتخِبة، فكانت هي الفائزة، واعترفت بفوزها المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي...)، وكذا المؤسسات الإقليمية (المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا...)، والدول الكبرى (أمريكا وفرنسا...)، واتخذت فندق الخليج في أبيدجان مقرًّا لها، والأعمق مصداقيًّا في ذلك أنها لم يرد في بياناتها شيء اسمه «المرحلة الانتقالية». هذه الاعترافات عززت شرعية حكومة حسن وترا ومزيدًا من الثقة والانتصار سياسيًّا ودبلوماسيًّا وأمنيًّا وعسكريًّا وإعلاميًّا وشعبيًّا، أما في حالة ٢٠٢٠م فالمعارضة هي التي دعت إلى العصيان المدني، وقاطعت الانتخابات، رغم قبول ترشيح أقواها؛ مما أدى لاضطرابات اجتماعية، وقلاقل أمنية، كلها تجري في مناطق وجود أنصارها. ومع كل ذلك فهي التي أعلنت المرحلة الانتقالية دون اعتراف من أي مؤسسة دولية أو إقليمية[١٩].

إذن اعتمادًا على المعطيات السياسية التاريخية، لا يبدو أن ثمة مسوِّغًا يضفي شرعية ومصداقية على الإعلان وما حمله، وبالتالي فهي حكومة ولدت ميتة. ومن هنا وحرصًا على احترام مؤسسات الجمهورية وشرعيتها وحفاظًا على التماسك الداخلي والوحدة الوطنية، من خطوات الرشد أن يتحرك أصدقاء كوت ديفوار، ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة نفسها لتنظيم حوارات ومفاوضات لإقناع المعارضة وثنيِها

(17) "Le Chef De L'onuci Certifie La Victoire d u Candidat Alassane Ouattara," *ONUCI*, December 3, 2010, https://onuci.unmissions.org/le-chef-de-l'onuci-certifie-la-victoire-du-candidat-alassane-ouattara

(١٨) حسان سيسي، مرجع سابق، ص. ١٥١–١٦١.

(19) Sidi Yansané, "Côte D'ivoire: L'opposition Annonce la Création D'un Conseil National de Transition."

عن مواقفها، والكف عن مزايدات قد تعطّل مسار الديمقراطية ومؤسسات الجمهورية، وتحاول فرض أمر واقعي دون أي مسوّغ سياسي تاريخي[٢٠].

## ثانيا: المستندات القانونية والتشريعية

في يوم الاثنين ٢ نوفمبر ٢٠٢٠م أعلنت المعارضة عن قيام كيان جديد سمَّته بـــ«المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية»، وقدمت مسوّغات محاولة إضفاء شرعية عليه، منها: غياب السلطة التنفيذية وانتهاء مدة رئاسة السيد حسن وترا، وعدم إجراء انتخابات ذات مصداقية، وأن بقاء حسن وترا رئيسًا يعرض البلاد لحرب أهلية... وأنيطت بها مهمات يجب أن تقوم بها في الأيام القادمة، منها: تنظيم انتخابات رئاسية عادلة حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع، وتكوين حكومة في الأيام القادمة...[٢١].

يرى بعض الباحثين والمحللين السياسيين وأستاذة القانون أن هذا الإعلان عن المرحلة الانتقالية في ظل رئيس منتخب، وسريان فاعل لمؤسسات الدولة كفيلٌ لإثارة مزيد من تصعيد الأوضاع اجتماعيًّا وسياسيًّا، وأمنيًّا وعسكريًّا، وليس له سند قانوني يحتضنه ويسوّغه، فمثلاً: الاحتجاج بـــ«عدم إجراء انتخابات ذات مصداقية» قانونيًّا ليس له أي سند، طالما اعتمد المجلس الدستوري النتائج النهائية، وهي: حسن وترا بنسبة ٩٤,٢٧٪ من الأصوات المنتخِبة، ووصلت نسبة المشاركة إلى ٥٣,٩٠٪[٢٢].

ومعلوم أن المجلس الدستوري هي الهيئة القضائية في شؤون الانتخابيات، وأن قراراته نهائية وغير قابلة للطعن، ورد في الدستور المادة رقم ١٢٦: «المجلس الدستوري هي هيئة قضائية دستورية مستقلة ومحايدة... المجلس الدستوري هي الحَكَم في مراقبة انتخابات الرئاسة...»[٢٣]. وفي المادة رقم ١٢٧ وردت: «المجلس الدستوري تشرف وتفصل الحُكْم على الآتية: شرعية المرشَّحِين في انتخابات الرئاسة... المجلس الدستوري يعلن النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة...»[٢٤] وفي المادة رقم ١٣٨ وردت فيها: «قرارات المجلس الدستوري غير قابلة للطعن أو الرفض، وهي تُطبّق وجوبًا على السلطات العامة، وعلى جميع السلطات الإدارية، القضائية، العسكرية، وعلى كل الشخصيات الحسية والمعنوية»[٢٥].

---

(٢٠) من ملاحظات الباحث.

(21) David Gormezano and Meriem Amellal, "Présidentielle en Côte d'Ivoire: l'Opposition Veut Former 'un gouvernement de Transition," November 2, 2020, https://www.france24.com/fr/afrique/20201102-pr%C3%A9sidentielle-en-c%C3%B4te-d-ivoire-l-opposition-va-former-un-gouvernement-de-transition

(22) "Présidentielle 2020: le Conseil Constitutionnel Confirme la Réélection de Ouattara," *Abidjan.net*, November 9, 2020, https://news.abidjan.net/h/683375.html

(٢٣) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، ص. ٣٨، https://www.presidence.ci/constitution-de-2016/

(٢٤) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص. ٣٨.

(٢٥) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص. ٤٢.

أما بخصوص مسوغ: «انتهاء مدة رئاسة السيد حسن وترا»، فقد ورد في الدستور المادة رقم ٥٨: «بعد إعلان المجلس الدستوري النتائج النهائية فإن رئيس الجمهورية المنتخَب يقسم يمينًا دستوريًّا أمام المجلس الدستوري... واليمين الدستوري لرئيس الجمهورية المنتخب يكون في يوم الاثنين الثاني من شهر ديسمبر في السنة الخامسة ضمن الفترة الرئاسية لرئيس الجمهورية القائم»[٢٦] وفي المادة ٥٩: «سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية القائم مستمرة وسارية وتنقضي بأخذ الرئيس الجمهورية المنتخب أعماله»[٢٧]. وهذا يعني أن الرئيس وترا هو الرئيس الشرعي حتى يوم التنصيب في يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م، وهي شرعية مضمونة ومستمدّة من الدستور حتى لو كان الفائز هو رئيس آخر.

بخصوص مسوّغ «غياب السلطة التنفيذية» فإن المشرع الإيفواري كان سبّاقًا في هذا الشأن حيث رتّب وحدّد حالات وظروفًا إذا توافرت تُعَدُّ قانونيًّا أن السلطة التنفيذية غائبة ومنصبه خالٍ، وهي: حالة الموت، الاستقالة...، ومن أجل ضبط الأمور وحفاظًا على مؤسسات الجمهورية واحترام القوانين لم يترك الأمور سدى، بل وكّل تحديد تلك الحالات ومراقبته وإقراره يقينًا إلى المجلس الدستوري، ورد في المادة رقم ٦٢: «في حالة غياب رئاسة الجمهورية بسبب موت، استقالة، أيّما عائق، فإن نائب رئيس الجمهورية يصبح رئيسًا للجمهورية بكامل الحقوق والصلاحيات... والموانع المطلقة التي تجعل الرئيس عاجزًا عن أداء مهامه تحددها المجلس الدستوري على الفور... في حالة الموت أو الاستقالة أو عائق مطلق لنائب رئيس الجمهورية في وقت خلو منصب الرئاسة الجمهورية فإن صلاحيات رئيس الجمهورية تكون مخوّلة لرئيس الوزراء...»[٢٨].

إذن قانونيًّا وتشريعيًّا حتى لو فرضنا جدلاً أن ثمة غيابًا للسلطة التنفيذية فليست المعارضة هي المخولة لتحديد ذلك، وبالتالي فالمجلس الوطني للفترة الانتقالية ليس له ما يسوّغه.

لذلك فإن الحكومة اعتبرت الإعلان خطوة إلى التمرد وخيانة عظمى[٢٩]، ومنذ يوم الثلاثاء ٣ أكتوبر ٢٠٢٠م قدم وزير العدل وحقوق الإنسان دعوى قضائية ضد المعارضة وإعلانها، وفتح المدّعي العام مرافعات قضائية يوم الجمعة ٦ نوفمبر ٢٠٢٠م، وأن مدبريها يريدون انقلابًا بثوب مدني، يقول المدّعي العام: «يدخل ضمن العمل الإرهابي»، ويقول في مقطع آخر: «إن الهدف من المجلس الوطني للفترة الانتقالية CNT هو النيل من سلطة الدولة، من أجل انقلاب الجمهورية، وهي أعمال تمثّل عملاً إرهابيًّا، ومؤامرة ضد سلطة

(٢٦) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص. ١٦–١٧.

(٢٧) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص. ١٧.

(٢٨) الدستور الإيفواري المعدل لعام ٢٠١٦م، مرجع سابق، ص. ١٨.

(29) Jeanine Fankam, "Côte d'Ivoire: Pascal Affi N'Guessan Arrêté," *MSN*, November 9, 2020, https://www.msn.com/fr-xl/afrique-centre-et-est/other/côte-d-ivoire-pascal-affi-n-guessan-arrêté/ar-BB1aPOEc

الدولة، وكمال وحدة ترابه»، «وقيادات المعارضة هربوا وهناك بحث جارٍ عنهم»[٣٠]. ومما يعزز الاتهامات المساقَة من قبل المدعي العام أن السيد رئيس الوزراء الأسبق سورو غيوم وهو طرف من المعارضة أدلى بتصريحات اعتبرت في بعض القراءات أنه تكملة عملية للإعلان عن التمرد، يقول سورو غيوم: «... أطلب منكم أيها الجنود، والملازمون، والضباط، وكبار الضباط والجنرالات لجيشنا أن تنظروا إلى أنفسكم وإلى ضميركم، وتتحركوا من أجل وقف الاعتداء على الأنفس، وتتحركوا حفاظًا لبلدنا من الاقتتال بين القبائل، وتتحركوا من أجل إعادة السلام والإجماع الوطني، وتتحركوا من أجل إعادة رسالة دستورنا المتمثَّلة في المجد والشرف». «حسن وترا قضى فترتين رئاسيتين والأخيرتين»، «لن يكون بمقدوره أن يقوم ويمارس مهمة الرئيس أيضا»[٣١]. هذه التصريحات وما أوحت إليها من معان ودلالات أمنية عسكرية، سياسية اجتماعية، وما حملت من أساليب، كفيلة لتعزيز موقف الحكومة بأن المعارضة تريد الالتفاف على الشرعية الدستورية ومن قلب الحكم[٣٢].

منذ يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر ٢٠٢٠م وُضِع الرئيس بيديه في الإقامة الجبرية، وهناك ملاحقات قضائية أمنية ضد المعارضة بسبب الإعلان، لكن في خطوة التهدئة أعلن الرئيس وترا يوم الاثنين ٩ نوفمبر٢٠٢٠م خلال خطابه للشعب بمناسبة فوزه بالرئاسة رغبته في الحوار والتفاهم مع رئيس المعارضة الذي أطلق عليه «أخي الكبير» هانري كوناني بيديه «حوار جاد وشامل في إطار الشرعية الدستورية»[٣٣]. وتتواصل المواجهات والعنف في عدد من المدن الإيفوارية منذ ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م، كانت نتيجتها ٨٥ قتيلاً، و٤٨٤ جريحًا، و٢٢٥ فردًا استُجْوِبوا، و١٧٦ أُدينوا، و٤٥ أُطْلِق سراحهم مؤقتًا بضمانات[٣٤].

(30) Vincent Duhem, "Côte d'Ivoire: 'Terrorisme, 'coplot' … Ce Que Le Procureur Reproche Aux Opposants," *Jeune Afrique*, November 6, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1070575/politique/cote-divoire-terrorisme-complot-ce-que-le-procureur-reproche-aux-opposants/

(31) Benjamin Roger, "Cote d'Ivoire: Guillaum Soro appelle l'armée à 'agir' face à Alassane Ouattara," *Jeune Afrique*, November 4, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1069363/politique/cote-divoire-guillaume-soro-appelle-larmee-a-agir-face-a-alassane-ouattara/

(32) Cyril Bensimon, "Cô Alassane Ouattara annoncé vainqueur de l'election présidentelle, *Le Monde*, November 3, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/11/03/cote-d-ivoire-alassane-ouattara-annonce-vainqueur-de-l-election-presidentielle_6058284_3212.html

(33) "Déscripation de la situation sociopolitique: Henri Konan Bédié et Alassane Ouattara ont échangé ce mercredi au golf hôtel," *Abidjan.net*, November 11, 2020, https://news.abidjan.net/h/683504.html

(34) "Côte d'Ivoire: 85 Mort et 484 Blessés Dans les Violances Électorales," *Senalioune*, November 12, 2020, https://senalioune.com/cote-divoire-85-morts-et-484-blesses-dans-les-violences-electorales-officiel/

## الخاتمة

إن الإعلان عن المجلس الوطني للفترة الانتقالية ليس له سوابق سياسية تاريخية تسوّغه، ولا سندات قانونية تشريعية مما يعززه، ومن جانب آخر فهي خطوة كفيلة لتعثّر الديمقراطية الإيفوارية وإحداث خلل في مسارها، وقد يضعف المعارضة سياسيًّا ودبلوماسيًّا، ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الإقليمي والدولي، واجتماعيًّا يجعل الوضع متوترًا وقابلاً للتفاعل مع كل الشائعات وإن كان على حساب السلام والتعايش السلمي، لأن أنصار النظام الحاكم أيضًا لن يكونوا أقلّ جهوزية للدفاع عن حكم في مهده الأول، ويجعل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية أمام تحدّ أمني عسكري، وفي حالة تأهب قصوى، وضغط متزايد؛ حمايةً للشرعية الدستورية، وحفاظًا على أمن المواطنين وممتلكاتهم وحماية لوحدة أرض الوطن كاملة.

لذلك فإن الخيار الحفظ على مكتسبات السلام والإنجازات الاقتصادية والتنموية هو فتح قنوات التواصل وإعادة بناء الثقة، وقبول الحوارات وإيجاد صيغ توافقية للخلافات والمسائل العالقة، وهو خيار تفاؤلي ويباركه عدد غير قليل من الباحثين والمراقبين والحقوقيين ونشطاء السلام، لكن يبدو من خلال الملاحظة والمعايشة أن الأزمة الإيفوارية معقدة ومتشعبة، وبالتالي فالوضع الراهن مفتوح على جميع الاحتمالات، فهل هناك مساعٍ حميدة للتقارب بين الإخوة الفرقاء؟

# انعكاسات أزمة سد النهضة على السياسة المصرية والإثيوبية تجاه القرن الإفريقي

**محمد عبدالهادي صاوي** - باحث في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

**كانت تحذيرات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول إمكانية قيام مصر بعمل عسكري تجاه سد النهضة الإثيوبي، خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م - بمثابة الحجر في مياه العملية التفاوضية الراكدة، حول النقاط الخلافية بين الأطراف الثلاثة، فعلى إثر ذلك تسارعت التحليلات القائلة بأن الأمر يمكن وصفه ضوءًا أخضرَ أمريكيًّا للدولة المصرية من أجل القيام بعمل عسكري لإيقاف هذا التعنت الإثيوبي أثناء عملية التفاوض[١].**

**كما أنه وبعد الجولات التفاوضية التي توقفت منذ نهاية أغسطس الماضي دون التوصل إلى اتفاق حيال المقترحات السودانية والمصرية المتعلقة بآلية ملء وتشغيل سد النهضة، على الرغم من ملء إثيوبيا بصفة منفردة للمرحلة الأولى من عملية التخزين في بحيرة السد، وهو الأمر الذي يخالف نصوص إعلان المبادئ الذي وُقِّعَ بين الدول الثلاث في مارس ٢٠١٥م[٢] - دعت جنوب إفريقيا إلى استئناف المفاوضات الثلاثية بين وزراء الخارجية والري في السودان ومصر وإثيوبيا برعاية الاتحاد الإفريقي بدءاً من الثلاثاء ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠م، لكن هذه المفاوضات لم تستمر طويلاً، وانتهت كسابقتها دون التوصل إلى أي اتفاقات حول المسائل الخلافية[٣].**

**على هذا النحو فإن هذه الورقة البحثية تحاول الإجابة على تساؤل رئيس يتمثل في إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أزمة سد النهضة وتعثر المفاوضات في توازنات القوى في منطقة القرن الإفريقي؟ حيث تمثل منطقة القرن الإفريقي أحد أكثر المناطق أهمية لدوائر حركة كل من مصر وإثيوبيا**

(١) «ترامب ينتقد إثيوبيا بخصوص سد النهضة ويقول إن مصر قد «ينتهي بها الأمر إلى تفجيره»»، فرانس ٢٤، (٢٤، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/9eQO6

(٢) «سد النهضة: مصر والسودان وإثيوبيا تستأنف المفاوضات بعد تحذير دونالد ترامب من تسبب الأزمة في عمل عسكري،» BBC عربي، (٢٧، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/df6yL

(٣) «اجتماعات جديدة لبحث سبل استئناف مفاوضات سد النهضة،» Sky news عربية، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/KO2lk

**والسودان -أطراف أزمة سد النهضة-، فهذه المنطقة تحظى بأهمية لإثيوبيا والسودان؛ نظراً لاعتبارات التلاصق الجغرافي، أما مصر فيتعلق الأمر بأمن البحر الأحمر وخليج عدن، فضلاً عن الروابط التاريخية والثقافية وهو ما تشترك فيه مصر والسودان معاً.**

**وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية الأخرى، أولها: ما الأهمية التي تحظى بها منطقة القرن الإفريقي لكلٍّ من مصر وإثيوبيا؟، ثانيها: كيف تتحرك إثيوبيا ومصر لأجل تحقق مصالحهما في المنطقة؟، ثالثها: هل من مدخل تعاوني يمكن يؤثر في مستقبل القرن الإفريقي في ظل هذه الحالة من الاستقطاب التي تمارسها كل من مصر وإثيوبيا تجاه دول القرن الإفريقي، ويحقق في الوقت ذاته مصالح الطرفين في مفاوضات سد النهضة؟**

## أولاً: المصالح المصرية والإثيوبية في منطقة القرن الإفريقي

### • المصالح المصرية في القرن الإفريقي

١- الحفاظ على حقوق مصر المائية التاريخية في مياه نهر النيل، التي كفلتها الاتفاقات التي أُبْرِمَت بين مصر ودول حوض النيل، سواء بين مصر ودولة أخرى منفردة، أو بين مصر وبعض دول الحوض، وسواء كانت هذه الاتفاقات في مرحلة ما قبل التحرر والحصول على الاستقلال، مثل اتفاقية ١٩٠٢، ١٩٠٦، ١٩٢٩، ١٩٥٩م، أو اتفاقيات أُبرمت عقب الحصول على الاستقلال من الاحتلال، كاتفاقية ١٩٩١، ١٩٩٣م، إعلان المبادئ ٢٠١٥م.

فجميع هذه الاتفاقات تحتوي على نصوص تتعلق باستخدام مياه النيل في غير أغراض الملاحة استخدامًا لا يترتب عليه أي ضرر لأي دولة من دول الحوض لا سيما مصر والسودان باعتبارهم دول المصب(٤).

٢- أمن الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، ففي التقرير الذي أصدره المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري يظهر زيادة في حركة الملاحة بقناة السويس، فخلال عام ٢٠١٩م سجلت حركة الملاحة في القناة عبور ١٨٨٨٠ سفينة مقابل ١٨١٧٤ عام ٢٠١٨م، فضلاً عن الزيادة في حصيلة الإيرادات المحققة من القناة فبينما كانت ٥,٧ مليار دولار ٢٠١٨م ارتفعت إلى ٥,٨ عام ٢٠١٩م، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن المركز الإعلامي لهيئة قناة السويس(٥).

بذلك فإن انتشار جرائم القرصنة في البحر الأحمر من شأنه أن ينعكس سلبًا على الإيرادات المتوقعة لقناة السويس، خاصة في ظل التوجه الذي تتبناه مصر من إقامة مشروعات لوجيستية على ضفتي القناة استفادة

(٤) «حقوق مصر التاريخية في مياه النيل،» الهيئة العامة للاستعلامات، (١، مارس، ٢٠١١م)، متاح على الرابط: https://cutt.us/3Zhk

(٥) «قناة السويس تحقق أعلى إيرادات في تاريخها في عام ٢٠١٩م،» المركز الإعلامي لهيئة قناة السويس، (٨، يناير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/jkIrK

من السفن المارة عبرها، كمشروع قناة السويس الجديدة بهدف تقليل زمن عبور السفن بالقناة، من خلال خفض فترات التوقف في مناطق الانتظار البحري[٦].

٣- ملء الفراغ الذي خلفته حقبة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١م في المنطقة، فمنذ العقد الأخير من القرن العشرين تواجه الدولة المصرية أزمة تراجع الدور مع مرور الوقت في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل، نتاج الإهمال والترك الذي تعرضت له هذه المنطقة في دوائر السياسة الخارجية المصرية، خاصة بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس مبارك.

هذا الفراغ جاء نتاج مجموعة من الأخطاء التي يمكن إجمالها في عدم وضع تصور جديد يمكن أن يكون مدخلاً جديداً لدول القارة الإفريقية بصفة عامة ودول القرن الإفريقي بصفة خاصة، غير ذلك القائم على دعم حركات التحرر في الدول الإفريقية، ذلك أن انتهاء حقبة الحرب الباردة قد أفرز قضايا وأوضاعًا تختلف اختلافًا كاملاً عن حقبة التنافس الأمريكي السوفيتي، كقضايا التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة، فضلاً عن التحديات الأمنية التي تقتضي تكتلات إقليمية وهو الأمر الذي فشلت الدولة المصرية في تحقيقه على مستوى دول حوض النيل أو على مستوى القرن الإفريقي[٧].

### • المصالح الإثيوبية في القرن الإفريقي

١- الوصول إلى البحر الأحمر والتخلص من عقدة الدولة الحبيسة، إذ لا يمكن لإثيوبيا الوصول إلى مياه البحر الأحمر إلا من خلال دول الجوار، وأهم هذه الدول جيبوتي وكذلك إريتريا والصومال ، طول الحدود الأولى ٣٤٩ كيلو مترًا، ومع الثانية ٩١٢ كيلو مترًا، أما حدودها مع الدولة الثالثة ١٦٠٠ كيلومتر[٨].

هذه الرغبة تظهر بوجهٍ جلي عند النظر في قرار البرلمان الإثيوبي بالمصادقة على مشروع قانون يعيد بناء القوات البحرية الإثيوبية، التي كانت قد تدمرت عقب حصول إريتريا على الاستقلال، فضلاً عن ذلك الاتفاق الذي وقعته إثيوبيا مع فرنسا في ١٤ مارس ٢٠١٩م، والذي بمقتضاه تساعد فرنسا إثيوبيا في إعادة بناء قوتها البحرية، ويرى البعض أن هناك علاقة بين الزيارة التي قام بها آبي أحمد إلى جيبوتي في أكتوبر ٢٠١٩م والإعلان عن استضافة جيبوتي القاعدة البحرية الإثيوبية المقرر إقامتها في جيبوتي[٩].

---

(٦) قناة السويس الجديدة، المركز الإعلامي لهيئة قناة السويس، متاح على الرابط التالي:
https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/SuezCanal/Pages/NewSuezCanal.aspx

(٧) محمود أبو العينين، «الأخطاء السبعة للسياسة المصرية تجاه إفريقيا»، وخاصة دول حوض النيل منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣، المركز الديمقراطي العربي، (١٢، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/CDzbL

(٨) إثيوبيا، قراءات إفريقية، متاح على الرابط: https://cutt.us/SjRsH

(٩) نور الدين، «اتفاق عسكري إثيوبي فرنسي لإنشاء بحرية إثيوبية!»، الدفاع العربي، (١٤، مارس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٥، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/2pNOw.

علاوة على ما سبق، فقد وقعت إثيوبيا عددًا من الاتفاقيات مع الدول المجاورة، وهي ذات صلة بتعزيز قدرة إثيوبيا على النفاذ إلى البحر الأحمر مثل الصومال وجيبوتي وكينيا والسودان، كما أن التقارب الإثيوبي الإريتري سوف يكون له دور كبير في هذا الشأن[١٠].

٢- الاستفادة من الموارد المائية حيث تعد إثيوبيا الدولة الأهم في حوض نهر النيل من حيث الإسهام المائي في حوض النهر، فهي تسهم بحوالي ٨٥٪ من المياه التي تصل إلى مصر، وهو ما يدفعها باستمرار إلى المطالبة بإعادة توزيع المياه وفق إسهام كل دولة في مجرى النهر، لكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذا المبدأ الذي تحاول إثيوبيا الاستناد إليه قد رُفِض، عندما طرحته إثيوبيا كأحد العوامل التي يجب الركون إليها في تحديد الاستخدام العادل والمعقول للأنهار، في مباحثات قواعد هلسنكي ١٩٦٦م[١١].

لذلك تسعى جاهدة إلى الاستفادة من هذا المورد الذي يمكن أن يكون أداة إثيوبية من أجل تحقيق التقارب مع دول الجوار، كما يمكن ألا يتوقف الأمر إلى حد التقارب بل يمكن أن يصل إلى القيادة، وهو الأمر الذي تسعى إثيوبيا للوصول إليه من خلال سد النهضة الذي يعد أكبر السدود على نهر النيل، من حيث مساحة تخزينية تصل إلى ٧٤ مترًا مكعبًا، علاوة على قدرة على توليد الكهرباء نحو ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ميجاواط، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما تولده محطة سد أسوان الكهرمائية، وتبلغ تكلفة إنشاء هذا السد حوالي ٥ مليارات دولار، بذلك فإن إثيوبيا يمكن أن تكون مركزًا للطاقة لدول الجوار مستفيدة من هذا المشروع الضخم[١٢].

٣- تقديم نفسها للقوى المتنافسة على النفوذ في المنطقة على أنها الشريك الأهم والأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه سواء في تنفيذ إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة أو في الحفاظ عليها كما هي، وسواء كانت فيما يتعلق بترتيبات أمنية في ما يخص مواجهة الإرهاب أو غير ذلك.

## ثانياً: سياسات مصر وإثيوبيا تجاه دول القرن الإفريقي

١- السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الإفريقي تتحرك في مسارين؛ أولهما توطيد العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، ففيما يخص جنوب السودان زار كلٌ من رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس

(١٠) أحمد عسكر، «تعاظم الدور: قاعدة إثيوبيا البحرية.. قراءة في الدوافع والمآلات»، قراءات إفريقية، تقدير موقف، (١١، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٥، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/3QPOi

(١١) محمد شوقي عبدالعال عناني، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥م)، ص.٢٠٩.

(١٢) مصطفى محمود عبدالله، «الدور الإثيوبي الجديد ومقوماته في القرن الإفريقي»، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠، يوليو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٥، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/xHAGK

كامل ووزيرة الصحة المصرية عاصمةَ جنوب السودان جوبا، شهدت هذه الزيارة افتتاح المركز الطبي المصري في العاصمة جوبا، فضلاً عن تعهد الوزير هالة زايد وزيرة الصحة المصرية بتعزيز التعاون في المجال الطبي وخاصة في مجال مواجهة الفيروسات، كفيروس بي وفيروس سي وكورونا.

كما شهدت الزيارة كذلك تسليم رئيس المخابرات العامة المصرية رسالة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لنظيره الجنوب سوداني يؤكد فيها قوةَ ومتانة العلاقة بين البلدين(١٣).

أما فيما يخص إريتريا، فقد شهدت القاهرة مباحثات بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره الإريتري أسياس أفورقي، في السابع من يوليو ٢٠٢٠م، أعرب خلالها أفورقي عن رغبة إريتريا في تطوير العلاقات الثنائية في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة ما يتعلق بأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وكذلك في قضية سد النهضة، الأمر الذي يحمل معانيَ تستند إلى إمكانية وجود تنسيق بين القاهرة وأسمرة لإحداث تغير في توازنات الإقليم في ملف المياه استفادة من صفة المراقب التي تتمتع بها إريتريا إذا ما دعمت الموقف المصري(١٤).

أما السودان باعتبارها أحد الفواعل في الأزمة المتعلقة بسد النهضة فقد تأثر سلبًا جراء تخزين إثيوبيا حوالي ٤,٩ مليار متر مكعب من المياه، إذ تسبب ذلك في نقص الكهرباء من سد الروصيرص وسدس سنار، فضلاً عن انخفاض المياه في النيل الأزرق، فتساؤل السودان عما ستؤول إليه الأوضاع عندما تخزن إثيوبيا في الفيضان القادم يوليو ٢٠٢١م ما يقرب من ١٣ مليار متر مكعب بصفة منفردة دون تنسيق الأمر مع مصر والسودان مخالفة بذلك نصوص إعلان المبادئ – أصبح دافعاً قوياً للتنسيق في المواقف والرؤى بين مصر والسودان لاعتبارات المصلحة، فضلاً عن التراكمات والاعتبارات التاريخية والثقافية بين البلدين.(١٥)

أما المسار الثاني فيتمثل في التحرك في إطار إقليمي من خلال مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، حيث شهدت المملكة العربية السعودية في السادس من يناير ٢٠٢٠م توقيع ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كانت البداية عندما اقترحت المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠١٨م إنشاء تجمع لدول البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حضر الاجتماع حينها سبع دول هم المملكة العربية السعودية ومصر وجيبوتي والصومال والسودان واليمن والأردن، وفي مارس ٢٠١٩م دعت مصر إلى اجتماع من أجل تقييم المقترحات والمبادرات بشأن هذا

(١٣) رئيس المخابرات المصرية يزور جنوب السودان ويحمل رسالة من السيسي إلى سيلفاكير، RT، (١٢، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/xYs82

(١٤) هبه البشبشي، «تقارب إريتري مصري في مواجهة تدخلا ت تركيا وقطر في القرن الإفريقي»، العرب، العدد ١١٧٠٤، (٧، يوليو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/UhjilRu

(١٥) بهاء الدين عياد، «تعليق مفاوضات سد النهضة يفتح باب التنسيق بين مصر والسودان»، Independent Arabia، (١٣، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/IfAPe

الأمر، حيث شارك في هذا الاجتماع عسكريون ودبلوماسيون من الدول السبعة، ثم انضمت بعد ذلك إريتريا للمجلس عند التوقيع على الميثاق، وقد أُتُّفِق على إحالة الاتفاق إلى تصديق قادة الدول عليه في اجتماع يدعو له الملك سلمان في وقت لاحق[١٦].

٢- السياسة الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي

اتسمت هذه السياسة بسمات عديدة، أولها تصفير المشكلات مع دول الجوار خاصة الحدودية منها، إذ اتجهت إثيوبيا منذ تولي آبي أحمد نحو إنهاء النزاع الحدودي مع إريتريا من خلال توقيع اتفاق سلام في التاسع من يوليو ٢٠١٨م بجهود المملكة العربية السعودية، وقد مثلت هذه الخطوة نقطة مفصلية في توازنات المنطقة، حيث أنهت حرباً حدودية استمرت قرابة العقدين، وكانت حجر عثرة في طريق تحقيق الاستقرار في المنطقة[١٧].

كذلك الحال فيما يتعلق بالصومال، حيث شهد تاريخ العلاقات بين البلدين وجود حروب طاحنة كان أشدها خطورة عام ١٩٧٧م، من حيث حجم الخسائر المادية والبشرية، إلا أن قدوم آبي أحمد وزيارته المفاجئة للصومال، ليصبح أول رئيس وزراء إثيوبي يُقْدِم على مثل هذه الخطوة، كما أكد ضرورة وأهمية تجاوز أخطاء السابقين[١٨].

إلا أنه من الضروري في هذا الصدد، الملاحظة أن هذا التقارب الإثيوبي مع بعض الدول الحدودية قد أثار حفيظة قوى داخلية ودولاً أخرى حدودية، أما القوى الداخلية فهم قومية التيجراي التي كانت تحكم منذ مطلع التسعينيات، إذ إن تحقيق هذا السلام يترتب عليه أن يعطي التيجراي جزءًا من إقليمه لإريتريا[١٩]، كذلك فإن جيبوتي تخشى هي الأخرى أن يؤثر هذا التقارب على الاستخدام الإثيوبي لموانئها، حيث كان ميناء جيبوتي معبراً لما يقارب ٩٠٪ من صادرات وواردات إثيوبيا[٢٠].

ثاني هذه السمات ممارسة دور إقليمي في المنطقة، فقد تدخلت إثيوبيا من أجل تحقيق تقارب في وجهات النظر بين الصومال وكينيا فيما يخص النزاع الحدودي البحري منذ ٢٠٠٩م، والذي على أثره تقدمت

---

(١٦) مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن خطوة إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٨ ، يناير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/dkhKm

(١٧) هاشم علي حامد محمد، «زيارة «تاريخية» للرئيس الإريتري إلى إثيوبيا»، Independent Arabia، (١٤، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/IOiuO

(١٨) الشافعي ابتدون، «إثيوبيا المتغيرات الإستراتيجية ومستقبل القرن الإفريقي»، مركز الجزيرة للدراسات، (٨، يوليو، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ١، نوفمبر،٢٠٢٠م، https://cutt.us/VMkn

(١٩) محمد عبدالكريم، «إثيوبيا وشبح التفكك نحو السيناريو اليوغسلافي»، ذات مصر، (٩، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، نوفمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/peWFy

(٢٠) حسن إدريس، «تداعيات سلام القرن الإفريقي وتأثيراته على سد النهضة الإثيوبي.. موقف كل من إريتريا وجيبوتي»، مجلة: متابعات إفريقية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد (٢)، مايو ٢٠٢٠م)، ص. ٥٦. الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.kfcris.com/ar/view/post/283

إثيوبيا بشكوى ضد كينيا لمحكمة العدل الدولية منذ ٢٠١٥م، لكن آبي أحمد استطاع إحداث انفراجة في الأزمة بعدما استضافت إثيوبيا طرفي النزاع في مارس ٢٠١٩م، فترتب على ذلك زيارة فرجامو لكينيا في نوفمبر ٢٠١٩م[٢١].

كذلك محاولة إثيوبيا الضغط على جمهورية صوماليلاند للتحاور مع الصومال، حيث تسربت أنباء عن لقاء جمع بين رئيس جمهورية صوماليلاند موسى بيجي، ورئيس الحكومة الصومالية فرماجو في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، على هامش القمة الإفريقية التي عقدت في منتصف فبراير ٢٠٢٠م، إذْ أتت زيارة بيجي بناء على دعوة آبي أحمد[٢٢].

فضلاً عما سبق، فإن التحركات التي قام بها آبي أحمد قد مهدت الطريق أمام مبادرة القرن الإفريقي بين خمس دول، وهي إثيوبيا، الصومال، كينيا، جيبوتي، إريتريا، حيث اجتمع وزراء المالية للدول الخمسة في جيبوتي في فبراير ٢٠٢٠م، لمناقشة سبل تعزيز التعاون والتكامل فيما بينهم، الأمر الذي شكل نقلة نوعية في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، أهمها التنافس الدولي المتزايد[٢٣].

## ثالثاً: مقترحات للتعاون بين البلدين

عند النظر إلى طبيعة مصالح كلٍّ من مصر وإثيوبيا وتصنيف هذه المصالح وفقا لدرجة أهميتها، نجد أن أكثر هذه المصالح أهمية هو الهدف المصري المتعلق بالحفاظ على حقوق مصر المائية في مياه النيل، فالمصريون يعتمدون على مياه النيل بنسبة تتجاوز ٩٠٪ من الاحتياج المائي لهم، في الوقت ذاته فإن الدولة المصرية تعاني حالة الفقر المائي الذي يشكل تهديداً لأمنها القومي.

لذا يقع على الدولة المصرية أن تبادر في تقديم ما يمكن تسميته بأطروحات للمنفعة المتبادلة، فإذا حققت الدولة المصرية المصلحة الإثيوبية الأهم في منطقة القرن الإفريقي، والتي تتمثل في الرغبة في الوصول إلى البحر والتخلص من عقدة الدولة الحبيسة، كما سلف الذكر يمكن حينها لإثيوبيا أن تبدي قدراً من المرونة الفعلية في مفاوضات سد النهضة، فيتحقق لكلا الطرفين مصالحه في المنطقة بأسلوب يبتعد عن أسس المعادلات الصفرية لهذه الأزمة، التي لا يثمر استمرارها إلا أشواكًا في طريق التعاون المستقبلي[٢٤].

---

(٢١) الشافعي ابتدون، مرجع سابق

(٢٢) محمود محمد حسن عبدي، «إثيوبيا تضغط على صوماليلاند للتحاور مع الصومال»، Independent Arabia، (٢٢، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/XEHu3

(٢٣) أحمد عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي»، قراءات إفريقية، تقدير موقف، (١٥، يوليو،٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/aFVdx

(٢٤) محمد السبيطلي، «أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الإفريقي»، مجلة: متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد (٢)، مايو ٢٠٢٠م)، ص. ٦. الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.kfcris.com/ar/view/post/283 .

ومن بين هذه الاقتراحات التي يمكن للدولة المصرية أن تقدمها إلى إثيوبيا، أولاً دعم إشراك إثيوبيا في مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، إذ إن غياب إثيوبيا عن هذا الكيان الذي يهدف بوجهٍ أو بآخر إلى تنظيم إدارة الموانئ الواقعة في منطقة القرن الإفريقي، كذلك مواجهة النفوذ المتزايد لقوى مناوئة لمصر والمملكة العربية السعودية كتركيا وإيران وإسرائيل في المنطقة - يمكن أن يشكل تحديًا لنجاعة وقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها[٢٥].

حيث إن إثيوبيا ليس لديها أي غضاضة في التحالف مع أي من هذه القوى لأجل تقويض النفوذ المصري في المنطقة بوجه عام، إذا ما حاولت مصر تهميش هذا الوجود الإثيوبي بحكم الترابط المصلحي، علاوة على الاعتبارات الجغرافية والتاريخية مع دول الجوار[٢٦].

الأمر الذي تجسد في زيارة آبي أحمد لإسرائيل في مطلع سبتمبر ٢٠١٩م من أجل تقوية التعاون الأمني بين الطرفين، فضلاً عن التقارير التي أوضحت في منتصف عام ٢٠١٩م عن قيام شركات عسكرية إسرائيلية ببناء منظومة دفاع جوي لحماية سد النهضة بدون أي تنسيق مسبق مع القاهرة[٢٧].

بذلك فإن دعم مصر لوجود إثيوبيا في المنظمة الحديثة التكوين يحقق لها هدفين؛ الأول إبعاد إثيوبيا عن التحالفات التي يمكن أن يكون لها تهديد حقيقي لأمن مصر القومي، والثاني يمكن أن يسهم في فتح أبواب جديدة للتعاون والتضامن في عملية تأمين التجارة الدولية العابرة للبحر الأحمر، ومن ثم تسهيل عملية التفاوض المتعثرة منذ ما يشارف على عقد من الزمن[٢٨].

ثاني هذه المقترحات إنهاء عملية الاحتكار للموانئ التي تمارسها بعض دول الجوار الإثيوبي عليها جراء عدم قدرتها للوصول إلى البحر إلا من خلالها، إذ تستطيع الدولة المصرية أن تدعم إثيوبيا في هذا الصدد من خلال تدعيم النقل البري والنهري مع إثيوبيا لتسهيل عملية وصولها إلى البحر المتوسط مباشرة دون الحاجة إلى اللجوء إلى موانئ دول الجوار.

حيث إن الدولة المصرية يمكنها أن تسلك مسارات، أولها خطوط السكك الحديدة، فقد أعلن وزير النقل المصري عن تدشين خط سكة حديد يربط بين مصر والسودان، بطول حوالي ٦٠٠ كيلو متر، لذا يمكن للدولة المصرية أن تقترح على الجانب الإثيوبي استكمال الخط للوصول إلى أديس أبابا، بما

---

(٢٥) حمدي عبدالرحمن، «رؤى متباينة تحالف البحر الأحمر وإحياء مفهوم «الأفرابيا»، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، (١٢، يناير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/LfKaF

(٢٦) محمد عبد الكريم، «مسرح تفاعلات دولية كيف يمكن إدارة أزمة موانئ القرن الإفريقي؟»، مركز الإنذار المبكر، (١٥، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/3BK0e

(٢٧) محمد عبدالكريم، المرجع السابق

(٢٨) محمد السبيطلي، مرجع سابق. https://www.kfcris.com/ar/view/post/283

يسهم في إحداث تحول نوعي في وسائل المواصلات البينية بين دول حوض النيل، خاصة مصر والسودان وإثيوبيا[٢٩].

ثاني هذه المسارات الطرق البرية، حيث أعلنت الدولة المصرية عن مشروع القاهرة كيب تاون عام ٢٠١٩م، بطول حوالي ٩٧٠٠ كيلو متر، يمر عبر تسع دول من بينها إثيوبيا، ويُنَفَّذ الآن محور القاهرة أرقين[٣٠].

أما المسار الثالث فهو النقل النهري، حيث إن نهر النيل يربط إثيوبيا بالبحر المتوسط، فضلاً عن استخدام مصر والسودان لجزء من النهر في هذا النقل، كما تبلغ المسافة بين أثيوبيا والبحر المتوسط ما يقارب ٦٦٥٠ كيلو مترًا[٣١].

## خاتمة

نخلص مما سبق إلى أن هناك إمكانية لوجود روابط للتعاون بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة ومياه النيل، فبدلاً من استخدام إثيوبيا لمنطقة القرن الإفريقي لخلق حزام أمني لحماية سد النهضة، ومحاولة مصر في الوقت ذاته تطويق إثيوبيا بحلفاء يشكلون ضغطًا على إثيوبيا، إذا ما أمعنا النظر في أبعاد الجغرافية السياسية المتعلقة بكون الدولة الإثيوبية حبيسة، وقدرتها على الوصول إلى البحر محدودة، خاصة في ظل الخلافات الحدودية مع دول الجوار، الأمر الذي يلقي بظلال سيئة على قدرتها على تطوير قواتها البحرية. لذلك يمكن للدولة المصرية أن تعمل بأسلوب جدي من أجل تمكين إثيوبيا من هذا الهدف، وفي مقابل ذلك تظهر إثيوبيا قدراً من التفهم لخطورة وكارثية الوضع إذا ما استمرت في هذا التعنت والرفض للمقترحات التي تقدمها مصر لأجل التوصل لحل يحقق مصالح الأطراف الثلاثة، ويكون نواة لتفاهمات مشتركة بين الأطراف حول منطقتي حوض النيل والقرن الإفريقي في الوقت ذاته.

(٢٩) «مصر تعلن عن مشروع خط سكة حديد بطول ٦٠٠ كم يربطها بالسودان،» RT، (٣، نوفمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٠، أكتوبر،٢٠٢٠م، https://cutt.us/NpeKy

(٣٠) «تطورات إنشاء طريق القاهرة كيب تاون،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٢٨، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.us/DLqSL

(٣١) محمد السبيطلي، مرجع سابق. https://www.kfcris.com/ar/view/post/283.